جامعة الجزائر

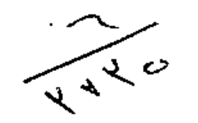
معهد العلوم الإقتصادية

مشاكل تقويم مستوى المعيشة وتقييم مقاييس تكافؤ الميزانية إنطلاقا من الدراسات الوطنية للإنفاق الإستهلاكي للأسر.

رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الإقتصادية.

فرع التخطيط.





إعداد الطالب : جيلالي جلاطو

تحت إشراف :
الدكتور: أحمد سوامس



سبتمبر 1987

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى :

,, وَمَا مِنْ دَآبَةٍ فِي الأَرْضِ إِلاَّ عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ''

سورة هود الآية 6

الإهـــداء :

إلـــى والـــديّ.

شكر وتقدير:

أود أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور: أحمد سوامس، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة والمجهودات الكبيرة التي بذلها، كما أشكر الأستاذ : جمال فروخي وكل الذين ساعدوني من قريب أو من بعيد في إنجاز هذا العمل .

Universite d'Alger

Institut des Sciences Economiques

Problemes d'appréciation du niveau de vie et d'evaluation des echelles d'equivalence de budgets à partir des enquêtes nationales sur les dépenses de consommation des ménages.

Mémoire présenté pour l'obtention du Magister en Sciences Economiques.

Option : Planification.

Par : Djillali Djellatou

Sous la direction : Dr Ahmed Souames

Séptembre 1987

المقدمة العامة

تشكل الدراسات حول النماذج الانفاقية للاسر المحور الاساسي للدراسات الاقتصادية الاجتماعية، وخاصة اذا تعلق الأمر بالاقتصاديات المتخلفة التي تتحمل مباشرة نتائج الأزمات التي تحدث في المعسكرين .

وأول من يتحمل ذلك هو المستهلك ذو الدخل المحدود ، مادامت أغلب المواد الاستهلاكية وخاصة الغذائية منها مستوردة اعتمادا على عائدات المواد الأولية، وأنخفاض أسعار هذه الأخيرة سيؤدي حتما الى انخفاض الكمية المستوردة من المواد الغذائية، وهذا يؤدي الى ارتفاع أسعارها أو فقدانها من السوق، مما يؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك وبالتالي يحدث تغيير في النمط[1] الاستهلاكي .

إن الفترة التي سبقت المرحلة الراهنة تعتبر فترة ذهبية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، الناتجة عن تدفق عائدات النفط، التي صاحبتها تدفق في المواد الغذائية المستوردة على السوق الوطنية، والذي كوّن لدى الأسرة الجزائرية عادات استهلاك متميزة، ناتجة عن ارتفاع المداخيل وانخفاض أسعار المواد المستوردة، وهذا أدى بدوره الى الارتفاع في الانفاق الاستهلاكي للأسر حيث انتقل من 56 مليار دينار الى 144 مليار دينار بين الدراسة الثانية (79/80) ونهاية سنة 1986 (بأسعار سنة الدراسة الثانية) .
وكل هذه العوامل وجدت أرضية خصبة في النمو الديمغرافي الكبير الذي يؤدي الى امتصاص كل الموارد والامكانيات الوطنية . وطبيعة عامل النمو الديمغرافي جعل تفكيري ينصب على دراسة الإنفاق الاستهلاكي للاسر، مرتكزا على تركيب الأسرة كمتغير تفسيري لهذا الأخير، ومدى تأثيره على القدرة الشرائية ومستوى المعيشة انطلاقا من أسرة نموذجية، وماهي النسب

(1) النمط الاستهلاكي : هي نتائج احصائية لتصرفات المستهلكين الانفاقية ، فهي تسجيل لكيفية توزيع الانفاق الاستهلاكي على مجموع السلع والخدمات .

التي يمكن اضافتها الى الميزانية النموذجية عند زيادة عدد أفراد الأسرة للمحافظة على نفس مستوى المعيشة .

ان مثل هذه الدراسات لابد أن تكون بصفة مستمرة ومتواصلة ، وهذا نظرا للتغير الحاصل في سلوك المستهلكين حيث ينتج عنه تغيرا في الاتجاه العام للظاهرة المدروسة من فترة الى فترة زمنية أخرى .

وفي هذا السياق ، يمكن طرح مختلف المبررات التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع :

- أهمية النماذج الانفاقية الاستهلاكية للأسر في تحديد السلوك الاستهلاكي للافراد والجماعات .

- النمو الديمغرافي الكبير وأثره على الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي للاسر وبالتالي أثره على القدرة الشرائية واظهار خطورته على نوعية المعيشة ولذلك ادخلت متغيرا تفسيريا (تركيب الأسرة) المعبر عن هذه الظاهرة .

- أهمية تحديد تكلفة معيشة أي فرد ينتمي الى شريحة أعمار معينة .

- ضرورة تحديد الميزانية الانفاقية الاجبارية ، التي تضمن أدنى مستوى من المعيشة وخاصة للفئة المتوسطة من المجتمع . لأن انفاقها أقرب من غيرها للانفاق المتوسط للأسرة الجزائرية ، حتى يتم الالمام أكثر بالخصائص الانفاقية للأسر .

- تزداد أهمية مبررات هذا الموضوع في الوقت الراهن ، خاصة بعد ظهور أزمة أسعار النفط وانخفاض عائداته ، مما أدى مباشرة الى غلق

قنوات الاستيراد للمواد الاستهلاكية ، ومما حدى بالاسر من تغيير في سلوكها الاستهلاكي المكتسب من تدفق الموارد الاستهلاكية المستوردة . وهذا يجعل ضرورة تحديد الميزانية الاجبارية والمكافئة تزداد أكثر .

- ضرورة الربط بين مداخيل الأسر وأسعار المواد الاستهلاكية الضرورية وعلاقاتها بالميزانية الاجبارية .

- تؤثر تصرفات المستهلك في التطور الاقتصادي ، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المعاشة في اقتصاد معين ، إنما كان من بين أسبابها ، الاهمال والأخطاء المرتكبة لتقدير تصرفات وسلوك المستهلكين .

وبعد التطرق الى أهم مبررات اختيار هذا الموضوع ، وقبل بيان الكيفية التي عالجنا بها البحث وطرح محتوياته ، نستعرض بعض الجوانب منها تعريف المستهلك كشخصية أساسية في اتخاذ قرار الاستهلاك ، وضرورة الاتساق بين مختلف القطاعات لضمان التوازن بينها فيما يخص المواد الاستهلاكية واستعراض الاهداف الاساسية لهذا الموضوع .

ان الانفاق الاستهلاكي للأسر موضوع بالغ الاهمية في الحياة الاقتصادية اذ أنه هدف كل نشاط اقتصادي ، حيث نهاية كل عملية انتاج أو توزيع هي تلك الشخصية الرئيسية لاقتصاد القرن العشرين (المستهلك) .

هذا المستهلك شخصية عجيبة ومعقدة ومتغيرة ، لا تخضع للقواعد المبسطة للدراسة ، سلوكه واختياراته تعكس حضارة لفترة معينة ، والدراسات والبحوث تعبر عن هذه الأهمية ودورها في اعداد الخطة التنموية الوطنية ، وخاصة المتعلقة بتخطيط الاستهلاك العائلي ، والذي يعتبر بدوره نقطة الانطلاق لكل تخطيط انتاجي أو استيرادي ، وضرورة الاتساق بين مختلف

القطاعات الاقتصادية لتحديد الاستهلاك لمختلف مجموعات المواد ، وخاصة بعد ظهور طرق قياسية اقتصادية لتحليل المعلومات ومعالجتها انطلاقا من نماذج قياسية .

لقد أعطيت أهمية كبيرة للنموذج الاستهلاكي في الجزائر ، قصد الوصول الى نموذج يبين قائمة المواد الاستهلاكية الضرورية ، ويحدد مختلف سلوك المستهلكين ، ومدى تأثره بالعوامل المحيطة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية اقتصادية أو ديمغرافية ، وخاصة حين شرع في تنظيم التنمية حسب مفهوم التخطيط ، وحسب الاهداف الاقتصادية والسياسية للبلاد ، والعامل الذي أراه أكثر تأثيرا على البنية الانفاقية للأسر هو العامل الديمغرافي ، المتمثل في الزيادة المذهلة للسكان . ولذلك أعتمدت في بحثي هذا تركيب الأسرة كمتغير تفسيري هام للانفاق الاستهلاكي لمختلف المواد الاستهلاكية ، واقتصرت فيه على ثلاثة مجموعات كبرى للمواد (غذائية ، صناعية ، خدمات) ، إن المشكلة التي أود أن اتطرق اليها ، لها طابع اجتماعي أكثر منه قياسي اقتصادي ، أو تندرج ضمن السياسة الاجتماعية الاقتصادية وظروف معيشة الأسر ، وبالتالي تأتي ضرورة تخطيط الاستهلاك على المستوى الفردي في مرحلة أولى ، والجماعي في مرحلة ثانية ، كضرورة لتحسين مستوى المعيشة .

إن امكانية التخطيط لمداخيل لاحقة في ميدان الاستهلاك الخاص بالأسر حسب التشكيلة المتوقعة لها ، لا تتم الا اذا كانت هناك عدالة في توزيع المداخيل بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، وحسب أحجام معينة من الأسر . ومن أجل هذا تظهر ضرورة تنظيم وعلى أسس متينة اعادة توزيع المداخيل ، حيث يتطلب توفير وسائل وأدوات وإمكانيات لمقارنة مستويات المعيشة لأسر ذات تركيب معين . وامكانية تحديد ولو

يشكل أولى مدى تأثير زيادة فرد من شريحة أعمار معينة الى أسرة مرجعية على الانفاق الاستهلاكي، وبالتالي على القدرة الشرائية وهذا نظرا لأهمية تركيب الأسر الجزائرية الناتجة عن النمو الديمغرافي الكبير. ثم تحديد النسبة المئوية التي يمكن تخصيصها من الانفاق الاستهلاكي لشرائح معينة من الاعمار[1]، لتتبين النسبة التي يمكن اضافتها للميزانية النموذجية لبلوغ نفس مستوى المعيشة . ولا يتم ذلك الا بعد تحديد الميزانية المكافئة ومقاييس التكافؤ .

2) عدم وجود الأدوات اللازمة لاجراء مثل هذه الدراسة وخاصة اذا تعلق الأمر بالمعلومات الاحصائية ، فاذا أردنا مثلا دراسة الانفاق الاستهلاكي لعينة خاصة من الأسر (مثلا : عدد العاملين في الأسرة يساوي واحد)، فلا نتمكن من ذلك لعدم وجود دراسات خاصة لميزانية الأسر بذلك . زيادة على ذلك عدم وجود معطيات تبين الانفاق الاستهلاكي الفردي بالتفصيل بل تظهر دائما في المتوسط، وهو الذي كان مانعا في تطبيق النموذج غير الخطي[2] للانفاق الاستهلاكي والذي كان موضوع بحثي في أول الأمر . وزيادة الى ذلك مشكلة تحديد الاسعار، وحتى أرقامها القياسية وهذا نظرا للتغيرات المفاجئة لها[4] ، مع استحالة الأخذ بعين الاعتبار كل أسعار[3] المواد المقتناة . وعدم توفر السلع والمواد الاستهلاكية بانتظام في السوق، يؤثر على الذوق والسلوك الاستهلاكي للأسرة باعتماد هذه الاخيرة على مايعرضه السوق بغض النظر على ميولها وذوقها وسلوكها الاستهلاكي .

(1) قدرت هذه النسبة بـ 20٪ لشريحة الأعمار من (0-2) سنة في بريطانيا .

(2) كرلبفيرو (15) ص 3 .

(3) فورجو وتتاف (29) ص 329

(4) يشكل عدم مرونة عرض سلع الاستهلاك مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك خاصة من خصائص اقتصاديات الدول المتخلفة ، ذلك أن أية زيادة محدودة في الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك ارتفاعا تضخميا .

وحتى نتمكن من الالمام بالموضوع وفقا للاهداف المذكورة آنفا ، تم تقسيمه الى قسمين ، تعرضنا في الأول الى منهجية دراسة معيشة الأسرة وخاصة الدراسة الثانية (80/79)، قصد الاطلاع على كيفية الحصول على المعلومات الاحصائية، ومدى صلاحيتها واستعمالها في النماذج القياسية، والوقوف عند النقائص المترتبة على الطريقة المتبعة في الدراسة الثانية ،وحتى تأخذ بعين الاعتبار عند التفسيرات الاقتصادية للنتائج المتحصل عليها من النموذج المستعمل . أما القسم الثاني فخصصناه الى عرض نظريات الاستهلاك مع العرض النظري لبعض النماذج الانفاقية واختيار النموذج[1] الأكثر ملائمة وفقا للمعلومات المتوفرة مع دراسة تطبيقية انطلاقا من معطيات الدراسة الثانية لميزانية الأسر .

وقد عالجنا القسم الأول في فصلين ،جاء الفصل الأول تحت عنوان دراسة معيشة الأسرة ،حيث قسمناه الى سبعة مباحث، بدأناها بأهداف دراسة معيشة الأسرة بشكل عام ثم الى وحدة الدراسة وشمولها ،حيث تتوقف على طبيعة الأهداف المرسومة والنتائج المنتظرة والامكانيات المتوفرة . وبعدئذ حاولنا الاطلاع على الهيئات التي تشرف على مثل هذه الدراسات، علما أنها تختلف من بلد الى آخر . وبعد ذلك تطرقنا الى طرق دراسة معيشة الأسر،حيث وجدنا أنفسنا مرغمين الى عرض كيفية اختيار وخصائص العينة . ولكن استعمال بعض المفاهيم في معرض معالجة الموضوع أدى بنا إلى تخصيص المبحث الخامس لتسليط الضوء على بعض هذه المفاهيم وتعريفها حسب الدراسات التي أجريت في الجزائر، ثم رجعنا الى مواصلة طرح منهجية دراسة معيشة الأسر،حيث خصصنا المبحث السادس لاختيار أسلوب جمع المعلومات الاحصائية، ثم استعمال بعض الادوات لتحليلها قبل استعمالها في النموذج المقترح،ورأيت أن الاداة المناسبة هي الرقم القياسي ولكن ليست

---

(1) النموذج الذي يأخذ بعين الاعتبار تركيب الاسرة كمتغير تفسيري .

بأداة فعالة، بل فقط لمعرفة الاتجاه العام لتطور الانفاق الاستهلاكي .

أما الفصل الثاني ،فخصصناه الى الدراسات الجزائرية حول معيشة الاسر وتكاليف الحياة ، وقسمناه الى ثمانية مباحث، بدأنها بلمحة تاريخية حول دراسات معيشة الأسر في الجزائر، وأهدافها ومميزات سنة المسح،وحينئذ رأينا من الأحسن عرض مخطط المعاينة ومقارنته للدراستين (67/68) و (79/80) ، أما المبحث الرابع فبيّنا فيه كيفية التوزيع الجغرافي للعينة المدروسة لمعرفة التفاوت الموجود في تمثيلها للمجتمع . وبعد ذلك عرضنا مختلف النتائج للدراسة الثانية (79/80) حسب الخصائص المهنية الاجتماعية والسكنية . ثمّ طرحنا بعض المؤشرات الاحصائية لتحليل النتائج المتحصل عليها ، واستعملت الأرقام القياسية لتصنيف المواد المستهلكة حسب درجة ارتفاع اسعارها، وأخيرًا ألقينا نظرة على بنية الانفاق الاستهلاكي للأسر وتطوره .

والقسم الثاني قسمناه الى ثلاثة فصول . أشرنا في الفصل الأول منه الى عرض بعض نظريات الانفاق الاستهلاكي للأسر، مع بعض التعاريف للقياس الاقتصادي ،ففي المبحث الأول تطرقنا الى قوانين " أنجل"، ثمّ المبحث الثاني كان بعنوان "كينز" ونظرية الاستهلاك، لنعرض فيه دالة الاستهلاك والعوامل المؤثرة على الانفاق الاستهلاكي . وبعد تحديد العامل الاساسي لتفسير الاستهلاك وهو الدخل، تمّ التطرق في مبحث ثالث الى الفرضيات الهامّة على هذا الدخل،حيث بدأنا هنا بفرضية الدّخل النسبي لنصل الى فرضية الدخل الدائم حيث عرضت فرضية ونموذج " فريدمان" . وانطلاقا من هذا النموذج تعرضنا الى بعض الحالات الخاصة له حيث بدأنا بالنموذج الخطي ثم نصف لوغا رتمي وأخيرا اللوغا رتمي ، ومع أن النماذج

الخاصة التي سوف نتطرق اليها هي نماذج قياسية ، خصصنا المبحث الرابع اذن الى تعريف القياس الاقتصادي ثم النموذج القياسي وكيفية صياغته وأنواع النماذج القياسية ،لنبدأ في مبحث خامس في عرض بعض النماذج الانفاق الاستهلاكية حيث استهلناه بطرح الشكل العام للنموذج ثم عرض بعض الحالات الخاصة للنماذج الاستهلاكية الخطية وغير الخطية .

والفصل الرابع خصصناه الى عرض الجانب النظري للنموذج المقترح حسب فكرة " بارتن " المتمثلة في قياس تكلفة معيشة كل فرد ينتمي الى شريحة أعمار معينة وقسمناه الى خمسة مباحث ،

المبحث الأول : كان تحت عنوان : العرض النظري للنموذج وتطرقنا فيه الى أثر تركيب الأسرة على الانفاق الاستهلاكي وعرضنا نظرية " أنقل" وطريقة " برايس - هوتكار " لهذه الفكرة .

أما في المبحث الثاني : فوضعنا الشكل العام للنموذج الخطي للانفاق الاستهلاكي حسب الفكرة السابقة انطلاقا من دالة المنفعة لـ "STONE-GEARY" "ستون-جيري" ثم انطلقنا الى المبحث الثالث لنعرض فيه تكييف الشكل العام للنموذج على النموذج المراد تطبيقه انطلاقا من تعظيم دالة " لاقرانج " لنصل بعد ذلك الى تحديد الانفاق الاستهلاكي الضروري ، ثم نحدد الدخل المكافئ ، ومقاييس التكافؤ في مبحث رابع وبالتالي نكون قد تطرقنا الى الأدوات التي تمكننا من قياس تكلفة معيشة أي فرد من أية شريحة أعمار ومقارنة مستويات المعيشة .

ثم في مبحث خامس طرحنا مشكلة قياسية بحتة تتمثل في مشكلة التشخيص وطريقة تقدير معلمات النموذج ، وتأتي المرحلة الاخيرة وهي دراسة

تطبيقية لما تم التعرض اليه انطلاقا من معطيات دراسة ميزانية الاسر (1980/79) ، حيث قسمنا الفصل الخامس الى ثلاثة مباحث ، تعرضنا في المبحث الأول الى تقدير النموذج على المستوى الوطني ومع أن المجتمع مقسم الى ثلاث فئات اجتماعية (الفئة ذات الدخل المنخفض، الفئة المتوسطة والفئة المترفة) ولكن اعتمدنا في تطبيقنا هذا على الفئة المتوسطة نظرا لكون دخلها يقارب الدخل المتوسط للأسرة الجزائرية ، وقسم هذا المبحث بدوره الى مطلبين يتعلق المطلب الأول بتقدير معلمات النموذج وتحديد الانفاق الاستهلاكي الضروري حسب كل شريحة أعمار لنتطرق في المطلب الثاني الى تحديد الميزانية المكافئة ومقاييس التكافؤ حسب فرضيات الدخل ، لنقيس بعد ذلك تكلفة معيشة الأفراد حسب شرائح الأعمار لمقارنة مستويات المعيشة لمختلف الأسر ، لنصل الى تقديم بعض التفسيرات والاستنتاجات للنتائج المتوصل اليها .

أما المبحث الثاني ، فقسمناه الى ستة مطالب ، تعرضنا فيها الى نفس العمل السابق ولكن على مستوى قطاعات السكن (القطاع الحضري والقطاع الريفي) ، ولكن في سياق تطرقنا الى تحليل النتائج ، اصطدمنا ببعض المشاكل القياسية التي قللت من أهمية النتائج حيث خصصنا المبحث الثالث الى عرض هذه المشاكل وعلى وجه الخصوص مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ" ثم تطرقنا الى بعض الطرق لتجنب هذه الظاهرة وركزنا على طريقة " هيتيروسكي" ولكن لم نتمكن من تطبيقها نظرا لعدم وجود بيانات احصائية تفصيلية واكتفينا فقط بالنتائج المتحصل عليها آنفا وفي الخاتمة العامة طرحنا بعض الاستنتاجات والتوصيات كنتيجة لهذا البحث .

القسم الأول:

منهجية دراسة معيشة الأسرة والدراسات الجزائرية.

الفصل الأول :

دراســة معيــشة الأســـرة.

دراسة معيشة الاسرة

1 • 1 - طبيعة وأهداف دراسة معيشة الأسرة

ان دراسة معيشة الأسرة هي دراسة احصائية منتظمة تستغرق فترة زمنية معينة يزار خلالها عدد من الأسر وتؤخذ منها معلومات تتعلق بنفقات الأسرة ، دخلها وسكنها وطرق معيشتها ويطلق عليها البعض دراسات نفقات الأسرة ولكن نفضل التسمية الاولى تماشيا مع تسمية مكتب العمل الدولي ،وذلك لأن كلمة " معيشة " تشمل النفقات والدخل والسكن وكل النشاط المتعلقة بالعيش فهي تسمية أعم وأشمل .

لقد كان الهدف الرئيسي لدراسة معيشة الأسرة هو ايجاد الأساس الذي يمكن أن يبنى عليها الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أي الرقم القياسي لأسعار المفرق وهذا الهدف يكمن في جميع دراسات نفقات المعيشة في مختلف البلدان ، وترجع أهمية هذا الهدف الى أسباب تاريخية ، اذ أنه بعد الثورة الصناعية بدأت تكاليف المعيشة ترتفع وخاصة بالنسبة للعمال مما حداهم الى المطالبة بزيادة الأجور تماشيا مع ارتفاع تكاليف الحياة ، وهكذا بدأت دراسات معيشة الأسرة العمالية لمعرفة نسبة ارتفاع كلفة الحياة .

الا أن الاتجاه الآن بدأ يتغير نحو الاهتمام بأمور أخرى جديدة لم يعد يقتصر على ايجاد أساس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، بل أخذت دراسات معيشة الاسرة تتسع في شمولها وأهدافها ، فمثلا تهتم الدراسات الحالية بمعرفة تركيب الاستهلاك لمختلف طبقات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية أو بمعرفة تركيب الاستهلاك لمختلف المناطق في الأمة الواحدة .

كما تهتم الدراسات بتحليل الانفاق والادخار وتنمية الاقتصاد عن طريق توجيه الاستهلاك ، وعلى ضوء هذه الاهداف يمكننا أن نحدد أهم الاستعمالات

الممكنة للاحصاءات المستعملة من دراسة معيشة الأسرة :

1- الحصول على تثقيلات الانفاق على الاستهلاك لحساب الرقم القياسي لأسعار المفرق .

2- اعطاء المعلومات اللازمة لقياس مستوى المعيشة لدى مختلف فئات الشعب .

3- تأمين المعلومات اللازمة لقياس كفاية التغذية لدى مختلف الدخل

4- المساعدة على تحديد موازنات الأسر وتحديد مقدار الاعانات اللازمة للاسرة المحتاجة .

5- توفير المعلومات اللازمة لدراسة الاسواق وهذا يتم ب :

أ - تبيان نوع وجودة البضائع المشتراة بالنسبة للدخل ، حجم الاسرة ،الجنس العرق ،التعليم والثقافة ،الاقليم ، المهنة .

ب - تبيان امكانية التسويق بالنسبة لأنواع البضائع .

6- تأمين المعلومات المطلوبة للدوائر والمؤسسات الحكومية في النواحي التالية :

أ- تحديد الحد الأدنى للأجور . ب - تقدير الاستهلاك القومي

جـ - امكانية تحديد الاستيراد والتصدير . د - فرض الضرائب

هـ - مشاكل السكن و - الصحة العمومية

ي - ثقافة الأفراد والأسر .

7- المساعدة في حساب الدخل القومي (في اطار المحاسبة الوطنية)

2.1- مدة الدراسة وشمولها .

تستغرق دراسة معيشة الأسرة فترة سنة كاملة وذلك كي تشمل جميع التقلبات الموسيمية التي تطرأ على معيشة الأسرة ، وأن طول فترة الدراسة يشكل صعوبات أمام القائمين بها وذلك لقلة عدد الأسر التي تقبل أن تتعاون

.../...

مع القائمين على الدراسة طيلة فترة السنة وخاصة في البلدان النامية لضعف الوعي الاجتماعي وعدم الادراك الكافي لأهمية مثل هذه الدراسة على المستوى العام والخاص وهذا يحدد شمولية الدراسة ويقلصها. أما بالنسبة الى تكرار الدراسة غالبا تعاد كل خمس سنوات مرة على الأقل، ويوصي مكتب العمل الدولي بأن لا تزيد الفترة بين دراسات معيشة الأسرة عن عشر سنوات، وهناك دول أخذت بمبدأ دورية أو تناوب الدراسة كالولايات المتحدة الامريكية حيث تجري الدراسة باستمرار في كل عام حيث تنتقي عدة مدن غير السابقة لاجراء الدراسة، ولهذا الاسلوب ميزات عدّة أهمها استمرار الدراسة وصغر الجهاز اللازم وامكانية تدريب الجهاز ورفع كفاءته وتعود افراد الشعب على هذا النوع من الدراسات مما يساعد على تعاونهم وكسب ثقتهم .

كما أن هناك دولا كاليابان والاتحاد السوفياتي أخذت بمبدأ استمرارية الدراسة فهي تقوم بها كل سنة .

كانت دراسة معيشة الأسرة كما ذكرنا سابقا تقتصر على الأسر العمالية ، ثم بدأت تشمل شيئا فشيئا بقية الأسر الموجودة في القطاع المدني، ولم تشمل الدراسة الأسر الريفية الاّ مؤخرا، وفي بعض البلدان فقط، وكان هذا التغير نتيجة للتطور الجديد في أهداف دراسة معيشة الاسرة . فبعد أن كان الهدف من الدراسة هو ايجاد أساس الرقم القياسي لتكاليف المعيشة أصبحت الدراسة تهدف الى معرفة تركيب الاستهلاك وعلاقته بطبقات المجتمع وتغيره حسب المناطق والدخل ،

وهذا الهدف يتطلب أن تكون الدراسة شاملة للمجتمع بكامله وأن تتناول أمور عديدة كحجم الأسرة ، وتركيبها العمري ومستواها الاجتماعي وكذلك الدخل والادخار ومايتوفر لدى الاسرة من وسائل الراحة والترفيه المادية يتحدد مدى شمول الدراسة وفقا لاعتبارات عديدة نذكر أهمها :

أ- الاعتبارات الجغرافية :

أوالمدن الكبرى

1- السودان كله 2- العاصمة 3- المدن الصغيرة 4- الريف

5 - البدو والعشائر. 6 - بعض المناطق الجهوية .

ب - الفئات الاقتصادية :

1- نوع الأسرة حسب طبقات الدخل (فئات أوشرائح الدخل)

2 -أصحاب الاجور 3- موظفي الحكومة 4- صغار الموظفين

5- أصحاب الخدمات والاختصاص الحر - 6- الأسرالتي أربابها عاطلون عن العمل. 7- الاسرة التي تتلقى عونا من الحكومة .

جـ - عوامل اجتماعية :

1- ترتيب الأسرة 2- الحالة الاجتماعية والعيشية من سكن، صحة ثقافة الترفيه والحالة التعليمية وكفاية الغذاء وغيرذلك من الشروط التي قد يرغب في ادراجها أو استبعادها من الدراسة .

ويعتمد في أغلب الدراسة على الأسر المتوالية أو النموذجية على أعتبار أن هذه الأسر نموذج لما تتألف منه غالبية الأسر، تختلف من بلد لأخر وفي أغلب البلدان تتراوح بين 4و6 أشخاص وغالبا تعتبر الأسرالنموذجية مؤلفة من 5 أفراد الزوجين و3 أطفال دون سن البلوغ وحسب طبيعة المجتمع المدروس والجدول التالي يبين الاسرة المتوالية لدى بعض الدول :

الاسرة النموذجية في بعض البلدان

البلد	عدد الاشخاص في الاسرة	الزوجين	الاخرون
الارجنتين	4	2	2
النمسا	4	2	2
بولونيا	6	2	4
المانية الغربية	4	2	2
قبرص	6	2	4

.../...

البلـــد	عدد الاشخاص في الأســرة	الـزوجين	الآخرون
فـرنسـا	4	2	2
ايـرا ن	5	2	3
لبنـــان	5	2	3
الجـزائـر	7	2	5

1٠3 - الهيئة التي تشرف على الدراسة :

تختلف الهيئة التي تقوم بدراسة تكاليف المعيشة من بلد الى آخر ويعود ذلك لأسباب تاريخية واجتماعية واقتصادية وسياسية والغالب والمستحسن أن تجري الدراسة من قبل دوائر الاحصاء حيث تتوفر لدى هذه الدوائر خبرة عملية وفنية مستقرة ومستديمة لا تتأثر بالتحيز الذي يمكن أن يوجد لدى الهيئات الاخرى . كما أنه في كثير من الدول توجد دوائر أخرى غير الدوائر المذكورة تقوم بهذه الدراسة مثلا : الجامعات في ايطاليا، تركيا بلجيكا ، لبنان ، هونغ كونغ ، والمصرف المركزي في الولايات المتحدة كوستاريكا ، سيرلانكا ، كما أن هناك دوائر أخرى مثل : اتحادات العمل أصحاب المعامل الكبرى الى غير ذلك من الهيئات الحكومية وغير الحكومية .

ويستحسن في الدول السائرة بطريق النمو أن يوجد الى جانب الدائرة التي تقوم بالدراسة هيئة استشارية تؤلف من ممثلين عن مختلف الفئات التي تشملها الدراسة ، وتساعد هذه الهيئة بما لديها من خبرة فنية وعملية واجتماعية على لفت نظر القائمين على الدراسة الى النواحي التي تتطلبها الدراسة .

تتألف الهيئة الاستشارية عادة من ممثلين عن اساتذة الاحصاء في الجامعات والاحصائيين وموظفي الحكومة ، اتحادات العمال، أرباب العمل ، والى غير ذلك من الاتحادات والهيئات السياسية في المجتمع وحتى بعض الشخصيات الكبيرة التي يمكنها أن تساعد في الدعاية للدراسة وتحسينها .

.../...

وتفيد الهيئة في إعطاء مكانة اجتماعية للدراسة وتساعد على تقبل الناس لها كما تساعد في تهيئة خطة الدراسة والدعاية لها وتقليل من احتمال رفض النتائج أو عدم قبولها في بعض الفئات ، الا أن وجود هذه الهيئة لا يخلو من عيوب تتمثل في تقييد حرية العمل وسرعته بالنسبة للدائرة القائمة به حيث يتوجب على هذه الدائرة أن تستشير الهيئة في أكثر النقاط مما يزيد في الروتين ويبطئ في سير العمل .

4.1- دراسة معيشة الاسرة بطريقة المعاينة

1.4.1- اطار العينة

الاطار هو قائمة أو لائحة أو رسم يتضمن كل أو أغلب الوحدات الاحصائية للمجتمع الاحصائي قيد الدراسه وهناك أنواع عديدة من الاطارات الممكن استعمالها ، لتسحب عينة دراسة معيشة الأسرة على أساسها تختلف من بلد الى أخر أهمها :

1- المعاينة المساحية : توضيح مختصر للعينة المساحية وأهم خصائصها وبالتالي مبررات استخدامها : استعملت في بعض البلدان منها : الولايات المتحدة سوريا (سنة 1956 ثم 58/1957) .

2- انتقاء الاسماء من التعداد العام للسكان (بناما ، فنلندا ، سوريا) .

3- جداول الرواتب (باكستان ، الكاميرون ، غانا ، اندونيسيا ، الولايات المتحدة)

4- جداول الانتخابات .

5- الوحدات السكنية .

6- الخرائط الجوية .

7- الاسر المتطوعة .... الخ

2.4.1- حجم العينة :

ان حجم العينة يتوقف بالدرجة الاولى على العوامل التالية :

.../...

أ- الميزانية المخصصة للدراسة .

ب - الجهاز المتوفر للقيام بالدراسة .

ج - درجة الثقة والدقة المطلوبة في نتائج الدراسة .

د - حسب الظاهرة المدروسة

3 • 4 • 1- تعريف الاسرة وشروطها :

يجب على مصمم البحث أن يعرف الأسرة التي يقصدها في الدراسة كي يمتنع اللبس والغموض فيحدد دما اذا كانت الأسرة تتضمن وحدات اقتصادية متفرقة أو وحدة اقتصادية واحدة أو فيما اذا كان المسكن هو الأساس في اختيار الأسرة ، وطبقا لتعريف الأسرة تتحدد الشروط التي على أساسها تقبل الاسرة في العينة أو ترفض وفيما يلي المعايير على سبيل المثال التي تستعمل في انتقاء الاسرة .

- حجم الاسرة وترتيبها
- مدة الاقامة في المنطقة
- مدة المعيشة كوحدة اقتصادية
- مصدر الدخل
- مدة الاستخدام طيلة الدراسة
- شرائح الدخل
- أنواع الحرف والمهن
- عدد الذين يعملون في الاسرة
- وجود أقارب أو مستأجرين في الأسرة
- ممتلكات الاسرة من أرض وعقار
- قيمة البضائع والخدمات التي تتلقاها الاسرة مجانا
- وجود رب الاسرة في البيت أو اقامته في مكان أخر (بسبب عمله)
- نوع المسكن .
- اشتراك الاسرة بالصحن والمطبخ .

وبعد تجديد شروط انتقاء الاسرة يجب أن يضع المصمم الأصول الواجب اتباعها في حالة وجوب استبدال أسرة بأخرى لأمر من الأمور وذلك كي لا يترك الأمر للباحث بل يجب أن يتم وفقا لشروط العينة لمنع أي تحيز شخصي مقصود أو غير مقصود .

1 • 4 • 3 - كيفية اختيار وخصائص العينة :

- المعاينة وخصائصها : لسحب العينة التي تمثل المجتمع المدروس نتبع الخطوات التالية (حسب ما أتبع في مسح معيشة الأسر الثاني 1979/80
- تحديد دقيق لحجم العينة (حسب الامكانيات المتوفرة وهدف الدراسة) مع الأخذ بعين الاعتبار احتياطي من وحدات احصائية اضافية .
- اعطاء لكل وحدة احصائية امكانية ظهور معينة .
- تسحب عينة طبقية تماشيا مع طبيعة المجتمع .
- قسم التراب الوطني الى قطاعات سكنية ومناطق اقتصادية .
- يتم السحب على مرحلتين (المرحلة الاولى تسحب 22 مقطعية ، المرحلة الثانية تسحب 8208 أسرة)

معايير المقطعية :

نلجأ الى عينة طبقية في حالة مجتمع غير متجانس ، ومحددات عدم التجانس عديدة منها : مهنة رب الأسرة ، درجة التمدن ، حجم الأسرة. . . ونهتم ببعض المعايير المتبعة عند سحب عينة طبقية :

- يقسم المجتمع الى مقطعيات بصفة دقيقة ، حيث الوحدات تكون متجانسة في نفس المقطعية ، ومختلفة فيما بين المقطعيات
- توزيع الـ 21 وحدة احصائية التي تشكل العينة على المقطعيات بنسب متساوية أو غير متساوية (حسب حجم كل مقطعية) .

4.4.1- معايير تعميم نتائج العينة على المجتمع:

ان النتائج المتحصل عليها على مستوى العينة يتم استقطابها على مستوى المجتمع ككل، والاستقطاب الخارجي يعتمد أساسا على :[1]

- مخطط المعاينة
- طريقة الاستقطاب (النقطي أو بالمجال)
- مدة استهلاك المواد : يوميا ،أسبوعيا ،كل شهرين أو سنويا بادئ

ذي بدء ، تكون النتائج على مستوى الأسرة ثم تستقطب على مستوى العينة (حسب مدة الاستهلاك) ثم على مستوى المقطعية وأخيرا على المستوى الوطني وعلى مستوى القطاعات (المدني ،الريفي) ، وبعد الحصول على المعلومات (الانفاق المتوسط للاسر على مستوى العينة) ،نقدر الانفاق الاستهلاكي بالنسبة للمجتمع ككل وهذا باتباع الخطوات التالية :

1- تحديد حجم المجتمع على مستوى كل مقطعية

2- تحديد النسب بين المجتمع الكلي والمجتمع على مستوى المقطعية

3- الاستقطاب الخارجي في الزمن للانفاق الاستهلاكي (انفاق الفترة المدروسة في مجموع فترات السنة

4 - الاستقطاب الخارجي للانفاقات الاستهلاكية السنوية للمجتمع ككل .

غير أن هناك عوامل عديدة تؤثر على نتائج الاستقطاب الخارجي من بينها :

أ- ظاهرة الاحلال : فاذا أرتفع سعر مادة معينة خلال فترة الدراسة أو خارج فترة الدراسة فان أغلب الأسر تتحول الى اقتناء مادة بديلة أو نفس المادة ولكن على شكل آخر (المواد المعلبة والمصبرة)

ب - تقدير نتائج العينة على مستوى المجتمع دون استثناء الأسر الخارجة عن المسح .

---

(1) معامل الاستقطاب الخارجي = معكوس معدل المعاينة .

.../...

جـ - تقديرالانفاق الاستهلاكي السنوي لبعض المواد يتأثر بشكل كبير بطريقة اختيار الفترة المرجعية تكرار الاقتناء . . . الخ ،تنظيم المسح ، وضع الاسئلة ،أوامر القائمين على المسح ، تعريف وتحديد مختلف المفاهيم المستعملة .

د - التغيرات المفاجئة في بنية الاسواق الوطنية .

هـ - كيفية وضع قائمة أو بيان المواد المستهلكة .

و - عدم التوزيع الأمثل لأفراد العينة على مختلف المقاطعات .

<u>1.5 - بعض المفاهيم الاساسية المستعملة في الدراسة</u>

1.5.1- <u>الوحدة الاحصائية</u> :

تعتبر الاسرة الوحدة الاساسية لتكوّن المجتمع المدروس في حالة دراسة معيشة الأسر ، في أغلب الدراسات يعتمد على الاسرة العادية أي الاسرة المتوالية حيث أنها تشكل السواد الأعظم من الأسر قيد الدراسة ففي الدراسة الثانية لمعيشة الأسر (1979 /1980) اعتمدت على تعداد سنة 1977 الذي يشكل أساسه المعاينة للتحقيق الثاني وعرفت الأسرة كالتالي:
" الأسرة هي عبارة عن مجموعة من الأشخاص يعيشون تحت سقف واحد وتحت مسؤلية شخص واحد ، ويحضرون ويتناولون الوجبات الرئيسية معا. هؤلاء الاشخاص تربطهم عادة : رابطة الدم الزواج أو النسب ، شخص واحد يمكن أن يمثل أسرة " .

2- تحديد رب الأسرة : هل يتم التحديد على أساس الدخل ،المهنة ، السن ، . . . الخ . وماهي المعاييرالأكثر نجاعة في تحديده ، يختلف هذا التحديد من الدراسة الأولى الى الثانية.

- فالتحقيق الأول يعتمد على تحديد رب الأسرة حسب الدخل الأكثر أهمية (محدد ذو طابع اقتصادي) .

- أما التحقيق الثاني : فيعتمد على اتخاذ القرار واستعمال موارد الأسرة (محدد ذو طابع اجتماعي) .

3- تحديد معايير انتماء فرد الأسرة :

- مشاركة في تمويل ميزانية الأسرة أو الاستفادة منها ، (أي من نفاقاتها)

- الاشخاص الذين يعيشون بصفة مستمرة في الأسرة يعتبرون أعضاء منها

4- تحديد إطار المجتمع: اذا أجري التحقيق على المستوى الوطني فالحدود الدولية هي الحد المكاني ،أما اذا أجري على مستوى منطقة معينة فلا بد من تحديد حدود المنطقة تحديدا دقيقا .

أما اذا تعلق الأمر بالزمن فهناك نوعين من الاحصائيات :

- الساكنة (وهي عبارة عن بيانات مقطعية)

- المتحركة (وهي عبارة عن سلسلة زمنية) .

5 - تحديد مفهوم الانفاق الاستهلاكي للأسرة (1) " كل الانفاقات النقدية من طرف الأسرة أو من طرف أعضائها لاقتناء السلع والخدمات الموجهة للاستهلاك " .

6- تحديد الاستهلاك الذاتي : يتم التحديد على أساس سعر السوق ولكن التقييم على هذا الأساس لا يخلو من عيوب، لأن الاستهلاك الذاتي يكون في أغلب الاحيان من طرف الأسر الفقيرة والتي لم تستطيع اقتناء نفس المواد بسعر السوق وبالتالي يصبح انفاقها (مقدرا بسعر السوق) يوازي انفاق أسرة قادرة على اقتناء هذه المواد بسعر السوق .

7- تحديد الاستهلاك الفعلي : وهو عبارة عن اقتناءات الأسرة من السلع والخدمات زائد مخزون أول مدة مطروحة منه مخزون أخر مدة والمخرجات .

8- تحديد مفهوم الاقتناء : الحصول على السلع والخدمات من طرف الأسرة بغض النظر عن كيفية التسديد وبالتالي فان : . $\sum_i D_i = \sum_i C_i$

(1)- تعريف حسب التحقيق الثاني (1979 / 80) (باستثناء كل الاستعمالات الحرفية أو المهنية .

9 - تحديد مفهوم الانفاق : يعتبر انفاقا استهلاكيا كل تسديد قصد الحصول على سلعة أو خدمة خلال فترة زمنية معينة بغض النظر اذا تم اقتناءها أم لا .

ملخص: كل مفهوم من المفاهيم السابقة له عيوبه ومزاياه ،واختيار أحد هذه المفاهيم يتوقف على أساس :

- أهداف الدراسة
- خبرة الدارسين
- الوسائل والامكانيات المتاحة .

ففي التحقيق الأول (1968/1967) أخذ بعين الاعتبار مفهوم الاقتناء لبقية المواد الأخرى والاستهلاك بالوزن للاستهلاك الغذائي .

أما في التحقيق الثاني (1980/1979) أخذ بعين الاعتبار مفهوم الاقتناء لكل المواد (غذائية أو غير غذائية)

ملاحظة: تم استثناء 5 أنواع من الأسر :

1- الاسر الاجنبية
2- الاسر الرحالة
3- أسر العسكريين
4 - الأفراد المحتجزين ، المرضى في المستشفيات .
5- القاطنين في الفنادق .

6•1- اختيار أسلوب جمع البيانات الاحصائية[1]:

بعد عملية العد وبعد تحديد الظاهرة موضوع البحث ووحدة العد واعداد الاستمارة الاحصائية والأسئلة التي تتضمنها - يجب أن يحدد الباحث طبيعة

(1) الوسائل التطبيقية في الطرق الاحصائية ،محمد على الاطرقجي ،دار الطليعة بيروت سنة 1980 ،ص 59 .

.../...

مجال البحث قبل الشروع بتوزيع الاستمارات الاحصائية ،ففي بعض الاحيان وبعض الدراسات يرغب الباحث في دراسة المجتمع الاحصائي بأكمله اذا توفرت لديه الامكانيات وهو مايعرف بالتعداد التام أو الشامل ،أو الاكتفاء بدراسة بعض هذه الوحدات على أن تكون ممثلة للمجتمع المدروس وهناك أسلوبين تستخدم لجمع البيانات الاحصائية زيادة على التعداد التام بل التعداد التام يعتبر آساس الاسلوب الثاني .

1) مزايا وعيوب التعداد الشامل :-

تعتبر هذه الطريقة أكثر الطرق دقة من حيث النتائج التي نحصل عليها ولهذا تستخدم في البحوث التي تحتاج الى درجة كبيرة من الدقة ولكن كونها لاتخلو من عيوب من بينها :

أ- كبر عدد المفردات التي يشملها البحث .

ب - ضخامة المجهود اللازم للقيام بالتعداد وذلك بتدريب العدادين الكافين والاداريين المشرفين على ذلك .

جـ - بعد المسافات التي يشملها البحث

د - ضخامة التكاليف المالية .

هـ - طول المدة الزمنية للقيام بذلك .

ولهذه الاسباب الواضحة ولاسباب غير مذكورة يضطر الباحث الى الالتجاء الى أسلوب آخر أقصر وقتا وأقل كلفة وأوفر مجهودا وهو أسلوب العينات والذي يستخدم في دراسة معيشة الاسر .

2) التعداد الجزئي [1] :-

نهتم فقط بجزء من المجتمع نعلم أنه يحتوي على الجزء الأكبر من الظاهرة أو المشكلة موضوع البحث ،ونستبعد الجزء الثاني الباقي لضآلة أهميته . ولهذه الطريقة نفس العيوب والنقائص كسابقتها .

---

(1) نفس المرجع السابق . ص- 60

.../...

3) طريقة المعاينة

تعريف المعاينة : هي عملية اختيار جزء من مجموعة من مشاهدات معينة بحيث يمثل هذا الجزء المجموعة كلها .

اذن فهذه الطريقة معناها أن الباحث لا يشرك جميع وحدات المجتمع الاحصائي في البحث بل يقتصر على مجموعة صغيرة نسبيا من الوحدات التي يختارها من هذا المجتمع وتسمى هذه المجموعة بالعينة ، وبالتالي فالعينة تصبح بديلا وممثلا للمجتمع الاحصائي وتعمم النتائج المتحصل عليها من الدراسة على المجتمع بأكمله ولا يتم ذلك الا اذا كانت العينة ممثلة للمجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا .

وأكثر ما تستخدم طريقة المعاينة في دراسة ميزانية أو معيشة الأسرة ، لمعرفة كلفة ومستوى المعيشة ، والى غير ذلك .

ومن بين مميزات ومزايا طريقة المعاينة هي :

أ - توفير المال والوقت والجهد .

ب - امكانية الحصول على الردود الكاملة والدقيقة عند ارسال صحيفة الاستبيان بالبريد لأفراد العينة وعند عدم اجابة بعضهم يمكن ملاحقتهم بتذكيرات متتابعة أو بزيارات شخصية .

جـ - عند تجانس وحدات المجتمع نكتفي ببعضها .

د - استحالة اجراء التعداد الشامل وبالتالي تستخدم طريقة المعاينة وضمن طريقة المعاينة يتم الحصول على المعلومات الاحصائية من وحدات العينة اما عن طريق المقابلة الشخصية والتي تتوقف بشكل كبير على خبرة الملاحظ ونوع الاسئلة المطروحة وتعقد الظواهر المدروسة أو طريقة دفتر حسابات الأسرة وتتطلب هذه الطريقة وجود على الأقل فرد في الأسرة يحسن الكتابة ومشاكل أخرى .

.../...

7 • 1 ـ الرقم القياسي لأسعار المفرق

تعتبر الارقام القياسية كأداة فعّالة لتحليل بنية الانفاق الاستهلاكي، نظرا لاعتباره كمؤشر احصائي يستعمل في تبيان تطور الاستهلاك فتتطرق الى أهم استعمالاته وأصنافه .

1 • 7 • 1 ـ الرقم القياسي واستعماله .

أ ـ تعريف الرقم القياسي : يبين التطور الذي حدث في الاسعار أو الكميات بالنسبة لسلعة أو مجموعة من السلع مقارنة مع فترة زمنية مرجعية ، ويدل على النسبة التي يمكن للأسرة تخصيصها من الميزانية لبلوغ نفس مستوى الاشباع لفترة الأساس، ويدل كذلك على مدى انخفاظ وتدهور أو تحسن المداخيل الاسمية .

ب ـ استعمالاته : يستعمل لقياس التغيرات الصافية التي تطرأ على أسعار المواد والخدمات المستهلكة التي يقتنيها أصحاب الدخول المنخفضة خلال فترة زمنية معينة ، ويطلق على مثل هذه الارقام القياسية بالارقام القياسية لتكاليف المعيشة .

2 • 7 • 1 ـ بناء الرقم القياسي :

يعتمد في بناء الرقم القياسي الخطوات التالية :

أ ـ انتقاء مواد الرقم القياسي - يتوقف اختيار المواد الداخلة في الرقم القياسي على الغرض من وراء انشائه ، حيث يقتصر على تلك المواد المستهلكة من قبل أصحاب المداخيل الدنيا ويختلف عددها من بلد الى آخر حسب درجة النمو والتطور الاقتصادي .

(1) ناظم حيدر ،الاحصاء التطبيقي ، مطبعة خالد بن الوليد ،دمشق سنة 1976 . ص 283 الى 287 .

.../...

ب ـ اختيار التثقيلات الواجب استعمالها[1] :

يتوقف تحديد التثقيلات على الأسلوب الاحصائي المتبع في انشاء الرقم القياسي، فهي اما أن تستعمل الكميات أوالقيم حسب الطريقة المتبعة ، وبشكل عام فان التثقيلات التي تستعمل في ترجيح الارقام القياسية لأسعار المرفق تؤخذ عادة عن طريق دراسة ميزانية الأسرة.

جـ ـ اختيار طريقة حساب الرقم القياسي :

عادة تتبع احدى الطريقتين لحساب الرقم القياسي :

1- الطريقة التجميعية البسيطة أو المرجحة .

2- طريقة المناسيب (المناسيب البسيطة أو المرجحة)

1/3 أنواع الارقام القياسية المستعملة :

يمكن أن نفرق بين ثلاثة أنواع من الارقام القياسية :

أ- الارقام القياسية التحليلية للأسعار : وهي تضم جميع المواد المسعرة في السوق ، حيث تستثني جميع السلع والخدمات غير المسعرة (الاستهلاك الذاتي التبادل العيني).

ب- الارقام القياسية للاسعار التي تستعمل خاصة في المحاسبة الوطنية والميزانيات القومية لتقدير الانفاق الاستهلاكي بالاسعار الثابتة وهي تضم على وجه الخصوص :

1- الاستهلاك الذاتي الغذائي وغير الغذائي

2- التبادل العيني .

3- شراء السكنات والترميمات التي تشكل رأسمال ثابت .

4- الادوات القديمة .

5- انفقات التحويل (الضرائب، الضمنات . . . الخ)

جـ - الارقام القياسية التي تخص الدخل الحقيقي لعدد من الفئات الاجتماعية حيث تقيس اثر تغير السعر على القدرة الشرائية .

---

(1) نفس المرجع السابق . ص283 الى 287 .

(2) وننشرع (49) ص 19

.../...

الفصل الثاني:

الدراسات الجزائرية حول معيشة الأسـرة.

2 - الدراسات الجزائرية حول معيشة الاسرة وتكاليف الحياة

عرفت دراسة معيشة الأسرة في الجزائر أهتماما كبيرا نظرا للنهج المتبع في التنمية ونظرا للأهتمام المتزايد لتحسين مستوى معيشة المجتمع نقف عند الثغرات الهفوات الناتجة عن المنهجية والطريقة المتبعة في انتقاء المعلومات وكيفية تفادي نتائجها عند صياغة النموذج القياسي وتفسيراته ،في هذا الفصل نعرض أهداف ونتائج الدراسات الثانية لمعيشة الاسرة الجزائرية حسب عدة خصائص اجتماعية مهنية واقتصادية ،ثم نتطرق الى تحليل النتائج المتحصل عليها لاظهار بنية الانفاق الاستهلاكي للأسرة الجزائرية من خلال بعض المؤشرات الاحصائية ، ثم يتم تبيان أهم المتغيرات المؤثرة على مستوى معيشة الاسرة قصد استعمالها كمتغيرات تفسيرية في النموذج قيد الدراسة .

لمحة تاريخية :

لعرض وتحليل دراسة معيشة الاسرة في الجزائر نميز في البداية بين نوعين من الدراسات لما لها من أهمية خاصة ناتجة عن الاهداف الكامنة ورائها : دراسة معيشة الاسرة قبل الاستقلال وبعد

أ- دراسة معيشة الاسرة قبل الاستقلال والتي تمت سنة 1959 .

ب - الدراسات الوطنية بعد الاستقلال .

أول دراسة قامت بها الادارة الاستعمارية سنة 1959 حول استهلاك الاسر المسلمة في الجزائر في اطار تحضير مخطط قسنطينة .

أما بعد الاستقلال فأول دراسة لمعيشة الأسرة قامت بها الجمعية الجزائرية للبحث الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي سنة 1966 حيث تمت على مرحلتين : المرحلة الاولى خصت الجزائر الأسرى ، والمرحلة الثانية بقية الوطن .

والدراسة الثانية قام بها الديوان الوطني للاحصائيات سنة 1980/1979 حيث خصت كامل التراب الوطني وتمت على مرحلة واحدة ، ونظرا للتقارب الموجود بين أهداف الدراستين نعرض أهم الأهداف التي تم وضعها من طرف الهيئات المختصة .

2.1 ـ أهداف دراسة معيشة الأسر (1)

رسمت أهداف متعددة للتحقيق الثاني حسب التوجيهات العامة للتنمية الشاملة وتم التركيز على التي لها علاقة بمستوى المعيشة :

1ـ توفير معطيات ومعلومات لوضع سياسة تنموية ورسم الاهداف العامة

2 ـ رسم بنية ميزانيات الاسر حسب مختلف مجموعات المواد المستهلكة وتحديد ميزانيات أسرة نموذجية أو مرجعية .

3ـ صياغة معايير لتحديد تأثير زيادة المداخيل على البنية العامة للانفاق الاستهلاكي ومستوى المعيشة .

4ـ جمع بيانات احصائية لجوانب خاصة لمستوى المعيشة .

5 ـ دراسة بنية الانفاق الاستهلاكي حسب مختلف الخصائص الاجتماعية المهنية ،وقطاعات السكن والمناطق الاقتصادية .

6 ـ تحديد سياسة اسعار لتكون في متناول الجهات المعنية

7 ـ تحليل الطلب وصياغة معاملات مرونة الطلب للانفاق الكلي لمدة مواد استهلاكية وخاصة الاساسية منها .

8 ـ قصد صياغة أرقام قياسية لأسعار المفرق للمواد المستهلكة .

9ـ قياس مدى تأثيرات الحركة الديمغرافية على البنية الاستهلاكية

10ـ تحليل وتقييم الوضعية الغذائية .

ان تجسيد هذه الأهداف مرتبط بدرجة كبيرة بطريقة أو منهجية جمع المعلومات الاحصائية لمعيشة الاسر والضبط المحكم لمختلف محدداتها .

---

(1) و.ن.ت.ع (44) ص 8

2.2 مميزات سنة المسح [1]

1- 52٪ من الاسر لاتستعمل الكهرباء

2 - أكثر من 58،8٪ لايمتلكون قنوات للمياه الصالحة للشرب

3- 15،4٪ من الاسر استفادت من غاز المدينة

4 - 25،3٪ و 6،1٪ تستعمل الحنفيات العمومية والآبار على التوالي

5 - الاستهلاك الاجمالي للاسر خلال سنة الدراسة أو المسح بلغ 56،9 مليار دينار على اساس 3123 دينار / للفرد ،حيث الانفاق الاستهلاكي للاسرة في المتوسط بلغ 22860 دينار / سنويا مع متوسط حجم الاسرة 7،32 فردا / في الاسرة .

- بلغ عدد الاسر في سنة المسح : 287 2491 بمعدل 7،32 فردا / في الاسرة يظهر هذا المعدل في الجزائر الكبرى أكبر منه في المناطق الأخرى من البلاد .

- بلغت نسبة الشباب أكثر من 60٪ .

- نسبة التمدن والتحضر بلغت 41،9٪ بينما كانت 31٪ سنة 1968/67 الناتجة عن النزوح الريفي والنمو الديمغرافي والتوسع العمراني .

- معدل أفراد الاسرة :

• حسب قطاعات السكن : بلغ الحد الأعلى لعدد الافراد في الاسرة 7،59 في الجزائر الكبرى وحده الادنى في بقية الوطن 7،05 .

• حسب الخاصية المهنية الاجتماعية لرب الاسرة : بلغ الحد الأعلى لعدد أفراد 8،33 لفئة أرباب العمل والمهن الحرة بينما لبقية الفئات بلغ 6،34 بفارق 1،99 وهو فارق هام .

---

[1] و.ن.ت.ع (48) ص 9

- يوجد على الأقل سيارة واحدة لكل 71 نسمة ، و4 تلفزة لكل 20نسمة وراديو لكل 13 نسمة وثلاجة لكل 31 نسمة .

- يوجد نموذجان للانفاق الاستهلاكي (المدني والريفي) يختلف الاول عن الثاني من حيث المواد الاساسية ، الاستهلاك الذاتي ، مهنة رب العائلة نوع الخدمات المستفاد منها فمثلا : يلاحظ في القطاع الريفي أن 9 ، 24 ٪لهم انفاق استهلاكي لايتجاوز 1500 دينار/ للفرد سنويا ، بينما في الجزائر الكبرى هذه النسبة لاتتجاوز 4 ، 4 ٪ ، في المدن المتوسطة: 4 ، 7 ٪ اذن كلما اتجهنا نحو القطاع الحضري كلما ارتفع الانفاق الاستهلاكي الفردي السنوي مما يدل على ارتفاع أجور عمال القطاع الصناعي والخدمات .

3 • 2- مخطط المعاينة :

عادة تتبع الخطوات التالية في أي مخطط للمعاينة وخاصة اذا كان الأمر يتعلق بمسوح معيشة الأسر .

- يتم السحب على عدة مراحل (في الغالب مرحلتين) في المرحلة الاولى تسحب عناقيد أسر وفي المرحلة الثانية يسحب عدد الأسر الذي شكل العينة في المرحلة الأولى ، وحدة المعاينة هي وحدة مساحية (مقاطعة ، منطقة) في المرحلة الثانية : وحدة المعاينة هي الوحدة الاحصائية (الأسرة) اذن يتم السحب على أساس المعاينة المقطعية العشوائية .

- في المرحلة الأولى : يكون السحب باحتمالات غير متساوية أما في المرحلة الثانية فيتم السحب باحتمالات متساوية .

يقسم التراب الوطني الى مقطعيات (حسب درجة التمدن أو مهنة رب الأسرة ، أو حجم الاسرة ، ...الخ) .

مخطط المعاينة : لدراسة معيشة الاسر

الجدول التالي يبين مخطط المعاينة لدراسة معيشة الاسر الاولى 1967/ 1968 ،ودراسة معيشة الاسر الثانية (1979/ 1980) .

	المسح الأول : 67/1968	المسح الثاني 1979/1980
أساس المسح	تعداد 1966	تعداد 1977
نوع المعاينة	طبقية عشوائية ذات مرحلتين	طبقية عشوائية ذات مرحلتين .
حجم العينة الفعلي	11110	8098
عدد المقاطعات	559 منها 39 في الجزائر الكبرى	228
معيار السحب - المرحلة الاولى	- المنطقة (شمال ،جنوب) - مستوى التحضر	- قطاع السكن - المنطقة الاقتصادية
- المرحلة الثانية	حجم الأسرة	- حجم الأسرة - الفئة المهنية الاجتماعية
طريقة السحب - المرحلة الاولى	سحب شامل ومنتظم باحتمال غير متساوي	" " "
- المرحلة الثانية	سحب شامل ومنتظم باحتمال غير متساوي للاسر من مقطعية الى أخرى	سحب شامل ومنتظم وباحتمال متساوي .
معدل المعاينة	% 6	% 3،25
عدد المقطعيات	14	22

.../...

من مخطط المعاينة نلاحظ مايلي :

حجم المينة في المسح الثاني أقل من حجم المينة في المسح الأول رغم أن عدد السكان تضاعف بين التحقيقين ، فكان من الافضل أن تضاعف حجم المينة للمسح الثاني ، فكلما كان حجم المينة كبير كلما كانت النتائج أحسن، هذا الطرح غير صحيح في كل الحالات الا اذا كانت التباينات المحسوبة كبيرة أما اذا كانت ضعيفة فلاجدوى من كبر حجم المينة .

ولكن مهما يكن من أمر ، فان النتائج المتحصل عليها من المسح الثاني غير دقيقة وهذا راجع بالدرجة الأولى الى تعميم نتائج المينة على المجتمع ككل بدون استثناء الأسر المستثنات من المسح .

- معدل المعاينة في المسح الثاني أضعف من المسح الأول .
- فارق زمني بين التعداد الثاني (1977) والمسح الثاني (80/1979)
- عدد المقطعيات في المسح الثاني أكبر عنه في المسح الأول . وهذا يؤدي الى توزيع غير عادل للمينة على التراب الوطني .

4.2 - التوزيع الجغرافي للمينة :

الجدول التالي يبين توزيع 8208 أسرة حسب 6 قطاعات سكنية و 5 مناطق اقتصادية .

ثم الجدول رقم 2 يبين توزيع المقاطعات حسب المناطق السكنية والقطاعات الاقتصادية .

توزيع الاسر حسب المناطق الاقتصادية والقطاعات السكنية :

جدول رقم : 01

قطاعات سكنية / مناطق اقتصادية	م 1	م 2	م 3	م 4	م 5	المجموع
ق 1	1080					1080
ق 2	1404					1404
ق 3	288	324	288	288	324	1512
ق 4	288	288	288	324	324	1512
ق 5	180	324	324	324	324	1476
ق 6	180	324	324	288	108	1224
المجموع	1420	1260	1224	1224	1080	8208

المرجع ن ع (46) ص 16

ق : 1 الجزائر الكبرى - ق 2 وهران قسنطينة عنابة
ق : 3 المدن المتوسطة - ق 4 المدن الصغيرة
ق : 5 القرى - ق 6 الارياف .

.../...

توزيع المقاطعات حسب المناطق الاقتصادية والقطاعات السكنية .

جدول رقم 02

مناطق اقتصادية / قطاعات سكنية	م 1	م 2	م 3	م 4	م 5	المجموع
ق 1	30					30
ق 2	39					39
ق 3	8	9	8	8	9	42
ق 4	8	8	8	9	9	42
ق 5	5	9	9	9	9	41
ق 6	5	9	9	8	3	34
المجموع	95	35	34	34	30	228

المرجع ونفس (46) ص 16

م 1 : المناطق المتحضرة والمتصنعة نسبيا

م 2 : السهول الساحلية الصغيرة

م 3 : المناطق الجبلية

م 4 : السهول المرتفعة

م 5 : المناطق الصحراوية المرتفعة

ملخـــص:

درجة دقة البيانات الاحصائية للمسح الثاني :

- مادام أن الهدف من هذا البحث هو تحليل المعلومات المتحصل عليها واختبار درجة صلاحياتها قصد استعمالها في نماذج قياسية حسب الاهداف الموضوعة فعلينا طرح السؤال التالي : هل البيانات الاحصائية التي تم جمعها من دراسة معيشة الاسر (1980/79) يمكن استعمالها في نماذج قياسية ؟

أو هل هذه المعلومات تعبر فعلا عن المجتمع المدروس ؟

في أدبيات نظرية المعاينة اذا كانت نسبة حجم العينة الى حجم المجتمع أقل من 2٪ يصبح التوزيع غير طبيعي وبالتالي المعلومات المتحصل عليها غير دقيقة وهذا يؤدي باعتبار الظاهرة المدروسة ظاهرة شاذة أو غير عادية .

مع العلم أن عدد الاسر في سنة المسح قدرت بحوالي 2500000 أسرة وحجم العينة المدروسة 8098 أسرة بما يعادل معدل معاينة لا يتجاوز 3،25 ٪ .

ونفس الشيء يمكن قوله بالنسبة للمواد المقتنات من طرف الأسر فاذا لم يلاحظ استهلاكها من طرف عدد معين من الأسر ،فالدراسة في هذه الحالة لا تكون لها أية معنى .

- كما أن طول الفترة التي تفصل التعداد العام والمسح الخاص بمعيشة الاسر لها دورها في التأثير على النتائج ، فكلما كانت هذه الفترة طويلة كلما حدثت تطورات وتغيرات على السلوك الاستهلاكي للأسر وخاصة بالنسبة لبلد تسير في طريق النمو .

- وعامل عدم السيطرة على التقنيات والطرق المستعملة في المسح يؤثر بشكل كبير على دقة البيانات الاحصائية .

.../...

5.2 - النتائج الاولية

1.5.2 - النتائج الاولية على المستوى الفردي في المتوسط :

يبين الجدول التالي : بنية الانفاق الاستهلاكي للفرد في المتوسط :

الانفاق الاستهلاكي الفردي / السنوي في المتوسط حسب مجموعات المواد

مجموعات المواد	دينار	%
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	1739	55،68
ملبوسات ، أحذية	286	9،15
السكن ،الانارة ،التدفئة	169	5 ،41
أثاث منزلي وتجهيزات منزلية	200	6،37
الصحة والثقافة الجسدية	96	3،07
النقل والمواصلات	207	6،63
التربية والثقافة ، التسلية	106	3،4
الباقي	320	10،29
المجموع	3123	100

جدول رقم 03

المرجع و.ن.ع (46) ص 46

.../...

من خلال البيانات الاحصائية للجدول يمكن استنتاج مايلي :

المواد الغذائية يخصص لها أكثر من نصف الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي وهذا يدل على أن الاسر الجزائرية مازال اهتمامها بدرجة كبيرة على المواد الغذائية أي لم تصل الى درجة الاشباع مما يبين أن المداخيل مازالت منخفضة لبعض الفئات اذا قارناها مع الارتفاع الكبير لاسعار المواد الغذائية ، وكذلك اذا قارنا هذه النسبة بالتحقيق الأول وبأسعار سنة 1969 يلاحظ أنها انخفضت من 47،7٪ الى 45،6٪ بغض النظر عن مجموعات المواد التي كانت تشكل المواد الغذائية وهو ما يبينه الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : مقارنة بين التحقيقين لنصيب كل مجموعة مواد من الميزانية

المجموعات الكبرى للمواد	النسبة المؤية لسنة 1969 بالسعر الجاري	النسبة المئوية لسنة 1979 بالسعر الجاري	النسبة المؤية لسنة 1979 بسعر 1969
مواد غذائية	47،7	56،4	45،6
مواد صناعية	36،2	32،4	36،6
خدمات	16،1	11،2	17،8
المجموع	100	100	100

المرجع و.ن.ت.ع (48) 3000

2.5.2 - نتائج الدراسة حسب شرائح الانفاق ومجموعات المواد :

أول ملاحظة يمكن تسجيلها من الجدول رقم : 05 هو أنه كلما انتقلنا من شريحة انفاق الى شريحة انفاق أكبر كلما تناقص نصيب المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية من الميزانية للانفاق الاستهلاكي ، حيث أن شريحة الانفاق الأقل من 800 دج تقابل نسبة 67,7٪ لمجموعة المواد الغذائية بينما الشريحة الأخيرة (أكبر من 7500 دج لا تقابل سوى نسبة 40,3٪ لنفس المجموعة ، وهذا ما يؤكد نتائج "أنقل": كلما ارتفع الدخل فان النسبة المخصصة للمواد الغذائية تتناقص .

أما بالنسبة لمجموعات : التدفئة الانارة والسكن فالعكس ما حدث لمجموعة المواد الغذائية أي كلما ارتفع الدخل ارتفع نصيب هذه المجموعة من الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي .

اذن يمكن القول أنه كلما كانت نسبة المواد الغذائية أكبر انتمت الأسرة الى الفئة الاقل دخلا .

وكلما ارتفع مستوى المعيشة كلما انتقلت الأسر من استهلاك المواد والسلع المادية الى استهلاك الخدمات .

جدول رقم: 52

الإنفاق الإستهلاكي الفردي/السنوي حسب شرائح الإنفاق ومجموعات المواد بأسعار سنة 79/80 وبالنسبة المئوية.

مجموعة المواد \ شرائح الإنفاق	<800	800'	1000'	1200'	1500'	2000'	2500'	3000'	3500'	4000'	4500'	5000'	5500	6000'	6500'	7000'	7500 فأكثر
مواد غذائية	427	614	740	902	1129	1404	1732	1987	2287	2404	2596	2848	2951	3032	3124	3698	4382
%	67,7	68,2	67,4	66,3	63,1	60,2	61,0	52,6	59,6	55,5	53,6	53,3	50,5	47,6	45,6	50,3	40,3
ملابس وأحذية	71	85	113	155	115	234	282	325	357	393	454	434	505	600	554	571	712
%	11,3	9,5	10,3	11,4	10,3	10,0	9,9	9,7	9,3	9,1	9,4	8,1	8,65	9,9	8,1	7,8	6,6
سكن، تدفئة إنارة	22	32	37	48	76	116	142	163	172	251	295	351	420	380	448	411	761
%	3,5	3,6	3,4	3,5	4,2	5,0	5,0	4,9	4,5	5,8	6,1	6,6	7,2	6,0	6,5	5,6	7,0
أثاث وتجهيز منزلي	26	44	55	66	91	140	156	220	231	301	357	365	431	443	504	441	942
%	4,1	4,9	5,0	4,0	5,1	6,0	5,5	6,6	6,0	6,9	7,4	6,0	7,4	7,0	7,4	6,0	7,8
الصحة والنظافة	13	36	30	43	58	76	82	102	129	142	184	173	215	199	195	191	249
%	2,1	4,0	2,7	3,2	3,2	3,3	2,9	3,1	3,4	3,3	3,2	3,2	3,7	3,1	2,8	2,6	2,3
النقل والمواصلات	13	18	24	40	68	103	109	161	220	317	284	416	541	466	825	725	1430
%	2,1	2,0	2,2	2,9	3,8	4,4	3,8	4,8	5,7	7,3	5,9	7,8	9,3	7,3	12,0	9,9	13,2
تربية وثقافة وتسلية	11	18	25	29	50	64	93	120	128	133	189	215	209	203	317	393	440
%	1,7	2,0	2,3	2,1	2,8	2,7	3,3	3,6	3,3	3,1	3,9	4,0	3,6	3,2	4,6	5,4	4,1
مصروفات متنوعة	47	52	74	79	135	197	244	261	314	392	481	544	565	1012	888	909	2039
%	7,5	5,8	6,7	5,8	7,5	8,4	8,6	7,8	8,2	9,0	9,9	10,2	19,8	15,9	13,0	12,4	18,7
المجموع	630	899	1098	1362	1792	2334	2840	3339	3838	4333	4840	5346	5837	6365	6855	7339	10855
%	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المرجع: و.ت.ت ع (46) ص 54

3 • 5 • 2 — توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب الخصائص المهنية الاجتماعية (1) :

1) توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب المناطق الاقتصادية :

يظهر التقسيم حسب المناطق الاقتصادية اختلافا واضحا في بنية الانفاق الاستهلاكي للاسرة :

3 ، 8٪ من الاسر المنتمية للمنطقة الاقتصادية م1 الانفاق الفردي / السنوي فيها أقل من 1500 دج 8 ، 22٪ من الأسر المنتمية للمنطقة م3 ، الانفاق الفردي/ السنوي أقل من 1500 دج .

22، 7	=	م5 =	=	=	=
٪20	=	م 2 =	=	=	=
17، 5	=	م 4 =	=	=	=

2) توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب مهنة رب العائلة :

يبين الجدول التالي توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب كل مجموعة مهنية اجتماعية ونسبتها في المجتمع ، ففي العمود الأول توجد نسبة أفراد كل فئة اجتماعية مهنية من مجموع السكان ، العمود الثاني : نسبة نفقات الفئة الاجتماعية المهنية الى النفقات الكلية ، العمود الثالث : نسبة الاسر في الفئة الى مجموع الاسر ، العمود الرابع : الانفاق الفردي السنوي حسب كل فئة حيث قسمت مجموع الاسر الى ثماني فئات اجتماعية مهنية .

---

(1) الاستهلاك هو قبل كل شيء اختيار مصحوب بمبلغ للإنفاق ، يتم هذا الاختيار حسب الميزانية المخصصة لذلك .

جدول رقم 06 : توزيع الانفاق الاستهلاكي حسب 8فئات اجتماعية مهنية :

وحدة الانفاق دينار جزائري

الفئات الاجتماعية المهنية	%من السكان	%من كتلة النفقات	% من العائلات	انفاق فردي سنوي
أصحاب الاعمال والمهن الحرة	2،3	3،4	2	4383
المستقلين	25،3	23،6	23،1	2910
ايطارات	5،5	8،5	5،4	48138
موظفين وعمال مهرة	19،4	22،5	19،1	3615
عمال متخصصين بسطاء	18	16،1	28،2	2799
عمال القطاع الزراعي	10	6،5	10،1	2037
آخرون	18،5	18،4	21،2	3124
غير المعلنين	1	1،8	1	3267
المجموع	100	100	100	3123

المرجع : و.ن.ت.ع (46) ص 41

تبين بيانات الجدول أن الانفاق الاستهلاكي الفردي السنوي للاحرار أقل بكثير عن الانفاق الفردي السنوي للاطارات والموظفين والعمال المؤهلين ، هذا راجع بالدرجة الاولى الى ميل هؤلاء (المستقلين) الى الادخار والاستثمار للزيادة من ثروتهم خاصة الأسر الاقل عددا لان رب الاسرة لفئة (المستقلين وارباب الاعمال)

.../...

لديه طموح في الاستثمار أكثر أما بالنسبة للأسر الاكثر عددا ، ربّ الأسرة ميله الى الاستثمار أقل بكثير عن الحالة الأولى وهذا مرده الى كون ربّ الاسرة بلغ من الكبر عتيا ونقص الأعباء العائلية عنه ، ثم عند مقارنة النسب المئوية من السكان والنسب المئوية من كتلة النفقات المقابلة نلاحظ أنه بالنسبة للفئة الميسورة أو الفئات الأكثر دخلا أو الأكثر نصيبا من كتلة النفقات النسبية المئوية من كتلة النفقات أكبر من النسبة المئوية المقابلة من السكان أما بالنسبة للفئات الأقل دخلا فان النسبة المئوية من كتلة النفقات أقل من النسبة المئوية من السكان المقابلة وهذا يعتبر كمؤشر لمعرفة درجة العيش للعائلات .

ملاحظات :

1- لوحظ من الدراسة الأولى (لسنة 1968/67) والعشرية (1980/70) أن القدرة الشرائية عرفت تطورا هاما نسبيا [1]، رافقه نمو ديمغرافي هائل وهذا يدل على ضرورة تنظيم وتخطيط ووضع نموذج استهلاكي نموذجي للمجتمع يعتمد عليه في عملية الانتاج والاستيراد رغم أن هناك فرق كبير بين سلوكات الاستهلاك من منطقة الى أخرى .

2- نسبة التحضر في سنة 1966 بلغت 31 ٪ وارتفعت الى 9 ، 41 ٪ خلال الدراسة الثانية وهذا راجع الى التوسع العمراني والنزوح الريفي والتطور الثقافي والاجتماعي والاستقرار السياسي والاجتماعي .

6 . 2- بعض المؤشرات الاحصائية :

انتقل الانفاق الاستهلاكي الاجمالي للاسر من 2 ، 20 مليار دينار [2] (باسعار سنة 1978) سنة 1967 الى 5 ، 59 مليار دينار (باسعار سنة 1978) سنة 1981 أي بزيادة قدرها 8٪ ولكن بصفة غير منتظمة .

---

(1) في اطار حوصلة سنة 19 82 بالنسبة للاستهلاك ، اتخذت اجراءات تتمثل في وضع وانشاء صندوق التعويضات لدعم أسعار المواد الاستهلاكية الاساسية .

(2) و.ت.ث.ع (48) ص 9

1.6.2 - المـؤشرات الاحصـائية الوصفيـة :

بلـغ الانفاق الاستهلاكي الفردي السنوي 3124 دج ، والجدول التالي يبين استعمال بعض المؤشرات الاحصائية الوصفية .

المؤشرات الوصفية	الانفاق الفردي / السنوي	الانفاق العائلي / السنوي
الانفاق المتوسط	3123	22860
الانفاق الوسيطي	2474	2704 (انفاق فردي في العائلة)
الانفاق الربيعي الاول 1 ر	1672	1762
الانفاق الربيعي الثالث 3 ر	3794	4232
% ذات انفاق استهلاكي أقل من 1500	64% من الافراد	58،4% من العائلات
% ذات انفاق استهلاكي = 1500	18،6% من الافراد	16،4% من العائلات
% ذات انفاق استهلاكي = 3000	38،3% من الافراد	43،7 من العائلات

يلاحظ من الجدول مايلي :

25% من العائلات انفاقها الاستهلاكي السنوي للفرد أقل من 1762 دج .

50% من العائلات بلغ انفاقها الاستهلاكي السنوي للفرد أقل من 2704 دج

75% من العائلات بلغ انفاقها الاستهلاكي السنوي للفرد أقل من 4232 دج .

أما اذا نظرنا الى المجتمع ككل فنستنتج مايلي :

25% من الافراد بلغ انفاقهم السنوي 1672 دج

50% من الافراد بلغ انفاقهم السنوي 2474 دج

.../...

75٪ من الافراد بلغ انفاقهم السنوي 3794 دج

وهذا الاختلاف ناتج عن عدم التجانس في حجم الاسر ، فكلما زاد عدد أفراد الاسرة كلما انخفظ الانفاق الاستهلاكي الفردي / سنويا ففي الجزائر الكبرى مثلا : نجد أكبر متوسط للانفاق الاستهلاكي حيث بلغ 4261 دج ، بينما في الارياف يساوي 2464 دج وهذا راجع الى عدة أسباب من بينها :

- وجود استهلاك ذاتي واسع في الارياف .

- انخفاض مداخيل الفئات الريفية (العاملين بالقطاع الفلاحي) بشكل عام يوجد فرق شاسع في مستويات المعيشة بين القطاعين الريفي والمدني ، ففي القطاع الريفي 9 ، 24٪ من الريفيين انفاقهم الفردي السنوي لايتجاوز 1500 دج ، بينما في الجزائر الكبرى هذه النسبة لاتتجاوز 4 ، 4٪ ، وفي المدن المستوسط 7،4٪

2 • 226- الرقم القياسي كمؤشر لتطور بنية الانفاق الاستهلاكي :

لصياغة رقم قياسي وطني لاسعار المواد المستهلكة من طرف الأسر أخذت بعين الاعتبار عدة مستجدات من بينها :

أ) اللحوم المستوردة : لم تكن هذه المواد مدرجة في قائمة المواد المستهلكة في الدراسة الاولى ، وظهور هذه المادة راجع الى عدة عوامل من بينها :

1- النمو الديمغرافي

2- ضعف الانتاج المحلي

3- الاعتماد على البروتينات الحيوانية الناتج عن ارتفاع المداخيل .

ب) الخدمات الطبية ظهور العلاج المجاني

جـ) ظهور فئة " شراء السيارات الخاصة " اما عن طريق الدولة أو عن طريق الاستيراد الخاص .

د) السكن : أصبح المسكن ملكا لصاحبه اثر صدور قانون بيع أملاك الدولة

أ) تصنيف المواد المستهلكة حسب تطور رقمها القياسي[1] :

1- المواد الغذائية : قسمت هذه المواد الى عدة مجموعات[2]

المجموعة الأولى : عرفت أسعارها تطور ضعيف جدا : القهوة ، الشاي ، العجائن (وهي من بين المواد المدعمة) .

المجموعة الثانية : تطور ضعيف في السعر الحليب المعقم ، الزيوت الطبيعية (النباتية) السكر ، المشروبات غير الكحولية .

المجموعة الثالثة : تطور متوسط في السعر الزيوت الحيوانية ، مواد سكرية أخرى .

المجموعة الرابعة : تطور قوي في السعر ، الفواكه المصبرة ، الفواكه الجافة ، لحوم الدواجن .

المجموعة الخامسة : تطور قوي جدا في السعر ، الخضر الطازجة ، الخضر الجافة ، اللحوم الحمراء ، البيض ، السمك ، جبن ، المشروبات الكحولية .

من خلال التقسيم السابق ، يلاحظ وجود مجموعتين من المواد :

المجموعة الاولى : المواد التي تم التحكم في أسعارها ولو نسبيا (المواد المستوردة ، أو المواد المنتجة من طرف القطاع العام)

المجموعة الاخرى : هي تلك التي لم يتمكن الجهاز المعني التحكم في أسعارها وتشكل غالبية المواد المستهلكة .

2- المواد غير الغذائية :

---

(1) عدد المواد المستهلكة في سنة 1969 قدر بـ 256 مادة ، بينما في الدراسة الثانية ارتفع العدد الى 280 مادة .

(2) بوخبزة ، أ (12) ص 19

قسمت هذه المواد الى خمسة مجموعات :

المجموعة الاولى : بلغ متوسط رقمها القياسي أقل من 105 ٪ وهي :
الماء ، الكهرباء الغاز ،الادوية ، الضرائب ، تحويل الاموال .

المجموعة الثانية : تتمثل في النقل العمومي ، التأمين ، متوسط رقمها
القياسي محصور بين 105 ٪ و 120 ٪ .

المجموعة الثالثة : السكن ،الخدمات المنزلية ، العلاج الطبي ،كتب
ومجلات ، التبغ والكبريت ، النقل الشخصي ، كل ماله علاقة بالتسلية ، متوسط
رقمها القياسي بين 150 ٪ و 120 ٪ .

المجموعة الرابعة : الملابس والاحذية ،خدمات النظافة ، خدمات
المطبخ ، يتراوح متوسط رقمها القياسي بين 150 ٪ و 200 ٪

المجموعة الخامسة : التجهيزات الالكترومنزلية ، شراء السيارات ،
بلغ رقمها القياسي أكثر من 200 ٪ .

واذا رتبت المواد المستهلكة حسب أهميتها ،فنجد أن الملبوسات
(تطور قوي في السعر) تقع في الفئة الاولى للمواد غير الغذائية ، واللحوم
الحمراء (ذات تطور قوي جدا في السعر) تقع في نفس المرتبة بالنسبة
للمواد الغذائية .

ان ثبات الارقام القياسية لاسعار المواد الاساسية لم يكن الا نسبيا وهذا رغم
تدعيم الدولة لهذه المواد (المعتمدة أساسا على عائدات النفط) .

استنتج أن تطور الرقم القياسي كان تقريبا متجانس مع وجود فارق هام
في مستوى استهلاك القطاعين (الحضري والريفي) ،فاذا أخذنا مجموعة المواد
المستهلكة على أساس مجموعتين (مجموعة المواد الغذائية ومجموعة المواد
غير الغذائية) فتطور الرقم القياسي للاسعار كان كالتالي :

تطـور الرقـم القيـاسي للمـواد الاستهـلاكـيـة (سنة المقارنة 1967)
سنة الدراسة 1977
جدول رقم : 07

مجموعة المواد	القطاع الحضري	القطاع الريفي
مواد غـذائيـة	199،6	176،8
مواد غيرغذائية	152	168،6
المجمـــوع	175،6	175 ، 3

المرجع : بوخبزة أ (12) ص 19

ارتفعت اسعار المواد الغذائية في القطاع الحضري أكثر منه في القطـاع الريفي ، أما بالنسبة للمواد غير الغذائية فالعكس ، وهذا لوجود استهلاك ذاتي للمواد الغذائية في القطاع الريفي ، واستهلاك ذاتي للمواد غيرالغذائية في القطاع الحضري وارتفاع الاسعار لبعض المواد الاساسية ،يرغم الفئات الاجتماعـية ذات دخل منخفض باجراء تغيرات على البنية الاستهلاكية (الانصراف عن استهلاك بعض المواد لتدعيم المواد الضرورية) .تحملا لنتائج ارتفاع الاسعار بالنسبة للمواد الغذائية ، وهذا راجع للجوء أسر القطاع الريفي الى الاستهلاك الذاتي ،والبحث على الحفاظ على النموذج الاستهلاكي التقليدي المعتمد أساسا على الحبوب ومشتقاتها وعلى المواد التي لم تشهد أسعارها ارتفاعا كبيرا ،وذلك لانخفاض مداخيل هذا القطاع ومع تخصيص جزء من الدخل للبناء الذاتي أو الترميم.

أما بالنسبة لمجموع المواد غير الغذائية ، فالقطاع الحضري أقل تحملا لاعباء ارتفاع الاسعار ،نظرا للتكاليف الاضافية (النقل المتاجرة)[1] التي

---

(1) بوخبزة أ (12) ص 36

يتحملها القطاع الريفي وما يمكن استنتاجه بالنسبة للقطاعين معا ، ان الدخول الاسمية بنفس عام عرفت تقهقرا نظرا للارتفاع الكبير في الاسعار وهذا راجع لعدم وجود نظام للاسعار .

2.7- تحليل نتائج الدراسة الثانية (1980/1979)

2.7.1 - تحليل نتائج الدراسة وصفيا حسب مجموعات المواد المستهلكة :

1- المواد الغذائية :

تخصص الاسر أكثر من 50% من انفاقها الاستهلاكي على المواد الغذائية حيث بلغ الاستهلاك الفردي في المتوسط سنويا 1739 دج مايعادل 55,7% من الانفاق الكلي ، فاذا القينا نظرة على بعض المواد الاساسية يتضح لنا أن العوامل الاجتماعية المهنية ، الاقتصادية تؤثر بشكل أو بآخر على الكمية المستهلكة من كل مادة .

أ- الخبز والحبوب ومشتقاتها :

بلغ الاستهلاك الفردي / السنوي في المتوسط 185,53 كغ وهذه الكمية تتغير حسب الانتماء السكني والمهني للاسرة .

(1)
ب - اللحوم : يظهر الاستهلاك الذاتي بشكل واضح في المدن الكبرى للحم الغنم ،بينما في بقية الوطن وخاصة القطاع الريفي ، يستهلك لحم الماعز بشكل كبير

ج - الدواجن ومشتقاتها : سواء بالنسبة للحوم الحمراء أو البيضاء ، فان المدن الكبيرة وخاصة الجزائر الكبرى تستهلك أكثر من غيرها هذه المادة ،أما في بقية الوطن فالاستهلاك الذاتي له أهمية كبيرة .

د - الاسماك : عانت السوق الجزائرية من نقص الاسماك لهذه المادة

(1) و.ن.ع.ت ، ع (46) ص 63

.../...

حيث بلغ الاستهلاك الفردي السنوي 2 ، 2 كلغ وظهور فئة الاسماك المستوردة غطى هذا النقص بشكل كبير .

هـ - المواد الدسمة : بلغ الاستهلاك الفردي السنوي في المتوسط 29 ، 15 كلغ ، ان درجة التحضر تؤثر على هذه الكمية بالزيادة ، بينما في القطاع الريفي يوجد استهلاك ذاتي محدود .

و - الحليب ومشتقاته :

انخفض استهلاك الحليب الطبيعي في السنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا في القطاع الريفي نتيجة انخفاض الانتاج المحلي المتمثل في تربية البقر الحلوب والناتج بدوره بارتفاع أسعار مواد تغذية الانعام ، أما بالنسبة للمدن أو القطاع المدني بشكل عام فان هذه المادة اختفت نهائيا وعوضت بمادة الحليب المصنع حيث بلغ الاستهلاك الفردي السنوي في هذا القطاع 35، 61 كلغ و 21 ، 32 كلغ للفرد سنويا في القطاع الريفي والجدول التالي يبين ذلك :

.../...

استهلاك الحليب ومشتقاته باللتر (1979 / 80)   الجدول رقم 07

يبين قوسين يظهر نسبة الاستهلاك الذاتي من الاستهلاك الاجمالي

المناطق / المواد	الجزائر	وهران قسنطينة عنابة	المدن المتوسطة	المدن الصغيرة	القرى	الارياف	المجوع
الحليب الحيواني	2،35 (11،1)	4،73 (3،2)	14،51 (16،2)	13،60 (28،1)	15،46 (57،8)	32،13 (80،4)	21،68 (66،9)
الحليب المعقم	66،68 —	42،73 —	20،59 —	11،48 —	7،03 —	2،14 (1،9)	15،28 (0،14)
اللبن	5،50 (0،1)	7،61 (0،5)	7،09 (1،9)	5،78 (10،1)	5،91 (38،3)	10،47 (74،9)	8،51 (49،5)
حليب منزوب	4،29 —	1،21 —	1،42 (3،5)	2،10 (1،7)	1،07 (33،5)	0،85 (59،8)	1،40 (21،1)

المرجع : و.ت.ت.ج (46) ص 66

والملاحظة من البيانات السابقة هو أن الاستهلاك الذاتي هام في الارياف أما في المدن الكبيرة فيؤول الى الصفر .

.../...

أ - الخضر الطازجة والحبوب الجافة :

تستهلك الخضر الطازجة بشكل كبير في القطاع الحضري أما في القطاع الريفي فالاستهلاك الذاتي يغلب على طابعها الاستهلاكي وخاصة الحبوب الجافة هذا ماكان سائدا في مرحلة سابقة ، أما في الوقت الراهن فالقطاع الريفي والحضري يعتمدان بالدرجة الاولى على مايطرحه السوق .

بلغ استهلاك الخضر الطازجة حوالي 4 ،34 كلغ للفرد / سنويا لمادة البطاطا ، 75 ،55 كلغ للفرد / سنويا لبقية المواد الاخرى .

أما بالنسبة للحبوب الجافة فلقد بلغ متوسط الاستهلاك الكلي 26 ،8 كلغ للفرد الواحد في السنة .

ب الفواكه الطازجة والجافة :

بلغ متوسط استهلاك بعض الفواكه مايلي :

البطيخ : 8 ،11 كلغ للفرد / سنويا

البرتقال : 91 ،8 كلغ للفرد / سنويا

العنب : 68 ،3 كلغ للفرد / سنويا

أما الفواكه الجافة ، فلقد بلغ متوسط الاستهلاك الفردي /سنويا 72 ،2 كلغ 82٪ منها مخصصة للتمر (25 ،2 كلغ) .

ان الاستهلاك الذاتي مازال ذو أهمية في القطاع الريفي ، واستهلاك هذه الفئة يتناسب عكسا مع درجة التحضر .

2 - المواد غير الغذائية : قسمت هذه الفئة حسب المجموعات التالية :

أ- مجموعة الملبوسات والاحذية : تعتبر هذه المجموعة الاكثر أهمية لفئة المواد غير الغذائية وتمثل 5 ،91٪ [1] ، وفي نفس المجموعة يظهر التوزيع غير

(1) و.ث.ع (46) ص 57

متكافىء بين أفراد الأسرة ، وهذا راجع الى التقاليد السائدة، وعادات الاستهلاك المكتسبة من المحيط الاجتماعي حيث يحتل المرتبة الاولى الرجال ثم الاطفال وأخيرا النساء .

ب - السكن التدفئة والانارة : تمثل هذه المجموعة 54،1 ٪ (1) من الانفاق الاستهلاكي تعطى أهمية كبرى للسكن (نظرا لأزمة السكن ،والزيادة السريعة لافراد الاسرة مما يرغم الاسرة بتخصيص جزء هام للبناء والترميم).

جـ - التجهيزات المنزلية والتأثيث : حصتها تعادل 63،7 ٪ (2) من الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي .

د - الصحة والنظافة الجسدية : لاتشمل سوى 30،7 ٪ (3) وهذا راجع لعدة عوامل من بينها : عدم الاهتمام بالوقاية من طرف أغلبية الأسر ـ ظهور العلاج المجاني - الادوية المجانية (تعويضات من طرف صندوق الضمان الاجتماعي)

هـ - التربية الثقافية والترفيه : تثقيل هذه المجموعة يعادل 34 ٪ (4) أغلبيتها موجهة الى النفقات على التعليم واللوازم المدرسية والرحلات الترفيهية .

م - النقل والمواصلات : هذه المجموعة تمثل 66،3 ٪ (5) من الانفاق الاستهلاكي أعطيت لها أهمية أكثر بعد تطور قانون الاستيراد الخاص للسيارات .

ان مجموعتا الملبوسات والاحذية والنقل تشكلان المحوران الاساسيان لاهتمامات الاسر بصفة عامة .

8-2 - بنية الانفاق الاستهلاكي للاسر وتطوره .

1 • 8 • 2- بنية الانفاق الاستهلاكي : تدرس بنية الانفاق الاستهلاكي للاسر حسب عدة خصائص من بينها : حجم الاسر ،الوسط السكني ، مهنة رب الاسرة ، مستوى الدخل ، شرائح الاعمار .

---

(1)(2)(3)(4)(5) - و.ت.ع (46) ص 57 - 60

وتأخذ بعين الاعتبار مجموعات المواد : (غذائية ،صناعية ، خدمات) .
ولمعرفة الاتجاه العام لتطور الانفاق الاستهلاكي ، وماهي العوامل التي تؤثر فيه نستعمل بعض المؤشرات الاحصائية الوصفية والارقام القياسية .

1 - بنية الانفاق الاستهلاكي حسب الفئة الاجتماعية المهنية :

ان انتماء أسرة الى شريحة انفاق معينة لايعطي فكرة واضحة عن كيفية توزيع الدخل سواء على مجموعات المواد أو على شرائح الاعمار .

فتقسيم المجتمع المدروس على أساس الميزانية المخصصة الانفاق لايؤدي الى نتائج دقيقة .

اذن تضاف الى خاصية شرائح الانفاق ،الخاصية المهنية الاجتماعية لرب الاسرة لمعرفة المواد التي تستهلك من طرف فئة مهنية ،اجتماعية ولاتستهلك من طرف فئة أخرى عند مستوى معين من الدخل مثلا : الفئات التالية:أطباء تجار، مهندسين : ينتمون الى نفس شريحة الانفاق ،فهذا لايعني أنهم يخصصون نفس النسب من الانفاق على مجموعة معينة من المواد ،لان سلوكات،وعادات الاستهلاك تختلف اختلافا من فئة الى أخرى فالكتب والمجلات ووسائل التثقيف والادوية الاحتياطية تقتنى من طرف الاطباء ، المهندسين بينما التجار لايولون لها أهتماما كبيرا بل لهم ميول ورغبات في مواد استهلاكية أخرى ،اذن تصنف مجموع الاسر حسب شرائح اجتماعية مهنية حيث يكون تجانس كبير داخل نفس الشريحة واختلاف وتباين بين الشرائح .

2-بنية الانفاق الاستهلاكي حسب وسط المعيشة :

يعطي التباين الموجود بين أوساط المعيشة فكرة عن النماذج الاستهلاكية .
ولذلك قسمت مجموع الاسر الى حضرية وريفية .

ان طبيعة الحياة في الريف ،تجعل الفرد والأسرة مرتبطا به بتقلبات حالات الطقس والمناخ وحسب عوامل أخرى تجعله يتأثر بطبيعة الوسط ويظهر

.../...

ذلك واضحا في عادته وسلوكه الاستهلاكي .

أما الوسط الحضري ، فارتباطه بالعوامل الطبيعية ضعيف ، حيث أن الاسر مهيكلة في اطار ثابت طوال السنة ، فالمؤثر على عاداته وسلوكه هي تلك النشاطات العديدة الموجودة في هذا الوسط (الخصائص التقليدية[1] للوسط الحضري) .

فعلى أساس هذا التقسيم ، تم وضع نموذجين للانفاق الاستهلاكي (الريفي الذي يعتمد أساسا على الحبوب) ، (المدني المعتمد على البروتينات الحيوانية والخضر والفواكه الطازجة) ولكن النموذج السائد حاليا هو النموذج الحضري الناتج عن تطور المداخيل وظهور مراكز استهلاكية تقتني منها الاسر القسط الاكبر من موادها الاستهلاكية والتي أدت الى التقارب أكثر في النموذجين .

وهذا يؤدي بنا الى دراسة الانفاق الاستهلاكي حسب خاصية شرائح الأعمار أي بنية الانفاق الاستهلاكي حسب شرائح الاعمار .

من بين العوامل المفسرة للانفاق الاستهلاكي هو حجم الاسرة ، فكلما كان عدد الافراد كبير كلما انخفض الانفاق الاستهلاكي للفرد في المتوسط اذن يوجد ارتباط بين حجم الاسرة والانفاق الاستهلاكي .

ان ادخال هذا المتغير يبين تأثير اضافة فرد معين الى أسرة على بنية الانفاق ، الا أن هناك انفاقات استهلاكية فورية لا تؤثر فيها العوامل السابقة.

---

(1) التبادل التجاري ، المناسبات العديدة ، التبادل الثقافي

(2) فا بريال . بـ (31) . ص 50

2.8.2- تطور بنية الانفاق الاستهلاكي بين الدراستين :

رغم أن ظروف الدراستين لم تكن متكافئة من حيث المعايير المستعملة أو الجهات التي قامت بالدراسة لكن نتطرق الى بعض الجوانب من تطور الانفاق الاستهلاكي للاسر حسب مجموعات المواد المستهلكة .

المواد الغذائية وغير الغذائية : انطلاقا من الجدول التالي ،يمكن القول أن الوجهة الغذائية للاسر بقيت غير متوازنة رغم المجهودات المبذولة لتحسينها حيث بدأت نسبة المواد الغنية بالبروتين في تزايد منذ السبعينات واستمرت هذه الزيادة حتى أصبح الانتاج المحلي عاجز عن تلبية اقتناءات الاسر مما حدى بالدولة باللجوء الى استيراد اللحوم والاسماك وبعض المواد البروتينية الأخرى .

فالبنسبة للحليب ومشتقاته انتقل الاستهلاك الفردي سنويا في المتوسط من 34كلغ الى 35 ،61 كلغ (ظهور المادة المصنعة وانتفاء المادة الطبيعية)

كما أن استهلاك الحبوب انخفض من 44 ،262 كلغ للفرد سنويا الى33، 185 [1] بفارق 33 ، 5 كلغ من الكمية المحددة من طرف المنظمة العالمية للتغذية .

زيادة طفيفة في استهلاك السكر ومشتقاته انتقل من 25 ،14 كلغ للفرد / سنويا في المتوسط الى 82 ،15 حيث مازال بعيدا عن الكمية المحددة من طرف المنظمة والمقدرة بـ 5، 22 كلغ للفرد / سنويا .

بشكل عام ،فاستهلاك المواد الغنية بالنشويات تجاوز الكمية المقدرة من طرف المنظمة العالمية للتغذية ،أما بقية المواد وخاصة المواد الغنية بالبروتينات،

---

(1) غطى الانتاج المحلي 4/3 الاحتياجات الوطنية خلال الدراسة الاولى(68/1967 انخفضت هذه النسبة الى 2/1 في سنة 1977 مما يبين خطورة التبعية الغذائية

.../...

فلم يصل الى الحد المطلوب .

ان هذا التحسن الذي طرأ على الوجبة الغذائية الناتج عن ارتفاع المداخيل أثر ايجابيا على النمو الديمغرافي والتوسع العمراني وارتفاع درجة التحضر

الاستهلاك الفردي / سنويا بالكلغ جدول رقم 08

المــواد	1980/1979	1967/1966	الوجبة النموذجية حسب (الفاو)
البطاطا	34،40	21،70	30
الخضر الجافة	8،26	3،4	6،5
الخضر الطازجة	55،79	34،8	50
الحبوب:	185،33	262،44	180
- القمح	173،92	213	137
- الذرة	9،39	48،8	8
- الارز	0،98	0،64	——
الفواكه الطازجة	30	28	28
الفواكه الجافة	2،79		
السكريات	15،82	14،25	22،5
- السكر			
اللحوم	15،68	8،67	18
- اللحوم البيضاء	4،08		
البيض	1،06	0،47	3
الحليب ومشتقاته	61،35	34	80
الاسماك	2،2	1،35	4
المواد الدسمة	15،29	8،83	13

والانصراف الى استهلاك المواد البروتينية والخضر والفواكه الطازجة ولكن رغم كل ذلك فالوجبة الغذائية مازالت بعيدة عن تقديرات المنظمة العالمية للتغذية وهو مايظهره الجدول رقم 08

.../...

ولكن رغم كل العوامل السالفة الذكر فان القوة الشرائية ارتفعت بنسبة 30،03٪ حتى سنة 1978 (1)، ان أغلب النماذج المستعملة لوغا رتمية على الشكل $C_i = \alpha_i C^{\beta_i} + K$ حيث C_i انفاق المادة i / C الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي، β_i معامل المرونة / انفاق وحساب C_i تحسب معاملات الميزانية $C_\beta = \frac{C_i}{C}$ حيث الجدول التالي يبين تطور معاملات الميزانية والمرونة بين الفترتين : 1967/68 و 1978.

تطور معاملات الميزانية بين الفترتين 67/68 - 78 جدول رقم 09.

مجموعات المواد	C_β 67/68	β_i	C_β 1978	β_i	مقدار التغير : C_β بين الفترتين
مواد غذائية	٪51،8	0،8	49،1	0،8	٪-1،72
ملبس	٪15	1	٪15	1	0
مسكن	٪12	1	٪12	1	0
نفقات أخرى	٪21،2	1،5	٪23،9	1،45	٪+2،73
المجموع	٪100		٪100		

المرجع: م.و.إ (55) ص 54

تقلصت النسبة المئوية المخصصة للمواد الغذائية بمقدار 1،72٪ ويعود هذا الى الارتفاع النسبي للمداخيل، وكلما ارتفعت المداخيل انخفضت النسبة المخصصة لفئة التغذية (2) بينما فئة النفقات الاخرى ارتفع معامل ميزانيتها بمقدار 2،73٪ وهذا يعود الى ظهور اهتمام خاص بالصحة والنظافة الجسدية والتربية والثقافة مما يدل على تحسن مستوى المعيشة رغم أن نسبة ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية كان أكبر من نسبة ارتفاع المداخيل مع عدم مواكبة الانتاج المحلي للنمو الديمغرافي المتزايد.

---

(1) م.و.إ (55) ص 54

(2) من بين النتائج التي توصل اليها "أنقل".

.../...

3.8.3 تطور المداخيل والاستهلاك في المخطط الخماسي الثاني (85/89)

1- تطور المداخيل :

يرتقب أن يبلغ النمو العام للمداخيل الاجمالية نسبة متوسطة قدرها حوالي 6,2% ، مما يسمح بمدخصم الاقتطاعات الاجبارية بتوفير 175 مليار دج سنة 1989 من المداخيل المتوفرة لدى الاستهلاك والادخار، وقد ينتقل المدخول الاجمالي الموزع على ساكن بـ 6550 دج سنويا في سنة 1984 الى 7540 دج / سنويا عند نهاية المخطط الخماسي .

2- تطور الاستهلاك :

سيتطور استهلاك الاسر بوتيرة متزايدة متزايدة بمقدار 5,8% سنويا أي زيادة سنوية مقدارها 2,5% لكل ساكن في المتوسط .

قدّر الاستهلاك السنوي المتوسط لكل ساكن بحوالي 5700 دينار سنة 1984 وسيقارب 6500 في نهاية المخطط (بالأسعار الثابتة الحالية) وسيفوق 8000 دينار سنة 2000.

ويحدث تطورا من ناحية الجودة للاستهلاك الخاص بالأسر ، كما ينخفض عدد الاشخاص تحت كفالة العمال من 5,74 في المتوسط سنة 1984 الى 5,39 فرد في المتوسط في نهاية المخطط وحوالي 4 في سنة 2000.

انتقلت الواردات للمواد الاستهلاكية من 1,6 مليار دينار سنة 1967 الى 14,5 مليار دينار سنة 1983 ، ولكن خلال المخطط الحالي بشكل الاعتماد على الموارد والانتاج المحليين القسط الأكبر لنسبة الزيادة في الاستهلاك ، ووضع حدا للتأخيرات المتراكمة في ميدان السّكن والنقل والانشطة

الاجتماعية والترفيهية .

كما يترقب في تحسين كيفي للوجبة اليومية مع مراعاة توازن غذائي أحسن للسكان .

أما فيما يخص الاحتياج المتوسط الى الموارد الحرارية : باعتبار الهيكل العمري للسكان يقدر بحوالي 2500 وحدة حرارية /يوميا للفرد فان ماتوفره الحبوب في هذا المجال يقدر بحوالي 8،4٪ في سنة 1984 مقابل 74٪ سنة 1968 وستنتقل الى 5،2٪ في نهاية المخطط وفيما يخص المواد البروتينية التي لم تتغير حصتها النسبية في الوجبة الغذائية في الماضي ، ستستقر في حوالي 3،11٪ غير أن هناك فرق شاسع بين المناطق الريفية والحضرية (30٪ في العاصمة ، من 24 الى 25٪ في البلديات الحضرية بالنسبة للحوم ، البيض والحليب) أما المواد السكرية في الوجبة الغذائية المتوسطة التي انخفضت من 74٪ سنة 1967/1968 إلى 62% عند اعداد المخطط الخماسي الثاني ، ينبغي أن تستقر هذه النسبة على هذا المستوى حتى نهاية المخطط .

وأما استهلاك الحبوب فقدر بحوالي 170 كلغ / السنة للساكن الواحد بانخفاض قدره 3،0٪ مقارنة مع سنة 1984 .

- استهلاك اللحوم : يقدر بحوالي 16 كلغ / سنويا للفرد ، ستقارب هذه الكمية 22 كلغ في نهاية المخطط .

- استهلاك الفواكه والخضر : سيحدث تطور بوتيرة 5،1٪ سنويا

- الحليب ومشتقاته : في المخطط الخماسي الثاني ستبلغ وتيرة الزيادة 1،2٪ سنويا .

وكل هذه التقديرات مرتبطة بتطور الانتاج الفلاحي .

- الاستهلاك غير الغذائي للأسر :

سيشهد الاستهلاك غير الغذائي للأسر تطورا تدعيما وتماشيا مع نمو المداخيل وتنويع الاحتياجات في هذا المجال وتوسعها .

فحصة استهلاك المواد الصناعية والمقدرة حاليا بـ 32،5 ٪ قد تقارب 34 ٪ في سنة 1989 مما يقتضي وتيرة نمو بنسبة 6،8 ٪ سنويا (وخاصة الاحتياجات ذات الصلة بالسكن ، الكهرباء والغاز مما ينتج عنه زيادة سنوية تفوق 10 ٪ على صعيد الاستهلاك الطاقوي ، أما النفقات الاجمالية المتعلقة بالمنتجات الخاصة بالمساكن ستقارب 20 مليار دينار في سنة 1989 (بالاسعار الثابتة) أي حوالي 12،5 ٪ من مجموع نفقات الأسر .

- الملابس والاحذية : سيبلغ تطورها الاستهلاكي 9 ٪ من النفقات النهائية في 1989 .

- الخدمات : مع أن هدف كل المخططات السابقة هو تحسين مستوى معيشة السكان ولايكون لهذا التحسن معنى الا بتطور الخدمات حيث أن النفقات المخصصة لها تنمو بنسبة 7،3 ٪ سنويا لتصل الى 11،6 ٪ من الاستهلاك الخاص بالاسر في سنة 1989 مقابل 10،8 ٪ في بداية المخطط ، ان بلوغ هذه الأهداف يتطلب مجهودات معتبرة .

المخطط الخماسي الثاني (85/89) وزارة التخطيط ، تقرير عام ، جانفي 1985 من صفحة 23 الى ص 27 .

خاتمة الفصل الثاني :

أظهرت الدراسة الثانية لمعيشة الاسر عدة نقائص من بينها :

- طول الفترة الفاصلة بين التعداد الثاني (1977) والدراسة الثانية (1980/1979) .

- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأسر المتكونة من عائلة واحدة أو عدة عائلات .

- صغر حجم العينة (8098 أسرة) ، وعدد الأسر حوالي 000 2500 أسرة . زيادة عن المشاكل التقنية الناتجة عن انتقال مهمة الدراسة من الجمعية الجزائرية الى الديوان الوطني للاحصاء ، أثرت على النتائج المتحصل عليها من الدراسة .

ولكن رغم ذلك ، فالدراسات القياسية تمت على أساس هذه المعلومات لوحظ أن الاستهلاك بصفة عامة تطور تطورا طفيفا بين (3 الى 4 %) بالاسعار الثابتة ؛ وكان نتيجة لزيادة المداخيل مما أدى الى ارتفاع مستوى المعيشة مما نتجت عنه ظهور جيش من المستهلكين (انفجار ديمغرافي كبير) برزت أنماط وأشكال من الانفاق الاستهلاكي تختلف من الاسر الحضرية الى الاسر الريفية وهذا نتج عنه ظهور وتكوين عادات استهلاكية أدت بامتصاص كل الانتاج المحلي لتتعدى بذلك الى الاستراد ، وشجع الاستراد اعتمادا على العائد النفطي الكبير وبالتالي ازدادت التبعية وخاصة التبعية الغذائية وظهر ذلك جليا عند انخفاض أسعار النفط ، حيث تشهد السوق الوطنية ندرة لا سابق لها للمواد الغذائية ، ولذلك اعتمدت أساسا في بحثي هذا على طرح نموذج قياسي للانفاق الاستهلاكي يرتكز أساسا على الدخل وحجم الاسرة كمتغيرين تفسيريين نظرا للنمو الديمغرافي الكبير واظهار اثر زيادة حجم الاسرة على الانفاق الاستهلاكي .

القسم الثاني :

تقويم مستوى المعيشة وصياغة مقاييس التكافؤ مع دراسة تطبيقية.

الفصل الثالث :

نظريات الاستهلاك والنماذج القياسية.

الفصل الثالث : نظريات الاستهلاك والنماذج القياسية

مقدمة : بدأت نظريات الاستهلاك والنماذج الانفاقية الاستهلاكية تلعب دورا حاسما في الحياة الاقتصادية بعد حدوث أول أزمة اقتصادية مما حدى بالمفكرين الى البحث عن الحلول للخروج من المأزق ، وفي ميدان الانفاق الاستهلاكي للأسر ، تمّ الرجوع الى منحنيات " أنقل " وقوانينه ومنذ ذلك الحين والمجهودات متواصلة لوضع وإرساء أسس متينة لسلوك الأفراد والجماعات حيث وضعت حتى يومنا هذا ترسنة من النماذج انطلاقا من فرضيات معينة .

3-1- قوانين " أنقل "[1] (1821-1896)

قام " أنقل " بدراسة تجريبية حول الانفاق الاستهلاكي للأسر سنة 1857 وتوصل الى نتائج هامّة :

أ) القانون الأول : كلما ارتفع الدّخل فانّ النسبة المخصصة للانفاق على المواد الغذائية تتناقص[2] ينتج عنه مرونة للدّخل أصغر من الوحدة

ب) القانون الثاني : يبقى القسط المخصص للانفاق على الالبسة ، السّكن التدفئة والانارة تقريبا ثابتا نسبيّا مهما تغيّر الدّخل (المرونة مساوية الى الوحدة) .

ج) القانون الثالث : القسط المخصص لبقية الانفاقات الاستهلاكية يزداد أكثر من زيادة نسبة الدّخل (مرونة أكبر من الوحدة) .

لم تؤكّد هذه القوانين الاّ في سنة 1935 من طرف " باولي وألن "[3] بعد دراسة قياسية على ميزانيات الاسر بتوفير بيانات كافية ، حيث

---

(1) لانج (36) ص 99

(2) بلغت هذه النسبة في فرنسا 42،8٪ سنة 1950 وانخفضت الى 28،1٪ سنة 1972 .

(3) وولف (69) ص: 90

تمكسا من اختيار قوانين "أنقل"[1] من خلال كوكبة النقاط المشكلة (الدّخل كمتغير تفسيري والانفاق على مادة معينة كمتغير مفسر) حيث تأخذ هذه الكوكبة شكل استقامة واحدة المعبر عنها بقسم :

$$Ci1 = \alpha_{i1} R + \beta_{i1}$$

ملاحظات :

يكون الثابت $\beta > 0$ اذا تعلق الأمر بالمواد الأساسية (غذائية)، فاستهلاكها يكون دائما موجبا مهما يكن الدّخل اذن يوجد حدّ أدنى فيزيولوجي مقاسا بالحريرات أو نقدا يضمن حدّ الكفاف للأسر عند تساوي الدّخل الى الصفر .

أمّا المواد الأساسية (غير الغذائية) فهي مرتبطة بالدّخل فعند تساوي الدّخل الى الصفر فانّ الحد الأدنى يساوي الصفر والمعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$Ci2 = \alpha_{i2} R$$

وأمّا بالنسبة للقانون الثالث أو الفئة الثالثة للمواد، فالمعادلة تكون بالشكل :

$$Ci3 = \alpha_{i3} R - \beta_{i3}$$

فالثابت β_{i3} يكون سالبا عند انعدام الدّخل أو عندما تكون $\alpha_{i3} R < \beta_{i3}$ فلا يوجد الانفاق الى هذه الفئة من المواد الا عند مستويات مرتفعة من الدّخل .

وفي سنة 1955 اقترح " هوتكار" الغاء خطية منحنيات " انقل" حتى تكون التفسيرات أكثر دقة ، وحسب "برايس - هوتكار" فانّ تطور الطلب على مادة معينة يمكن أن يمثل بمنحني مقعر ، تدرس من خلاله مختلف مستويات الدّخل وانفاق المواد المستهلكة .

---

(1) القانون العامّ لأنقل" : كلما كانت الأسرة فقيرة كلما كانت النسبة المخصّصة للمواد الغذائية أكبر .

اذن القوانين الثلاث " لأنقل " تتحقق عند المستويات الثلاث للدخل ففي بداية المنحنى تكون مرونة الدّخل أكبر من الوحدة ، وعند تقاطع المنحنى مع المنصف فانّ مرونة الدّخل مساوية الى الوحدة ، وعند المستوى الثالث من الدّخل فانّ المرونة تكون أصغر من الوحدة ، ففي بداية المنحنى أو المستوى الأول من الدخل تعتبر المواد المستهلكة كمالية ، وبارتفاع الدّخل عند مستوى معين تصبح أساسية ويتم هذا في المدى الطويل حتى تتغير عادات الاستهلاك.

3.2- "كينز" ونظرية الاستهلاك :

يعتبر الاستهلاك ضرورة المرحلة الأخيرة للنشاط الاقتصادي أو هدف كل نشاط اقتصادي[1] ، وأصبح من الضروري دراسة محددات الطلب على المواد الاستهلاكية لتكوين فكرة عامة عن المشكلة المدروسة .

ان ظهور النظرية الكينزية أعطى دفعا كبيرا لنظرية الاستهلاك ونظرية اختيار المستهلك ، وتعتبر هذه الأخيرة من النقاط الرئيسية للعلوم الاقتصادية ولكن هذا الاختيار يختلف من كون الفرد مقبل على الاستهلاك أو على الاستثمار أو حسب اتجاه الطلب نحو السلع الاستهلاكية الحاضرة أو المستقبلية ، وبما أن الاستهلاك الحاضر مرتبط بجزئ الدخل الحقيقي والحاجيات وتوزيع الدخل فانّ الاستهلاك المستقبلي يعتبر الجزء من الدخل الغير مستهلك أو الموجه لشراء السّلع الاستثمارية للزيادة من السّلع الاستهلاكية في المستقبل .

3.2.1- دالة الاستهلاك حسب المفهوم الكينزي :

تحدد دالة الاستهلاك حسب ثلاثة مجموعات من العوامل :

1) مستوى الدّخل

2) كل العوامل الأخرى (الأسعار ، حجم العائلة . . .) القابلة أو غير قابلة للقياس

(1) برايس و هوتكار (56) ص 20

(2) ايشر (25) ص 10

3 - عوامل شخصية ، العادات (عادات الاستهلاك) ، الذوق ...

تعتبر هذه المجموعات الثلاث من العوامل التقليدية ولكن منطقية، لأن الدخل مازال المحدد الرئيسي لما يمكن انفاقه على الاستهلاك ، ومحدد القوة الشرائية لوحدة استهلاكية معينة .

أما المجموعة الثانية : أدخل كينز[1] عوامل موضوعية هامة منها :

أ) تغيير وحدة الأجر بعكس بصفة عامة تغيرات المداخيل الاسمية وليست المداخيل الحقيقية ، لأن العلاقة التي تربط الاستهلاك بالدخل تخص القيم الحقيقية لهذه التغييرات .

ب) تغيرات في الفرق بين الدخل الاجمالي والصافي ، لأن الاستهلاك مرتبط مباشرة بالدخل الصافي .

جـ) التغيير غير المنتظر في قيمة الأصول .

د) التغيير الحادث في نسبة تبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية ويمكن تمثيل هذه النسبة بمعدل الفائدة .

هـ) تأثير الضرائب على رأس المال يؤدي الى تغيير هام في مستوى الاستهلاك .

ي) التغيرات المستقبلية لمستوى الدخل الذي يظهر أثره على المستوى الفردي[2] ، وبصفة عامة لكل عامل من العوامل المذكورة أثره على مستوى الانفاق الاستهلاكي .

بينما المجموعة الثالثة من العوامل فعناصرها كيفية أكثر منها كمية وتتأثر بسرعة في الفترة القصيرة .

---

(1) ابشر (25) ص 14
(2) كينز (34) ص96

3.2.2- شكل دالة الاستهلاك :

يعتبر القانون السيكولوجي الأساسي [1] أساس شكل دالة الاستهلاك عند كينز ، فكلما ارتفع الدّخل فانّ الانفاق الاستهلاكي يزداد ولكن بمستوى أقل من زيادة الدّخل ، ويمكن التّعبير عنه بالمعدل الحدي للاستهلاك : $\frac{\Delta C}{\Delta R}$

حيث $0 < \frac{\Delta C}{\Delta R} < 1$ ولكن اقتصر "كينز" على المدى القصير وبالتالي ظهرت بعض النقائص للمفهوم الكينزي :

1) لم يتطرق كينز الى أسباب التغيرات الممكنة بالمعدل المستهلك في المدى الطويل .

2) لم يتمّ البحث عن الأهمية النسبية لمختلف محددات مستوى $\frac{C}{R}$.

3) لم يأخذ بعين الاعتبار بعض المتغيّرات الأخرى .

وتظهر العلاقة التي تربط الميزانية بالانفاق الاستهلاكي الخاص بمعادلة معينة خطّية على الشكل : $C_i = aR + b$.

ولكن ثبت فيما بعد أن الفرضية الكينزية صالحة للمدى القصير ولا يمكن تطبيقها في المدى الطويل ، ومن أجل ذلك تضاف متغيرات أخرى محددة للانفاق الاستهلاكي ، ثمّ استنتج أنّ الدّالة الكينزية غير كاملة ولا تشكل القانون الحقيقي لسلوك المستهلك وحتى في الفترة القصيرة ، وهذا أدّى الى ظهور عدّة فرضيات على الدخل من قبل عدّة مفكرين .

3.2.3- محاولة التوفيق بين النّظرية والتّطبيق :

يعتبر الدّخل (الدّخل المطلق) كمتغير تفسيري أساسي للدّالة الكينزية ، هذا الطّرح أعطى لنظرية الاستهلاك الكينزية أهمية كبيرة وجهت الباحثين على

---

(1) كينز (34) ص 97 .

أساسها حسب ثلاث محاور[1]:

1) توسيع في نظرية الاستهلاك لتصبح صالحة في المدى الطويل .

2) ادخال واضافة متغيرات تفسيرية أخرى على الدالة لاعطاء تفسير أحسن في المدى القصير مثلا : عامل الأسعار (الرقم القياسي للأسعار) .

3) توجيه الاهتمام الى تشكيل علاقة يمكن من خلالها دراسة الظواهر التضخمية .

3 . 2 . 4 - العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك في المدى القصير والطويل :

صنفت العوامل المؤثرة على دالة الاستهلاك الى مجموعتين ، منها ذو طابع اقتصادي والأخرى اجتماعي منها على وجه الخصوص :

1- النزوح الريفي : يؤثر بشكل ملحوظ في تغيير البنية الاجتماعية الاقتصادية ويؤدي الى التخلي عن النموذج الانفاقي الريفي المعتمد أساسا على مواد استهلاكية معينة .

وأظهر كل من سميذيس " وكوزناتس " أن نسبة الاستهلاك الى الدخل في القطاع الريفي أقل عنها في المدن المتوسطة وعند مستوى متساو من الدخل ، ونفس النسبة تظهر في المدن المتوسطة أقل عنها في المدن الكبيرة، أي كلما كان الاتجاه من الوسط الريفي الى الوسط الحضري كلما تعالت نسبة الادخار[2] ، وهذا كان من بين العوامل المساعدة في صياغة النموذج الاستهلاكي ، مثلا : في الولايات المتحدة أدى النزوح السكاني الى ارتفاع الاستهلاك بـ 1٪ خلال 50 سنة[3] .

2- شيخوخة السكان : يؤثر هذا العامل في زيادة نسبة الادخار ، فكلما

---

(1) ابشر (25) ص 30 ومابعدها

(2) ابشر (25) ص 27

(3) دويزنبري (24) ص 92

زاد عمر السكان العاملين كلما زادت نسبة الادخار الى الدخل .

3- التغير في توزيع الدخل الاجمالي : يتم هذا التغيير من خلال الضرائب المفروضة على المداخيل وخاصة المداخيل المرتفعة .

④- التغير في توزيع أوتشكلة نشاط السكان : لوحظ من التحقيقات الديمغرافية أن تغيير السكان في وظائفهم يؤثر على الاستهلاك أو النسبة المستهلكة من الدخل .

5- ظهور سلع وخدمات جديدة : يؤدي هذا العامل الى اغراء المستهلك حيث يخصص نسبة من الدخل لتلبية رغبته من هذه المواد .

6- النمو الديمغرافي :

من أكبر العوامل التي أدت الى الزيادة المذهلة للاستهلاك في الجزائر ، ومن البديهي أن نمو السكان ترافقه زيادة في الاستهلاك وهذا ليس معناه أن الزيادة تكون في متوسط مايستهلكه السكان ، وفي حالة ثبات الدخل القومي ، الاتجاه يكون الى زيادة انتاج المواد الاستهلاكية واستيرادها والتخفيض من نسبة الاستثمار ، ولكن ثبات الدخل القومي لايعني ثبات الدخل الاجمالي ، ففي الواقع الزيادة في الاستهلاك تصاحبها زيادة أكبر في الدخل الاجمالي .

3 . 3- النظريات المعاصرة لدالة الاستهلاك :

ظهرت عدة فرضيات لدالة الاستهلاك في اطار النظرية العامة الكينزية ، وحسب " فريدمان " وتلميذه " ايشر " " اذا كان من الضروري ادخال عدة متغيرات فهذه اشارة للفشل والهزيمة وليس النجاح ... " " الأهم من نظرية ذات مردود وفائدة هو كونها بسيطة وذات تفسير سهل " . بعد كينز ظهرت عدة فرضيات على الدخل من أهمها : فرضية الدخل النسبي لـ" دويز نبرى " وفرضية الدخل الدائم[1] لـ " فريدمان " ، وفرضية

---

(1) الدخل الدائم أو بمايسمى بالدخل الاجتماعي .

الدّورة الحمومية لـ" مودلمياني " و " أندو " .

3 . 1 . 3 - فرضية الدّخل الظّرفي :

عرفت هذه الفكرة من طرف " دوز مبرى " سنة 1952 ، تركز هذه الفرضية أساسا على الدّخل المتحصل عليه وعلى أعظم دخل تم الحصول عليه في فترات سابقة وذلك لتفسير الانفاق الاستهلاكي .

انّ استهلاك الأسر لايرتبط بدخلها المطلق فحسب بل كذلك بتوزيع الدّخل الوطني أي بالوضع النّسبي للأسر (أي بمستوى الدّخل في سلم دخول مختلف الفئات الاجتماعية) ، وعندما تنتقل أسرة من شريحة دخل الى شريحة أعلى فانّها لاتأخذ بنمط استهلاك الأسر التي كانت تنتمي الى الشريحة التي انتقلت اليها بل تحافظ بنمط استهلاكها الموافق لوضعيتها النسبية في السّلم الاجتماعي وهذا معناه ثبات الميل المتوسط للاستهلاك .

ويمكن وضع نموذج حسب هذه الفرضية :

$$\frac{C_{it}}{\bar{r}_t} = \lambda + \frac{U r_{it}}{\bar{r}_t}$$

عنداستعمال معطيات جزئية تصبح العلاقة بالشّكل التّالي :

$$C_{it} = \lambda \bar{r}_t + U r_{it}$$

وعند استعمال المعطيات الكلية تصبح العلاقة كالتالي :

$$C_t = (\lambda + U) R_t$$

حيث أنّ :

$$\sum \bar{r}_t = \sum r_{it} = R_t$$

U - الميل الحدي للاستهلاك " الساكن "

($\lambda + U$) الميل الحدي للاستهلاك " المتحرك "

عرفت هذه الفكرة تعديلات من طرف " مودلياني " الذي وضع الشكل التجميعي

للملاقة التالـية : $C_t = a_0 R_t + a_1 \bar{R}_t + b + \varepsilon_t$

حيث $\bar{R}_t$ أكبر دخل تم الحصول عليه في الفترة السابقة لـ t والذي يعبر عن عادات الاستهلاك .

انّ الدّخل المطلق لايشكل مؤشرا كاملا لدراسة الاستهلاك ، حيث هذه الفكرة كانت أصل فرضية الدّخل الدّائم .

3 . 3 . 1 - فرضية ونموذج "فريدمان" :

تعتمد فرضية "فريدمان"[1] لدالة الاستهلاك على الدّخل الدّائم وطرحت هذه الفكرة سنة 1957 ، ومبرر هذا الطرح بأن الاستهلاك لايتوقف على الحالات الطارئة لمصادر الدّخل ، فاذا ارتفع الدّخل لأسباب طارئة تضطر الأسرة الى اللجوء الى الادّخار لمواجهة حالات انخفاض الدّخل لفترة لاحقة ، اذن يقترح "فريدمان" الدّخل الدّائم أو العادي بالنسبة لانفاقات الأسرة i للفترة المدروسة ، والفرق بين الدّخل المشاهد والدّخل الدائم يصطلح على تسميته بالدّخل الانتقالي : $R_i = R_i^p + R_i^t$

وأعطى "فريدمان" فرضيات للدخل الدّائم[2] ولخصها فيمايلي :

(1) $C_p = K(i, w, u) . R_p$

(2) $U_{Rt} = U_{Ct} = 0$

(3) $R = R_p + R_t$

(4) $C = C_p + C_t$

(5) $\rho_{R_t . R_p} = \rho_{C_t . C_p} = \rho_{R_t . C_t} = 0$

---

(1) أ . ملانفو (39) ص 154 - 157

(2) م . فريدمان (30) ص 20 - 37

العلاقة (1) تحدد العلاقة بين الدّخل الدائم والاستهلاك الدّائم ويظهر الاستهلاك بدلالة متغيرات تفسيرية منها على وجه الخصوص: معدل معدل الفائدة (λ) ، W يعبر عن الأهمية النسبية بين الدّخل الصّافي وغير الصافي

الفرضية الثانية: متوسط الدّخل الانتقالي = متوسط الاستهلاك الانتقالي = 0

الفرضية الثالثة والرابعة: كل من الدّخل والاستهلاك ينقسم الى جزئين : دائم وانتقالي .

الفرضية الخامسة: معامل الارتباط بين كل من: الدّخل الدّائم والدّخل الانتقالي = معامل الارتباط بين الاستهلاك الدّائم والانتقالي = معامل الارتباط بين الدّخل الانتقالي والاستهلاك الانتقالي = 0

نموذج "فريدمان"[1]:

انطلاقا من الفرضيات السابقة ، توجد علاقة فقط بين المركبات الدّائمة أو العادية للدخل والاستهلاك ، وبالتالي فإنّ النموذج يكون خطيا بالشّكل التالي :

$$Cp = a + b\,Rp$$

مع العلم أن المركبات الدائمة من الدّخل والاستهلاك لا يمكن قياسهما مباشرة ، اذن يعتمد على الدّخل الدّائم لفترة سابقة لقياس الدّخل الدّائم الحالي :

$$Rp - Rp_{-1} = \lambda\,(R - Rp_{-1}) \quad , \quad 0 < \lambda \leq 1$$

$$Rp = \lambda \sum_{i=0} (1-\lambda)^{i} R_{-i}$$

اذن الدّخل الدّائم ما هو الا الوسط المرجح لكل من المداخيل المتحصل عليها من طرف الأسرة في الحاضر والماضي ، بحيث أن الترجيحات الموزعة على

---

(1) د . درموش (20) ص294 - 299.

تتناقص أسيًا

المداخيل لكل سنة V كلما ابتعدنا في الزمن ، وبالتالي فانّ الدّخل الدّائم يتحدد على شكل دالة اعتمادا على مجموعة المداخيل الماضية .

وتدمج الأسر تدريجيا التغيرات الحاصلة في مستوى معيشتها ، وبنفس الطريقة السّابقة ، يمكن تحديد الاستهلاك الدّائم :

$$C_p - C_{p-1} = k(C - C_{p-1})$$

ومنه ينتج :

$$C_p = k\sum_{i=0}^{\infty}(1-k)^i C_{-i}$$

اذن يتحدد الاستهلاك الدّائم الحالي انطلاقا من الاستهلاكات الماضية ، وحسب ماتمّ التّطرق اليه ، يمكن القول أن سلوك المستهلكين في نموذج فريدمان يتحدد بثلاث معادلات :

$$C_p = a + bR_p$$

$$R_p = \lambda R + (1-\lambda)R_{p-1}$$

$$C_p - (1-k)C_{p-1} = kC$$

وباستعمال الاستهلاك الكلّي كمؤشر لمستوى المعيشة تكتب المعادلات السابقة بالشكل التالي :

$$C_p = a + bd_p$$

$$d_p - (1-\lambda)d_{p-1} = \lambda d$$

$$C_p - (1-k)C_{p-1} = kC$$

ومع أن C_p و d_p متغيرات غير مشاهدة ، تحذف من معادلة سلوك المستلك بالشّكل التالي

$$C_p = a + bd_p$$

$$C_p - C_{p-1} = (a + bd_p) - bd_{p-1}$$

$$C_p - (1-\lambda)C_{p-1} = a\lambda + b\lambda d$$

بشكل أن الاستهلاك الدائم للمادة i يمكن أن يفسر بالاستهلاك الدائم السابق والاستهلاك الكلي الحالي ، ولحذف cp (القيمة غير المشاهدة) من المعادلة السابقة نطرح قيمة cp للفترة السابقة cp_{-1} ونضربها في $(1-K)$:

$$K.c-(1-\lambda).Kc_{-1}=a.\lambda.k+b.\lambda(d-(1-k)d_{-1})$$

هذه المعادلة تلخص تأثيرات الماضي على المستوى الحالي للإستهلاك بواسطة C_{-1} ، d_{-1} (الإستهلاك المادة i ، والإستهلاك الكلي على التوالي للسنة السابقة .

ومن المعادلة السابقة ينتج مايلي :

$$\Delta c=c.\lambda-\lambda c_{-1}+\frac{b.\lambda}{K}.\Delta d+b.\lambda.d_{-1}$$

تحت القيود التالية :

ولكن :

$$C=A_0+A_1C_{-1}+A_2d+A_3d_{-1}$$

تحت القيود . $\left\{ 0\leq A_1<1\ ,\ A_2, A_3\geqslant 0 \right.$ وفي حالة تساوي الاستهلاك الدائم مع الاستهلاك الحاضر للمادة i فان $K=1$ وبالتالي فان

فإنّ :

$$C=A_0+A_1.C_{-1}+A_2d$$

ومن المعادلة الاخيرة ، نستنتج مرونات الدخل للمدى القصير والطويل :

المدى القصير $e_R=A_2.\frac{dt}{ct}=\frac{b\lambda}{K}.\frac{dt}{ct}$

t يعبر عن الزمن .

، المدى الطويل $e_R=\frac{A_3}{1-A_1}.\frac{dt}{ct}=\frac{b\,dt}{ct}$

... فيمكننا يمكن وضع مختلف الأشكال الدوال الطلب

... ، النصف لوغارتمي ، اللوغارتمي) وذلك باجراء بعض

.../...

بشكل أن الاستهلاك الدائم للمادة i يمكن أن يفسر بالاستهلاك الدائم السّابق والاستهلاك الكلي الحالي، ولحذف cp (القيمة غير المشاهدة) من المعادلة السابقة نطرح قيمة cp للفترة السابقة cp_{-1} ونضربها في $(1-k)$:

$$K.c-(1-\lambda).Kc_{-1}=a.\lambda.k+b.\lambda(d-(1-k)d_{-1})$$

هذه المعادلة تلخص تأثيرات الماضي على المستوى الحالي للإستهلاك بواسطة C_{-1}، d_{-1} (الإستهلاك المادة i، والإستهلاك الكلّي على التوالي للسنة السّابقة.

ومن المعادلة السابقة ينتج مايلي:

$$\Delta c=c.\lambda-\lambda c_{-1}+\frac{b.\lambda}{k}.\Delta d+b.\lambda.d_{-1}$$

تحت القيود التالية:

وليكن:

$$c=A_0+A_1c_{-1}+A_2d+A_3d_{-1}$$

تحت القيود. وفي حالة تساوي

$$\begin{cases} 0\leq A_1<1\ ,\ A_2,A_3\geq 0 \end{cases}$$

الاستهلاك الدائم مع الاستهلاك الحاضر للمادة i فان $K=1$ وبالتالي فانّ

فإنّ:

$$C=A_0+A_1.C_{-1}+A_2d$$

ومن المعادلة الاخيرة، نستنتج مرونات الدخل للمدى القصير والطويل:

المدى القصير $$e_R=A_2\frac{dt}{ct}=\frac{b\lambda}{K}.\frac{dt}{ct}$$

t يعبر عن الزمن.

المدى الطويل $$e_R=\frac{A_3}{1-A_1}.\frac{dt}{ct}=\frac{b\,dt}{ct}$$

وانطلاقا من نموذج "هوتمان" يمكن وضع مختلف الأشكال لدوال الطلب

(النموذج الخطي، النّصف لوغارتمي، اللوغارتمي) وذلك باجراء بعض

التعديلات على متغيرات المعادلات الأولى والثالثة:

1) النموذج الخطي :

$$C = A_0 + A_1 d + A_2 \pi + A_3 C_{-1}$$

تحت القيود التالية :

$$A_2 \leq 0$$

$$A_1 > 0$$

$$0 < A_3 < 1$$

π يعبّر عن أثر الأسعار النسبية ؟

ومرونات الدّخل والسّعر تعطى بالشكل التالي للمدى القصير والطويل :

المدى القصير

$$e_R = A_1 \frac{dt}{ct}$$

$$e_\pi = A_2 \frac{dt}{ct}$$

المدى الطويل

$$e_R = \frac{A_1}{1-A_3} \cdot \frac{1}{ct} , \quad e_\pi = \frac{A_2}{1-A_3} \cdot \frac{1}{ct}$$

2) النموذج النّصف اللوغارتمي :

$$C = A_0 + A_1 \log d + A_2 \log \pi + A_3 C_{-1}$$

مرونات الدّخل والاسعار للمدى القصير والطويل :

المدى القصير

$$e_R = \frac{A_1}{Ct}$$

$$e_\pi = \frac{A_2}{Ct}$$

المدى الطويل

$$e_R = \frac{A_1}{1-A_3} \cdot \frac{1}{ct}$$

$$e_\pi = \frac{A_2}{1-A_3} \cdot \frac{1}{ct}$$

يعتمد " فريدمان " على مستوى الدّخل للفترة المدروسة ومتوسط المداخيل للفترات السابقة لتقدير الدّخل الدائم معتمدا على الكمية التالية:

$$(1-\lambda).\sum_{r=0}^{\infty}\lambda^{r}.R_{t-r} \quad , \quad 0<\lambda\leq 1$$

وحسب هذه العلاقة فانّ الدخل الدائم لا يعتمد فقط على الدّخل المشاهد في الفترة المدروسة ولكن يعتمد على كل التّطورات السّابقة للمداخيل ، ولكن وزن وأهمية السّنوات السّابقة يتناقص كلّما ابتعدنا في الزّمن، الى جانب ظهور مشاكل ذات طابع قياسي (أخطاء على المتغيرات المفسرة) ، ويبقى التساؤل قائم حول الانحراف الناتج عند تقدير الميل الحدّي للاستهلاك ويكون هذا الانحراف ضعيف كلّما كان تباين الدّخل الانتقالي ضعيف مقارنة مع تباين الدّخل الدّائم ، ان العلاقة السابقة لا تعطي قياس كامل للدّخل الدّائم .

4.3 : القياس الاقتصادي والنماذج القياسية :

3.4.1- نظرة تاريخية لظهور وتطور القياس الاقتصادي :

ظهرت أهمية الصياغة الرّياضية في الاقتصاد في بداية القرن الثامن عشر سنة 1711 من طرف " ج شيفا "[1] ، ولكن لم تتجسد هذه الأ بعد فترة طويلة من الزمن بعد تطبيق التحليل الرياضي من طرف " كورنو " على سلوك المؤسسات وثبات التوازن في حالة المنافسة الكاملة ، كما ظهرت دراسة في نفس الاتجاه من طرف " فرانسوا فرون د هوربوني " سنة 1754 حول التجارة ثم مدرسة "لومبارد" في نفس الفترة ، ولم يتم الاستعمال التفاعلي للصيافة الرياضية والفرضيات الاقتصادية والمعطيات العددية حسب طريقة استنباط احصائية الأ في مطلع القرن العشرين (1914) من طرف " مور "[2]

---

(1) سونسو (11) ص 5

(2) يعتبر كومس للقياس الاقتصادي ، كما يشار في بعض الأحيان الى منحنيات أنقل " .

أعتبر القياس الاقتصادي كفرع من فروع الاقتصاد بعد تأسيس شركة القياس الاقتصادي في 29 . 12. 1930 من طرف " زفريش - ا . فيشر " على وجه الخصوص ولكن التطور البطيء لنظرية الاحتمالات والاحصاء الرياضي شكلا عائقا لتطور القياس الاقتصادي ، حيث ظهرت أول دراسة في نظرية الاحتمالات سنة 1933 من طرف " كولموقروف " ، والانحدار المتعدد سنة 1930 من طرف " ازكيال " ، ثم قام " تنبارقن " بأول دراسة في الصياغة الاقتصادية الكلية الكمية بعد الحرب العالمية الثانية وخصت البلدان المنخفضة والولايات المتحدة ثم فسح المجال لعدة دراسات من طرف " تايل ، كلاين ، ملانفو ، ألن ، سولري ، ستون ، كويمانس ، سامئسون . . . الخ " .

أظهرت طبيعة الدراسة القياسية عدة مشاكل في النماذج المصاغة مثلا : الانتقال من نموذج غير احتمالي الى نموذج احتمالي (أي من الاحاطة الكلية بالمتغيرات التفسيرية وقياسها الى الاحاطة الجزئية لها) مما أدى ذلك الى ضرورة ادخال العنصر العشوائي في النموذج سنة 1944 من طرف " هافلمو "[1] حيث اصطدم بمشاكل التشخيص والتقدير التي وجدت الحل خاصة من طرف " كويمانس 1950 " مما أدى به الى استنتاج[2] : بأن أدوات التحليل الرياضية تضمن الاتساق الداخلي للنموذج ، ومطابقة الاستقراء الاحصائي والمعلومات والبيانات الاحصائية تضمن الاتساق الخارجي للنموذج .

وفي سنة 1954 قام " ر. ستون " بدراسة النموذج الانفاق الاستهلاكي ، ومنذ ذلك الحين عرفت البحوث[3] والدراسات في هذا الاتجاه تطورا كبيرا مما نتج عنه

---

(1) ملانفو (39) ص 3

(2) منتلورت (40) ص 5

(3) بحوث ودراسات المعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي (فرنسا) ، كريدوك (فرنسا) مركز البحوث القياسية (سويسرا) . . . الخ .

ترسنة من النماذج الاستهلاكية .

3 . 4 . 2- النماذج القياسية :

ان موضوع كل علم هو حقيقة موضوعية يهدف من وراء دراستها وتحليلها[1] وتفسيرها الوصول الى نتائج أو الى معارف جديدة أو الى طرق علمية قادرة على حل مشاكل التقدير والتنبؤ عن طريق صياغة نماذج .

3 . 4 . 2 . 1- تعريف النموذج القياسي :

هو عبارة عن مجموعة من المفاهيم والفرضيات يحتويها الباحث حسب الظاهرة المدروسة بعد عزلها ، والطبيعة المعقدة والخاصّة للظاهرة والحقيقة الاقتصادية تجعل القياس الاقتصادي في وضع حرج مقارنة بالعلوم التجريبية ، مما يتطلب بذل مجهودات منهجية لتجاوزها ولتحديد وبدقة العناصر التي تدخل في صياغة النموذج القياسي ، توضع تصورات مجردة لظاهرة اقتصادية للوصول الى حقيقة اقتصادية متكوّنة من العناصر التالية :

1- مجموعة من الوقائع الاقتصادية .

2- مجموعة من العلاقة الداخلية بين الوقائع الاقتصادية فيما بينها ، وبينها وبين مركز اتخاذ القرار من جهة أخرى .

3- مجموعة من العلاقات الخارجية والداخلية بين الوقائع الاقتصادية والعوامل الأخرى .

يأخذ النموذج القياسي شكله من هذا التقسيم للواقع ، والتفسيرات المتعددة لنفس الظاهرة تتوقف على طبيعتها ودرجة صياغتها .

---

(1) سلحوي (62) ص 1 وص 35

اذن القياس الاقتصادي هدفه مزج الأفكار والنظريات الاقتصادية بالطرق الاحصائية الرياضية للوصول الى نماذج معبرة ومفسرة للظاهرة المدروسة ولكن مهما يكن هذا التفسير فانه يبقى جزء عشوائي غير مفسر .

3 . 4 . 2 . 2- تعريف القياس الاقتصادي

1- تعريف " تيتنار "(1) : " يستعمل القياس الاقتصادي الاحصاء الرياضي والنظرية الاقتصادية لايجاد الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية ، اذن يتم التوفيق أو التوليف بين ثلاثة علوم: الرياضيات ، الاحصاء ، والاقتصاد ."

2- تعريف " كلاين "(1) : " يستعمل القياس الاقتصادي طرق استقراء احصائية لاختيار وتقدير المعلمات في العلاقات التي تضمها النظرية الاقتصادية كفرضيات ".

3- تعريف "فلفانيس" : هدف القياس الاقتصادي هو التعبير عن النظريات الاقتصادية بتعبير رياضي واختبارها بطرق احصائية ، وقياس تأثير متغير اقتصادي على بقية المتغيرات الأخرى وذلك من أجل التنبؤ أو من أجل اختيار سياسة اقتصادية من بين عدة سياسات اقتصادية ".

4- تعريف " سامطسون ، كوبمانس، ستون "(2) :

" القياس الاقتصادي فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية ، المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة مستعملا في ذلك أساليب استقراء ملائمة " .

وملخص هذه التعاريف هي كالتالي :

. القياس الاقتصادي هو استعمال الطرق الاحصائية الرياضية وتطبيقها

---

(1) سلمي (62) ص 30- 31

(2) عصام عزيز شريف ، مقدمة في القياس الاقتصادي، د .م.ج الجزائر ، 1981، ص . 07

على النظرية الاقتصادية للوصول الى اعطاء حكم على مدى صلاحية النظرية الاقتصادية وفعاليتها ،ثم القيام بعملية التنبؤ من خلال النتائج المتحصل عليها .

3.4.3- المفهوم النظري لصياغة النموذج القياسي :

يرافق النموذج النظري مخطط تجريبي[1] تأخذ بواسطته فكرة عامة عن الظاهرة المدروسة حيث تعتبر المفاهيم والأفكار والتجارب السابقة أساسا لهذه الصياغة ، وتجسد الظاهرة المدروسة في اطار نموذج بتحديد مجموعة من المتغيرات العددية ومجالات تغيراتها ،عندئذ توضع القوانين التي تحدد اتجاه الظاهرة على شكل فرضيات ،ثمّ تأتي مرحلة أخرى تتمثل في عملية التقدير والاختبار الاحصائي للنموذج باستعمال بيانات مشاهدة ، ليصبح النموذج جاهزا قصد استعماله في التنبؤ لأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية .

3.4.3.1- أنواع النماذج القياسية :

يوجد نوعان من النماذج القياسية : آنية وديناميكية ويمكن أن نفرق بينهما بوجود أو عدم وجود متغيرات داخلية متأخرة .

وتعتبر النماذج الآنية كحالة خاصة للنماذج الديناميكية وهي أكثر استعمالا لسهولة التفسيرات الاحصائية الرياضية .

ولدراسة وتحليل وتفسير المضمون الاقتصادي للنموذج تحدد أنواع العلاقات الموجودة بين المتغيرات حيث ،يمكن أن نفرق بين أربعة أنواع من العلاقات:

1) علاقات تعريف : تأخذ وتصاغ من خلال تعريف المفاهيم الموضوعة .

2) علاقات قانونية اجتماعية ،تحدد الاطار القانوني للمجتمع .

---

(1) سلري (62) ص 33 ومابعدها

3) علاقات تقنية: كإستعمال تكنولوجيا حديثة يعبر عنها بعلاقات، كظاهرة الاحلال مثلا :

4) علاقات سلوك : وهي الأكثر أهمية في صياغة النماذج .

3 . 4 . 3 . 2- ضرورة وجود العنصر العشوائي في النموذج

إن ظهور أهمية العنصر العشوائي في النموذج راجع الى عدة أسباب من بينها :

1- طبيعة ومصدر المشاهدات

2- استحالة الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة .

3- يؤثر سلوك الوحدة الاحصائية الا ستهلاكية على الاتجاه العام للنموذج والذي من الصعب التعبير عنه عدديا حيث تضفي على النموذج الطابع العشوائي .

3 . 5- عرض مختلف النماذج الانفاق الاستهلاكية

3 . 5 . 1- الشكل العام للنموذج :

اذا فرضنا أن الوحدة الاستهلاكية تقتني n سلعة بكمية وسعر p_i ، q_i

حيث : $i = 1, \ldots, n$.

فانّ جميع الأشكال الممكنة للنماذج الانفاقية معرفة انطلاقا من مؤشر المنفعة غير المباشرة

$$V^*(r,p) = \Phi\left(\frac{r}{A}\right) \cdot \frac{A}{B}$$

حيث أن : r الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي أو دخل الأسرة

و Φ دالة مستمرة وقابلة للاشتقاق من : $R^+ \longrightarrow R$ وغير معرفة ماعدا ذلك .

يمكن الحصول على الشكل العام لجملة دوال الطلب الموافقة لهذا المؤشر انطلاقا من نظرية " ر. روي "[1] :

$$q_i = \frac{\partial A}{\partial p_i}\left[\frac{r}{A} - \frac{\Phi}{\Phi'}\right] + \frac{\partial B}{\partial p_i}\cdot\frac{A}{B}\cdot\frac{\Phi}{\Phi'}$$

حيث أن : $y = \frac{r}{A}$ (الانفاق الاجمالي الحقيقي)

و :

$$\frac{\Phi}{\Phi'} = \frac{\Phi(y)}{\Phi'(y)} = y - c(y)$$

يمكن كتابة العلاقة بالشكل التالي :

$$q_i = \frac{\partial A}{\partial p_i}\left[y - [y - c(y)]\right] + \frac{\partial B}{\partial p_i}\cdot\frac{A}{B}\left[y - c(y)\right]$$

$$q_i = \frac{\partial A}{\partial p_i}\cdot c(y) + \frac{\partial B}{\partial p_i}\cdot\frac{A}{B}\left[y - c(y)\right]$$

تعبر عن فرضية عدم الاشباع بالشكل التالي : $\forall y : c(y) \leq y ; \ c(y) \geq 0$

حيث أن : $C(y)$ الانفاق الاجباري و y الانفاق الكلي الحقيقي . من العلاقة السابقة ، نتحصل على عدة أشكال من جمل دوال الطلب حسب A ، B ، C ، وبالتالي نحدد أشكال منحنيات " أنقل " علما أن A ، B متجانستان من الدرجة الأولى اذن مهما يكن اختيار A ، B فانّ النموذج المتحصل عليه تتحقق فيه الخصائص التالية : التجميع ، التجانس من الدرجة صفر والتناظر حسب خصائص " سلوتسكي " لنظرية الاختيارات[2] مع العلم أن : $W_i = \frac{p_i q_i}{r}$ معامل الميزانية ويشترط في معاملات الميزانية أن تبقى غير سالبة في المجال : (y_{min} , y_{max}) واذا راجعنا الى العلاقة الأساسية وحسب أشكال الدوال A ، B ، C نتحصل على عدة نماذج

---

(1) سنهلا (60) ص 15

(2) تدرس العلاقة بين استهلاك مادة معينة لأسرة معينة ودخلها ، حيث أن المستهلك يختار من بين عدة توليفات ، التوليفة التي تحقق له أكبر اشباع ويأخذ بعين الاعتبار احتياجاته وأذواقه ودخله ونظام الاسعار السائد والهدف من هذا هو تحديد من بين عدة توليفات شباع الاستهلاك الذي وضع كافة تحت القيود المذكورة أعلاه . وفي حالة توازن المستهلك فان مجموع انفاقاته تساوي دخله .

مختلفة للانفاق الاستهلاكي بدلالة الدّخل والسّعر .

3 . 5 . 2 - بعض النماذج الخطية للانفاق الاستهلاكي:

ان النموذج الخطي للانفاق الاستهلاكي يعتبر كحالة خاصّة للاشكال السّابقة بوضع :

$$C = K \quad , \quad B = \prod P_i^{b_i} \quad , \quad A = \sum_{i=1}^{n} C_i . P_i$$

فالعلاقة الاساسية تصبح كالتالي :

$$q_i = \frac{\partial A}{\partial P_i} . C(y) + \frac{\partial B}{\partial P_i} . \frac{A}{B} \left[y - C(y) \right]$$

$$q_i = C_i K + \frac{b_i}{P_i} \left[r - K \sum_{i=1}^{n} P_i . C_i \right]$$

1) نموذج " هاين ،برانش دي براون "(1)

في حالة اختيار الشّكل التالي للدّالة B , $B = \left[\sum P_i^a . b_i \right]^{1/a}$ مع ابقاء A و C على حاليهما :

$$q_i = C_i + \frac{b_i \; P_i^{a-1}}{\sum b_k . P_k^a} . \left[r - \sum_{i=1}^{n} P_i . C_i \right]$$

2) نموذج : " فورجوند - تتاف "(2)

$$q_i = C_i \left[\frac{P_i}{A} \right]^{a-1} . C\left(\frac{r}{A} \right) + \frac{b_i}{P_i} \left[r - A . C . \left(\frac{r}{A} \right) \right]$$

تحت القيود

$$\begin{cases} A = \sum_{i=1}^{n} \left(C_i . P_i^a \right)^{1/a} \\ B = \prod_{i=1}^{n} P_i^{b_i} \end{cases}$$

C غير مضافة

---

(1) مصفيلا (60) ص 9

(2) بريل وبلود (57) ص10

3) نموذج "نقل" المقترح من طرف "ديتون" (1)

يتم الحصول على الشكل النهائي للنموذج باختيار الأشكال التالية :

$$A = \sum_{i=1}^{n} \alpha_i P_i + \sum_{i=1}^{n} \gamma_i P_i$$

$$B = \prod_{i=1}^{n} P_i^{b_i} \quad , \quad C = K$$

بحيث أن :

$$\gamma_i = c_i \cdot K$$

4) نموذج "جورجنسون-لو" (1)

وهو النموذج الأكثر تعقيدا من غيره تحت القيود التالية :

أ) النموذج مشتق من مؤشر المنفعة غير المباشرة

$$V^* = \sum_i \alpha_i \cdot \log\left(\frac{P_i}{r}\right) + 1/2 \sum_i \sum_j \beta_{ij} \cdot \log\left(\frac{P_i}{r}\right) \log\frac{P_j}{r}$$

ب) $\sum_i \alpha_i = -1$

جـ) $\sum_j \beta_{ij} = 0$: لضمان تجانس الرقم القياسي من الدرجة الأولى

$$V^* = \log r + \sum_i \alpha_i \cdot \log P_i + 1/2 \sum_i \sum_j \beta_{ij} \log P_i \log P_j$$

فإن النموذج يصبح كالتالي :

$$q_i = \frac{\Psi_i(\pi_i)}{\sum \Psi_i \cdot (\pi_j)\pi_j} \cdot c(y) + \frac{b_i}{\pi_i}\left[y - c(y)\right]$$

$$\Psi_i = \Phi_i' \; ; \; \pi_i = \frac{P_i}{A} \; , \; i = 1, \ldots, n$$

---

(1) سنيلا (60) ص 11، 12

3.5.3 - نموذج غير خطي للانفاق الاستهلاكي [1] :

3.5.3.1- أداة تحليل الاستهلاك : يعد تحليل الطلب ركيزة أساسية في البحوث الخاصة بالانفاق الاستهلاكي في حالة عدم وجود فجوة المواد الاستهلاكية.

أمّا في حالة اقتصاديات دول سائرة في طريق النمو فالأمر ليس كذلك حيث أن أغلب المواد مستوردة ووجودها في السوق غير منتظم لعدة عوامل سياسية واقتصادية ، وإن كان بعضها ينتج محليا فعجز الجهاز الانتاجي يحول وجودها في السوق .

اذن في هذه الحالة لا يعتمد على الطلب كأداة للتحليل بل على ما يعرضه السوق : وبالتالي فان الكميات المعروضة تتدخل في تحديد سلوك المستهلك وهو ماهو موجود فعلا في سوقنا الداخلية .

لدراسة النموذج المقترح يفرض أن كل مايحتاجه المستهلك متوفر في السوق ان أغلب النماذج المصاغة بعد الحرب العالمية الأولى اعتمدت أساسا على قوانين الطلب وعلى خطية منحنيات "أنقل" بين الميزانية وانفاق المادة i .

3.5.3.2- خصائص وفرضيات النموذج غير الخطي :

يحتوي النموذج المقترح :

1- على معظم قوانين الطلب ومنها على وجه الخصوص قوانين الطلب بمرونات السعر والدخل الحقيقي الثابت .

2- على نظرية الأختيارات للتنسيق بين قوانين الطلب .

3- على دالة المنفعة لتوضيح وادماج ظاهرتي الاحلال والتكامل .

4- مجموع قيم المعاملات المقدرة تساوي الواحد $\sum bi = 1$

(1) كرلمنمرو (15) ص 1 الى 36

والخاصية الرابعة تدل على أن الميزانية المخصصة للانفاق محدودة أي أن مجموع الانفاقات الاستهلاكية تساوي الانفاق الكلي المخصص للاستهلاك . زيادة على المتنبؤ ، فان هذه النماذج تستعمل في قياس التغيرات الزمنية والمكانية لمستوى وتكلفة المعيشة للعائلات ، وتبقى صعوبات تطبيقية بعد اختيار الاطار النظري ووضع الفرضيات والقيود وخاصة الصياغة البراميترية (specification parametrique) ، حيث لا توجد صياغة مثالية (specification idéale) صالحة لكل التطبيقات .

<u>الفرضيات</u>

1- ابطال فرضية خطية منحنيات "النقل"

2- الاحتفاظ ببقية الفرضيات[1] الأخرى التي أدت إلى نجاح النموذج الخطي .

<u>3.3.5.3- الشكل العام للنموذج :</u>

$$d = p.c + b(r - p'c)$$

تحت القيود التالية

$$\left.\begin{array}{l} 1)\ \sum b_i = 1 \\ 2)\ r - p'c \geq 0 \end{array}\right\} \begin{array}{l} i'b^0 = 1 \ ,\ i'b^1 = 0 \\ b = b^0 + b^1\ \Phi(z) \end{array}$$

$$\log p = b^0 \log p + \log K\,(b^1 \log p)$$

بعض الفرضيات الأساسية :

1- لا يتجاوز الانفاق الاجباري الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي ، ويرمز $p'c$ بالانفاق الاجباري ، و r الميزانية ، حيث استهلاك المواد غير الأساسية يتوقف على قيمة $r - p'c$

(1) سهولة ووضوح التفسيرات الاقتصادية ، السهولة النسبية في تقدير المعلمات .

2 - شعاع الكميات الاجبارية المستهلكة موجب $c > 0$ أي الكميات التي تضمن حدا أدنى من الاشباع بتخصيص القدرة الشرائية μ .

3- ان الأسعار تلعب دورا حسويا في النموذج .

4- التخلي عن ثبات معاملات تخصيص الميزانية الاضافية .

ملاحظة : سلبية مركبات الشعاع c .

أظهرت بعض الدراسات التي أجريت من قبل[1] عدة نقائص في النموذج في الميدان التطبيقي تتمثل أساسا في سلبية بعض مركبات الشعاع c . والتفسير الذي أعطي هو أن المركبات السالبة في c تمثل ظهور مواد استهلاكية جديدة أو احلال مادة استهلاكية بمادة أخرى .

حتى نتمكن من تكييف منحنيات "انقل" في الاتجاه الذي سبق ذكره وفي اطار نظرية الاختيارات نضع : $z = \frac{r - p'c}{p}$ حيث $P = P(p)$ دالة الثمن متجانسة من الدرجة الأولى وشرط التجانس يضمن لنموذجها " غياب الأوهام النقدية " illusion monétaire . ان z يعبر عن الانفاق الاضافي بالكميات ، الرقم القياسي للاسعار P حيث $P = \prod p_i^{b_i} \cdot K$ ، K دالة موجبة وسيطية متجانسة من الدرجة صفر ، واذا وضعنا $b^i = 0$ وافترضنا بأن Φ دالة ثابتة فان النموذج يصبح خطي .

3 . 5 . 3 . 4 - منحنيات "انقل" والنموذج غير الخطي للانفاق الاستهلاكي :

بين "انقل" العلاقة الارتباطية بين الانفاق الاستهلاكي الكلي والانفاق الاستهلاكي الخاص بالمادة i ، ولتوضيح التفسيرات من الحالة الخاصة للنموذج الخطي نقوم بتحليل لمنحنيات "انقل" لتحديد مجالات تغير المعلمات ومختلف الاشكال المقبولة

(1) سلري (62) ص 174

لمعرفة مدى صلاحية النموذج ، ومن الفرضيات الأساسية هو ضرورة وجود $C \geqslant 0$ حتى نتفادى القصورات الاحصائية الرياضية عند التحليل السلوكي للفرد أو الأسرة . مع عدم سلبية معاملات تخصيص الميزانية الاضافية وتطورها في اتجاه واحد .

أظهرت التجربة والملاحظة تطورا مطابقا لفرضية عدم سلبية C على الأقل بالنسبة للانفاق الاستهلاكي الأكثر أهمية (الانفاق الاستهلاكي للمواد الأساسية)

والشروط التي تضمن تطور معاملات تخصيص الميزانية الاضافية بين الحدين :

($a(0)$ ، $a(\infty)$ هي كالتالي :

1- $a_0 > 0 , a_0 + a_1 > 0$

2- $g(0) = 0 \; ; g(\infty) = 1$

3- $g'(z) \geqslant 0 \; ; \forall z \geqslant 0$

4- $g''(z) \geqslant 0 \; \forall_0 \leq z \leq z_0$

5- $g''(z) \leq 0 \; \forall z \geqslant z_0$

حيث $z = \frac{R - P'C}{P}$ ، a^0, a^1 أشعة ثوابت ، f, g دوال .

و : $a(0) = a^0 \; , \; a(\infty) = a^0 + a^1$

a^0 : يمثل مستوى معاش أدنى لاستمرار معاملات تخصيص الميزانية $a(z)$

$a^0 + a^1$: مستوى الاشباع .

ان $a_i(z)$ تعتبر في نفس اتجاه تغير z واتجاه معاكس حسب $a_i^1 > 0$ أو : $a_i^1 < 0$

فان كان : $z_0 > 0$ فالتغير يكون على شكل منحنى

واذا كان $a_i^1 < 0$ أو $a_i^1 > 0$ فالتغير يكون على شكل منحنى محدب أو مقعر وعندئذ يحدد مجال التغير وتوضع قيود لـ : $a_i(z)$

دراسة اشارات معاملات الميزانية الحدية :

$$\frac{\partial d}{\partial r} = a^0 + a^1 f(z) = \beta(z)$$

معدل التغير الحدي لمعاملات الميزانية الحدية :

$$f(z) = g(z) + z g'(z) \quad \text{مع} \quad \frac{\partial \beta}{\partial r} = \frac{\partial^2 d}{\partial r^2} = a^1 \frac{f'(z)}{P}$$

وانطلاقا من الشروط السابقة من (1 الى 4) فان f تصبح كالتالي :

1) $f(0) = 0 \quad , \quad f(\infty) = 1$

$$f(0) = g(0) + 0 . g'(0) = 0$$

2) $$f(\infty) = 1 + \sum (1-i) a_i z^{-i} \longrightarrow 1 \quad , \quad z \longrightarrow \infty$$

$$f(z) \geq g(z) \; , \; f - g = z g' \geq 0 \; , \; f'(z) \geq 0 \; \forall \; 0 \leq z \leq z_M$$

$$f(z) \leq 0 \quad \forall \; z \geq z_M$$

مع :

$$z_M > z_0$$

اذن :

$$2 g'(z) + z g''(z) = 0$$

وعند الاشتقاق ينتج

$$i_1 \ldots \ldots f = 2 g' + z g''$$

والخلاصة هي كالتالي :

1) عندما $g'' < -\frac{2g'}{z}$ بان f تكون متناقصة أي في المجال التي تكون فيه g محدبة

2) عندما لا يوجد حل للمعادلة السابقة (i_1) فان الدالة f تكون متزايدة من 0 الى 1 .

3) أما اذا اختلفت المعادلة المذكورة سابقا عن الحالة الثانية فان f تسلك مسلك دالة وحيدة المنوال مع حد أعظمي $f_M = f(z_M) > 1$

القيم الممكنة لـ $\beta_i(z)$:

1) في النقطة العظمى لـ z يكون لـ $\beta_i(z)$ حد أعظمي اذا كان $a_i^1 > 0$

2) يكون لـ $\beta_i(z)$ حدا أدنى اذا كان $a_i^1 < 0$ وتكون بعض قيم $\beta_i(z)$ سالبة في المجال الذي يحتوي على القيمة العظمى لـ z .

4 . 5 . 3 . 5 ـ أشكال منحنيات "أنغل" الناتجة عن قيم a_i^1 :

الشكل الأوّل : اذا كانت $f(z)$ متزايدة فانّ منحنى "أنغل" الخاص بالسلعة i متزايد حسب الحالتين التاليتين :

الشكل الأوّل 1) منحنى محدب $a_i^1 > 0$.

الشكل الثاني 2) منحنى مقعّر $a_i^1 < 0$.

أي أن : المنحنى المحدب يمثل طلب متسارع من تزايد في القوى الشرائية المتاحة .

المنحنى المقعّر يمثل اشباع الطلب وخاصة الطلب الخاص بالمواد الضرورية .

أما اذا كان ; $a_i^0 + a_i^1 > 0$ فانّ الاشباع يكون نسبيا والتزايد في الطلب مقيد بالتزايد في الانفاق الكلي .

وفي حالة $a_i^0 + a_i^1 = 0$ فانّ الاشباع يصبح مطلقا ومعامل الميزانية الحدي ينعدم عند انفاق اجمالي لانهائي ونعبّر عن ذلك بالعلاقة التالية :

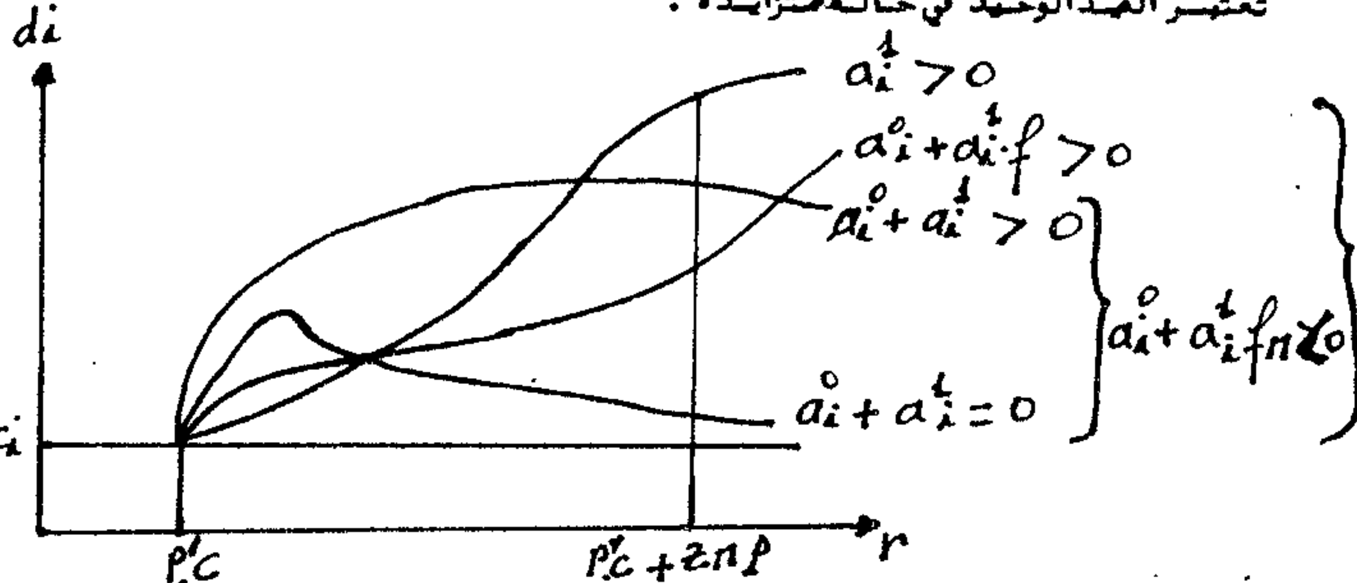
$$\lim_{r \to \infty} d_i = P_i c_i + a_i^1 . P a_1 = P_i c_i - a_i^0 . P a_1$$

حيث أن رقابة f لاتمكن من ظهور حالة $a_1 = 0$:

$$a_1 = \lim_{z \to \infty} \left[- z^2 g(z) \right] < 0$$

ولكن بالرّجوع الى النّظرية الاقتصادية الكلية المتعلقة بدالة الاستهلاك والمعاملات

المحددة للانفاق الاستهلاكي وحسب نظرية "كينز" على وجه الخصوص يلاحظ أنه عند مستوى معين من الانفاق الكلي يبدأ الاستهلاك في التناقص وهذه الحالة تعتبر القيد الوحيد في حالة f^1 متزايدة .



ملاحظة : تقع الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي في المجال $[p'c \; , \; p'c + z_M p]$

- أما القيم التي خارج المجال فتجعل الدالة f تتناقص بحدث تغيير كلي في اتجاهات المنحنيات .

- وعند مستوى القيمة الحرجة $p'c + z_M p$ للانفاق الكلي يبدأ المستهلكون في تغيير نظرتهم الى دالة الانفاق لتلك الفترة .

<u>3 . 5 . 3 . 6 - التحويل البرامتري للنموذج</u>

تم التطرق الى تحويلين تحليليين للدالة g لنموذج الانفاق غير الخطي ، أحد هذان التحويلان يحتوي على مجهول واحد ويمثل أحد الأشكال التالية : (مقعرة : (Concave)) كما سبق ذكره سابقا ، أما في الميدان التطبيقي ، يوجد الشكلان السابقان بالرجوع الوعائلة وسائط الدوال g ، ولكن صعوبة عملية التقدير لاتمكن من اضافة مجهول اضافي للدالة g .

الأشكال الهندسية للدّالة g :

1) شكل أسي - سيني $g(z) = EXP\left\{-\frac{a}{z}\right\}$

2) شكل أسي مقعر $g(z) = 1 - EXP\left\{-\frac{a}{z}\right\}$

حيث a عبارة عن وسيط موجب .

z الانفاق الحقيقي ،

التابع الأول $g(z)=EXP\left\{-\frac{a}{z}\right\}$ ، الشّكل البياني لهذا التابع عبارة عن منحنى سيني ، $z=z_0=\frac{a}{2}$ نقطة انعطاف .

تكتب $f(z)$ حسب التّابع $g(z)$:

$$f(z) = EXP\left\{-\frac{a}{z}\right\} + z \cdot \frac{a}{z^2} EXP\left\{-\frac{a}{z}\right\}$$

$$f(z) = EXP\left\{-\frac{a}{z}\right\}\left\{1+\frac{a}{z}\right\}$$

بنقطة انعطاف : $z_0 = a/3$

يرتبط التحويل الأسي بالحالة الأولى لمنحنيات "أنقل" ، وفي هذه الحالة لاتظهر المواد والسّلع الدّنيا والمعبّر عنه بوجود القيد التالي : $a_i^0 + a_i^1 = 0$ والمتمثل بوجود اشباع مطلق $a_1 = -a$.

التّحويل الثّاني للتّابع g :

يحدد هذا التحويل عائلة المنحنيات المقعرة ، والتّابع g ذو قيمة عظمى وحيدة عندما $z = z_M = 2a$ حيث أن : $f(z) = 1 - \left(1-\frac{z}{a}\right)EXP\left\{-\frac{z}{a}\right\}$ ،

إذن : $f_M = 1 - EXP\{-2\} = 1,135$

وهذا التحويل مرتبط بالحالة الثانية لمنحنيات "أنقل" بانفاق كلي

مساويا الى : $P'c + 2a.P$

خصائص الوسيط a :

- اذا اعطيت قيما للوسيط a نتحصل على شبكة من المنحنيات لا توجد لها نقاط مشتركة الا في طرفي مجال التعريف .

- كلما كانت قيمة الوسيط a كبيرة كلما كانت المنحنيات أكثر تفلطحا نحو محور Z .

- كلما كانت قيمة a قريبة من الصفر كلما أقترب تزايد الطلب الى مستوى الانفاق الاجباري .

- تؤول منحنيات "أنقل" للنموذج غير الخطي الى منحنيات خطية من أجل : $b = a^0 + a^1$ ، ومن أجل انفاق اجمالي متزايد لانهائي .

- تتضائل خطية النموذج عندما تؤول معاملات الميزانية الحدية الى القيمة المقاربة : $\beta(\infty) = a^0 + a^1$

3 . 5 . 3 . 7 - قيود دالة الأسعار وتحويلها البراميتري :

حتى تكتمل هيكلة النموذج ، يصاغ التحويل البراميتري للدالة K للرقم القياسي الذاتي للأسعار P ، المتمثل في القيود التالية حسب التغيرات الاقتصادية : 1) $P > 0 \Leftarrow K > 0$ (عدم سلبية الرقم القياسي للاسعار)

2) وحدانية الرقم القياسي :

$$\log P = a^0 \log p + \log K(a^1 \log p)$$

وبالاشتقاق الجزئي لهذه العلاقة بالنسبة لـ $\log p$ نتحصل على العلاقة التالية :

$$\frac{\partial \log P}{\partial \log p} = \frac{\partial a^0 \log p}{\partial \log p} + \frac{\partial [\log K(a^1 \log p)]}{\partial \log p}$$

$$\frac{\partial \log P}{\partial \log p} = a^0 + \frac{K'}{K} \cdot a^1 \geq 0$$

3 - أساس الرّقم القياسي :

$P(P_0) = 1$ حيث أن P_0 هو سعر للفئة الأساس ،من خلاله يتحدد مستوى الاسعار P للسنة الدراسة . $\log K(a'^1 \log P_0) = -a^0 \log P_0$

تتحدد الدّوال K التي تقود نا الى رقم قياسي للاسعار P بمرونات ثابتة وفي كل الحالات : $\frac{K'}{K} = \alpha$ (قيمة ثابتة) وتحدد في المجال [0 ، 1]

حسب الشروط السّابقة نتحصل على الدّوال التالية :

$$\log K = \alpha a'^1 \log P - (a^0 + \alpha a^1)' \log P_0$$

والرّقم القياسي الهندسي للأسعار يصاغ بالشّكل التالي :

$$P = \Pi \left[\frac{P_i}{P_0}\right] a_i^0 + \alpha a_i^1$$

من خصائص الرّقم القياسي الهندسي للاسعار أنه يحقق خاصية الوحدانية (Monotonie)

ودور الوسيط α تحديد ترجيح الرّقم القياسي للأسعار انطلاقا من احدى القيم المقبولة لشعاع معاملات $a(t)$.

3 . 5 . 3 . 8 . دالة المنفعة الحدية المباشرة :

تأتي مرحلة أخرى من هيكلة النّموذج تتمثل في عملية اختبار تطابق القيم المقدرة للنّموذج غير الخطي مع فرضيات الوحدانية وشبه التحدب مع مؤشر المنفعة غير المباشرة لنظرية الاختيارات .

والشرط الأول لدالة المنفعة U هو عدم التحول أو الوحدانية M والمعبر عنه كما يلي :

$$1)\ \frac{\partial U}{\partial r} > 0 \qquad 2)\ \frac{dU}{dP} = -\frac{\partial U}{\partial r} q < 0$$

وهذا طبقا لفرضيات النموذج المتمثلة :

1) الكميات المستهلكة موجبة : $C \geqslant 0$

2) أسعار السّلع والخدمات موجبة تماما : $P > 0$

3) الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي أكبر تماما من الميزانية الاجبارية : $r > p'c$

والأمر المطلوب دراسته وتوضيحه هو اشارة المشتقة الجزئية لمؤشر المنفعة الحديبة المباشرة بالنسبة للميزانية r : $\frac{\partial u}{\partial r}$

حيث $u = F\left[Q\left[\frac{r - p'c}{p}\right] - \alpha^{a} \log p\right]$

مع F تحويل أحادي $\frac{\partial u}{\partial r} = F' \frac{Q'}{p} = \frac{F'}{(r - p'c)(g - \alpha)}$

يؤدي عدم تحول مؤشر المنفعة على مجال تعريف النموذج الى رفض قيم α في المجال [1 ، 0] حيث من أجل هذه القيم تتغير قيم الدالة $g(z) - \alpha$

والقيم الاقتصادية الممكنة لـ α هي : $\alpha = 0$ ، $\alpha = 1$

- شبه تحدب المؤشر M ، وهو يكافئ مصفوفة النسب الحديبة المعبرة عن مؤشرات الأسعار على مجال التعريف[1] :

$$\frac{\partial^2 q}{\partial p'} = \frac{\partial q}{\partial p'} + \frac{\partial q}{\partial p'} \cdot q'$$

$$\frac{\partial q}{\partial p'} = -(r - p'c)\hat{p}^{-1}\left(\hat{a} - aa' - \xi a' a''\right)\hat{p}^{-1}$$

$$\xi = (f - g)(g - \alpha)$$

شكل تربيعي

والمقدار ξ موجب اذا كانت $\alpha = 0$

ξ سالب اذا كانت $\alpha = 1$

تصاغ القيود النظرية لتحديد قيم α حيث أن القيمة المقبولة لـ α هي $\alpha = 1$ وهذا لتحديد ترجيح الرقم القياسي الهندسي للأسعار وبالتالي فان :

$$a(\infty) = a^0 + a^1$$

(1) شبه محدد سالب

خاتمة الفصل الثالث :

لم يحظى أهتمام لنظرية الاستهلاك والنماذج الانفاقية الاستهلاكية الا بعد ظهور أول الدراسات لقوانين " أنقل " من طرف " آلن وباولي " في الثلاثينات ، ومنذ ذلك الحين والدراسات متواصلة حيث تم طرح عدد كبير من النماذج الانفاقية الاستهلاكية تختلف حسب العوامل المؤثرة في الاستهلاك وأهمها في المجتمع المدروس ، ولكن أغلب الدراسات اعتمدت على قوانين " أنقل " نظرا لتجاوبها مع الواقع ، وأغلب النماذج المستعملة نماذج خطية نظرا لسهولة التفسيرات الاقتصادية لها ، وهذا لم ينفي وجود نماذج غير خطية وهي تعتبر كحالات خاصة للنماذج الخطية واستعملت في دراسات خاصة حيث وجود المعلومات الاحصائية التفصيلية مكّن من تطبيقها والوصول الى نتائج هامة[1] وخاصة اذا تعلق الأمر باقتصاديات متطورة .

وظهور نظرية " كينز " في الاستهلاك أعطى دفعا لماتم انجازه من قبل حيث أعتبر أن الاستهلاك هو هدف كل نشاط اقتصادي ، وطرح النموذج الكينزي للانفاق الاستهلاكي للأسر المعتمد على مستوى الدخل بالدرجة الاولى وعوامل اقتصادية اجتماعية (الأسعار (الاسعار ، حجم الأسرة . . .) وعوامل شخصية (عادات الاستهلاك ، الذوق . . .) زيادة الى عوامل أخرى .

ومنذ ئذ تم التركيز على الدخل كمتغير أساسي لدراسة الاستهلاك ، فظهرت عدة فرضيات حوله ، ففي الخمسينات عرفت فرضية الدخل النسبي من طرف " دوزنبري " والتي كانت منطلقا لظهور فرضية الدخل الدائم ل " فريدمان " والذي استنتج أنه توجد علاقة فقط بين المركبات الدائمة للدخل والاستهلاك ، ثم عرضت بحوث أخرى بعض التعاريف للقياس

(1) كارليفير و (15) مرجع 1 السوص 36

الاقتصادي والنماذج القياسية ، وانطلاقا من الفرضيات المذكورة سابقا وضعت نماذج خطية وغير خطية حيث تعرضنا الى بعضها والتي تعتمد أساسا على الدخل والارقام القياسية للأسعار وأخيراً عُرِض النموذج غير الخطي للانفاق الاستهلاكي بإختصار ليبقى كموضوع بحث وهذا لإعتماده على قيود وفرضيات معينة من بينها :

- عدم وجود ندرة للمواد الاستهلاكية في السوق
- وجود بدائل للمواد الاساسية المستهلكة
- توفير معلومات احصائية تفصيلية عن دراسة ميزانية الأسر .

ونظرا لصعوبة قياس بعض المتغيرات (كالأسعار مثلا) ، رأيت من الأحسن الانتقال إلى نموذج بمتغيرات قابلة للقياس ولها وزن أكبر في تفسير وتحديد الانفاق الاستهلاكي حسب شرائح الأعمار ، وأوليت أهمية لهذا المتغير (تركيب الأسرة) نظراً للنمو الديمغرافي الكبير ونظرا لأهمية قياس تكلفة كل فرد ينتمي الى شريحة أعمار معينة .

الفصل الرابع :

أثر تركيب الأسرة وتقويم مستوى المعيشة .

الفصل الرابع : تركيب الاسرة وتقويم مستوى المعيشة

أظهرت النماذج التي وضعت من قبل والتي استعملت معطيات الدراستين (الأولى: 67/68 ،والثانية 79/80) تطورا في الانفاق الاستهلاكي يؤكد نتائج "أنقل" والتي كانت تهتم أساسا بالانفاق الاستهلاكي الخاص لكل مجموعة مواد استهلاكية (غذائية وغير غذائية) حسب شرائح الانفاق ،لكن نظرًا للأهمية القصوى للتشكلة الاجتماعية للأسرة الجزائرية ونظرًا للنمو الديمغرافي الكبير الذي تعرفه البلدان السائرة في طريق النمو ومن بينها الجزائر الناتج عن قلة الوعي الاجتماعي لدى الفئات المريضة من المجتمع ، رأيت من الأفضل القيام بمحاولة قياس تكلفة مختلف أفراد الأسرة انطلاقا من معطيات دراسة ميزانية الأسر (79/80) واظهار أهمية اضافية فرد الى أسرة نموذجية ومدى تأثيره على الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي ، وماهو القسط الذي يمكن اضافته الى الميزانية للمحافظة على نفس مستوى معيشة الأسرة النموذجية وخاصة اذا تعلق الأمر بأزمة السكن .

ويتم الاهتمام فقط بالانفاق الاستهلاكي الضروري لكل شريحة أعمار ،لتحديد في نهاية المطاف ، التكلفة الضرورية لبلوغ مستوى معيشة عادي في حالة اضافة فرد من شريحة أعمار معينة وأثر هذه الاضافة على ميزانية الأسرة المرجعية ، وهذا لتوضيح الرؤيا في امكانية تخطيط الأسرة حسب الامكانيات المتوفرة لها للحفاظ على مستوى معيشة معين بغض النظر على العوامل الأخرى (ارتفاع الاسعار مثلا) .

اقتصرت في هذا النموذج على الانفاق الاستهلاكي الضروري دون التطرق الى الانفاق الاستهلاكي الاضافي أو الميزانية الاضافية لتبقى كموضوع بحث في المستقبل وهذا راجع بالدرجة الأولى الى صعوبة الصياغة ولعدم

وجود نماذج نظرية تفرق سلوك الاستهلاك لفئات اجتماعية مختلفة .[1]

4 . 1 - العرض النظري للنموذج

بدأت محاولات قياس تكلفة مختلف أفراد الأسرة وعلى وجه الخصوص الأطفال منذ دراسات " كوتلي وأنقل" ولكنها لم تعطي الاجوبة المقنعة لهذه المشكلة ، مع أن المسألة بالغة الأهمية من وجهة النظر الاجتماعية علما أن تحديد أثر تركيب الأسرة على الانفاق الاستهلاكي يمكن من مقارنة مستويات معيشة مختلف الأسر ذات أحجام مختلفة الذي يعتبر أساس اعادة توزيع المداخيل والمساعدات الاجتماعية والمنح العائلية .

تطور التحليل القياسي للعلاقة بين التركيب الديمغرافي للأسرة واستهلاكاتها وفق اتجاهين :

1- الاتجاه الاول : يعتبر تجريبيا ، يعتمد ويشتمل على مجمل دوال "أنقل" بإدخال اثر تركيب الأسرة عن طريق الوحدات الاستهلاكية أو مقاييس التكافؤ التي تبين احتياجات الأسرة بالنسبة لكل مادة .

2- أما الاتجاه الثاني فهو نظريا بالدرجة الأولى يعتمد على دالة المنفعة المعرفة على مستوى الأسرة حيث يتم ادخال اثر تركيب الأسرة عن طريق الوحدات الاستهلاكية[2]

ويصاغ هذا النموذج بشكل أنه يحتوي على دوال النموذج التجريبي الناتجة من تعظيم المنفعة ، وترجع جذور هذه الفكرة الى "بارتن" ثم درست بانتظام[3]

---

(1) تصرفات الافراد المتعلقة بصورة مباشرة بالحصول على السلع والخدمات واستعمالها بما في ذلك عمليات اتخاذ القرار التي تسبق وتحدد هذه التصرفات .

(2) سد نستريكار (66) ص 842 الى 852 .

(3) طـرولـيـون (67) ص 4 .

من طرف " مولبوار "[1] .

يبين هذا النموذج أن أي تغيير في تركيب الأسرة يكافئ التغيير في كل أسعار المواد المقتنات من طرف أسرة نموذجية ،ولكن هذه الفرضية تصبح غير مقبولة عند وجود ظاهرة الاحلال بين المواد .

سواء أكانت نظرية أو تجريبية ، فانّ النماذج التي تدخل مقاييس التكافؤ باستعمال بيانات مقطعية ليست مشخصة (أي توجد متغيرات تفسيرية غير مقاسة) بحيث توجد لكل شريحة أعمار استهلاكات تعتبر مستحيلة مثلا : التبغ لشريحة الاطفال وبالتالي فان قيمها تساوي الصفر .

أما فيما يخص مركز اتخاذ قرار الاستهلاك ،ففكرة " بارتن " تعتبر أن مركز اتخاذ القرار وحيد يتمثل في اختيارات رب الأسرة ، ويبين " طمسون "[2] في حالة الدّوال المتجانسة للمنفعة ، إمكانية التجميع في دالة جماعية ، وهذه الفكرة ستكون المحور الأساسي لهذا النموذج وخاصّة أن البيانات المستعملة بيانات مقطعية لميزانية الأسر مع فرضية خطية النموذج .

4 . 1 . 1 - نظريات اثر تركيب الأسرة على الانفاق الاستهلاكي

1) نظرية " أنقل " :

تنص هذه النظرية على أن الزيادة في التكلفة مكافئة لزيادة متساوية في النسبة المئوية لأسعار المواد المقتنات من طرف الأسر ، لكن $e_i = P_i q_i$ انفاق أسرة معينة من مادة i مع الأخذ بعين الاعتبار :

أ) الانفاقات الاستهلاكية الموجهة بشكل خاص للأطفال .

ب) اثر اقتصاديات الحجم على الانفاق الاستهلاكي ،

---

(1) طمسون (67) ص 5 .
(2) نفس المرجع السابق

فانه يمكن صياغة هذه النظرية بالشكل التالي :

$$\frac{e_i}{m_o} = P_i q_i \left[\frac{x}{m_o} \right] - - - - - - - (1)$$

حيث : P_i سعر المادة i (ثابت في المساحات المقطعية)

m_o عدد الافراد اذا كانت الأسرة المرجعية تتكوّن من فرد واحد .

وبالتالي فان الشكل النهائي لهذه النظرية هو كالتالي :

إنّ ارتفاع السّعر المكافئ هو نفسه لكل مادة وذلك حسب العاملين المذكورين ، بشكل أنه يمكن تقدير m_o (عدد الأفراد المكافئين) من العلاقة السّابقة ، ولكن " أنقل " فضّل الاعتماد على المعلومات الفيزيولوجية لتقدير m_o .

2) طريقة "براس - هوتكبار":

عمّ "براس وهو تكبار" في الخمسينات تقارب " أنقل " الذي يأخذ بعين الاعتبار (الانفاقات الاستهلاكية الموجهة للأطفال وأثر اقتصاديات الحجم)، بادخالهم اثر الأسعار المكافئة لكل مادة لتصبح العلاقة السابقة بالشكل التالي : $$\frac{e_i}{m_i} = P_i q_i \left[\frac{x}{m_o} \right] - - - - - (2)$$

m_i مقاييس المواد بدلالة شعاع تركيب الاسرة (a)

m_o المقياس العام بدلالة المقاييس الخاصة وضعفها بدلالة الانفاق الكلي بافتراض أن m_o ، m_i مساوية الى الواحد بالنسبة للأسرة المرجعية[1] .

- والآن لنفرض أن لدينا في مجموعة أعمار مثلا (الكبار من الرجال والنساء ، الاطفال الأقل من ستة سنوات ، الأطفال الأكبر من 6 سنوات وهكذا بالنسبة لأسرة معينة) .

(1) تتكون الاسرة المرجعية من فرد أو فردين (زوجين بدون أطفال) .

- W_{ig} المقياس الخاص للمادة i بالنسبة للمجموعة g ($g=1, \ldots, k$)
- W_{og} مقياس الدخل للمجموعة g .
- M_{gj} عدد أفراد المجموعة g في الأسرة j واذا أقتصرنا على أسرة واحدة فيمكن اهمال j حيث : $M_j = \sum_{g=1}^{k} M_{gj}$ --------(3)

وبالتالي فان : $m_i = \sum_{g=1}^{k} W_{ig} . M_g$ عدد البالغين المكافئين في الأسرة j الذين يستهلكون المادة i .

مثلا: $m_i = 2{,}40$ (زوج وزوجة وطفل) ، معنى ذلك أنه بالنسبة للمادة i الأسرة المعنية تساوي 2،40 بالكغ، واذا أردنا حساب الانفاق الاستهلاكي للوحدة n_i للمادة i للأسرة j فان :

$$e_i^* = \frac{e_i}{\sum W_{ig} . M_g} \quad \ldots\ldots (4)$$

ويمكن أن نسوي بالقياس مع انفاق المادة i للفرد : $\tilde{e}_i = \frac{e_i}{M_j}$ وبنفس الطريقة يحدد الحجم المرجح للأسرة المدروسة بالنسبة للانفاق الكلي للمستهلك بالعلاقة التالية : $M_0 = \sum_g W_{0g} . M_g$

ومن ثمة فان الانفاق الكلي أو دخل الاسرة j يعطى بالعلاقة التالية :

$$x^* = \frac{X}{\sum_g W_{0g} . M_g} \quad \ldots\ldots (5)$$

$\frac{X}{M_j} = x$ الانفاق الكلي / للفرد .

ان دالة "أنقل" بدلالة وحدات الاستهلاك هي :

$$e_i^* = g_i (x^*) \quad \ldots\ldots (6)$$

وانطلاقا من العلاقة (6) يمكن وضع عدة أشكال عملية .

مثلا : ليكن الشكل النصف لوغارتمي في حالة $W_{0g} = 1$ و $M_j = \sum_g M_g = \sum_g W_{0g} . M_g$

كالتالي :

$$(7) \ldots e_i^* = \frac{e_i}{\sum_g W_{ig} \cdot M_g} = \alpha_i + \beta_i \log x = \beta_i (\gamma_i + \log x)$$

4.1.2- خطوات طريقة "هوتكار وبرايس":

1- تثمين قيم γ_i كشرط أولي

2- تقدير العلاقة : $z_i = \frac{e_i}{\gamma_i + \log x} = \beta_i (W_{i1} M_1 + \ldots + W_{ik} M_k) \ldots (8)$

بطريقة المربعات الصغرى لتحديد قيم المقدرات :

$$\beta_1 \cdot W_{i1}, \beta_2 \cdot W_{i2}, \ldots, \beta_k \cdot W_{ik}.$$

3- حساب قيم $\frac{W_{i2}}{W_{i1}}, \frac{W_{i3}}{W_{i1}}, \ldots, \frac{W_{ik}}{W_{i1}}$

إن قيم المقادير السابقة تتعلق بقيم γ_i المحددة مسبقا ،بعد اجراء عدة تراجعات حسب القيم المعطاة لـ γ_i ثم أختيار قيمة γ_i التي تجعل قيمة معامل الارتباط عظمى .

ترتبط طريقة التقدير المتبعة من طرف "هوتكار وبرايس" للمعلمات W_{ig} بالقيمة المعطاة لـ γ_i وبدورها مرتبط بشكل العلاقة : $(9) \ldots e_i^* = g_i (x^*)$

وقد تم استنتاج بأن طريقة التقدير لـ "برايس هوتكار" تعطي مقدرات منحرفة للمقاييس الخاصة فرضا أن :

1- هذه الأخيرة مرتبطة بمرونة الدّخل للطلب على السلعة i .

2- القيمة العددية تختلف حسب الشّكل العملي لمنحنيات "أنقل" المستعملة (نصف لوغا رتمية ، لوغا ريتمية).

3- $W_{0g} = 1$ مهما تكن g .

مما يطرح عدة مشاكل من بينها :

1- مشكلة التشغيل للفعاليات الخاصة لتركيب الأسرة المرتبطة بدورها بقيمة Wog كما بينه "هوتكاروسراس".

2-4 - الشكل العام للنموذج الخطي للانفاق الاستهلاكي :

شكل النموذج هو كما يلي :

$$MAX\ U\ (q_i - C_i)\ \ldots\ldots\ (10)$$

تحت القيود

(11)

1- قيد الميزانية $\sum_i P_i q_i \leq r$

2- عدد الأفراد من كل فئة أعمار n_i يختلف عن الصفر $n_i > 0$

3- معاملات التراجع $\sum_i \beta_i = 1$ معاملات المرونة

$\sum_j \beta_j = 0$ الحدود الثابتة

$$U = V\left(\frac{r}{P_1^*}, \frac{r}{P_2^*}, \ldots\ldots \frac{r}{P_n^*}\right)\ \ldots\ldots\ (12)$$

حيث تتوافق مع دالة الطلب المرشالية

$$\frac{q_i}{n_i} = q_i^* = D_i\left(\frac{r}{P_1^*}, \frac{r}{P_2^*}, \ldots\ldots \frac{r}{P_n^*}\right)\ \ldots\ldots\ (13)$$

أو $q_i = m_i \cdot D_i\left(\frac{r}{P_1^*}, \frac{r}{P_2^*}, \ldots\ldots \frac{r}{P_n^*}\right)$

ودالة التكاليف :

$$r = \hat{C}\ (U, P_1^*, \ldots\ldots P_n^*)\ \ldots\ldots\ (14)$$

وكما هو ملاحظ فان هذا النموذج نظري أكثر منه تجريبي عكس الاتجاه الأول الذي يعتمد على التجربة .

القيد الأول : تعتمد الاسرة أساسا على الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي دون الاعتماد على موارد أخرى .

القيد الثاني : عدد الافراد من كل شريحة أعمار يختلف عن الصفر أي مركبات الشعاع N أكبر تماما من الصفر ، معناه أن الاسرة تضم أفراد من كل الشرائح المدروسة (في أغلب الاحيان تعتمد على شريحتي أعمار فقط) .

القيد الثالث : مجموع معاملات الانحدار لايتعدى الواحد لمجمل مجموعات المواد (غذائية أو غير غذائية) باستعمال بيانات مقطعية .

4 ، 2 ، 1 - خطية النموذج :

تعتبر العلاقة الموجودة بين الانفاق الخاص بمادة i والانفاق الاستهلاكي الكلي وحجم الأسرة خطية، وهذا النموذج وضع كحالة خاصة وكمحاولة الوصول الى تقدير مقبول لانفاق الاسر .

يتجسد السلوك الاستهلاكي في دالة المنفعة المباشرة (بالنسبة للكميات) كمايلي :

$$MAX\ U\left(\frac{q_1}{m_1}, \frac{q_2}{m_2}, \ldots \frac{q_i}{m_i}\right)^{(1)} \ldots (15)$$

حيث q_i الكميات المستهلكة من كل مجموعة مواد وحسب شرائح الاعمار ، m_i مقاييس التكافؤ .

تحت قيد الميزانية :

$$\sum P_i q_i \leq R$$

---

(1) بينت دراسة ميزانية الأسر في بريطانيا أن 20 % من الانفاق الاستهلاكي موجه الى الشريحة الاولى (الاطفال) من صفر الى سنتين .

2.2.4 - دالــة المنفعــة : لـ Stone - GEARY (ستون جيري)

تعطى التشكلة الشرائحـة i بالشعـاع n حيث أن مركباتـه هي n_i .

n_i : عدد الأفراد من كل شريحة أعمار اذن : $n = \sum_{i=1}^{n} n_i$

يكتب الشكل العام للنموذج حسب : "ستون - جيري" بالكيفية التالية :

$$(16) \ldots\ldots \begin{cases} MAX \sum \beta_i \log \left(\frac{q_i}{m_i} - c_i \right) \\ c_i \text{ : الانفاق الاستهـلاكي الضروري} \\ \sum P_i q_i \leq r \\ \sum \beta_i = 1 \quad , \quad m_i > 0 \end{cases}$$

واذا وضعنـا :

$$P_i^* = P_i \cdot m_i$$

$$q_i^* = \frac{q_i}{m_i}$$

فان البرنامج يصبح كالتـالي :

$$(17) \ldots\ldots \begin{cases} \underset{q_i}{MAX} \sum \beta_i \log (q_i^* - c_i) \\ \sum P_i \cdot q_i \leq r \ , \ \sum \beta_i = 1 \end{cases}$$

ومن هذه الحالـة يمكن كتابة الجملـة التالية :

$$(18) \ P_i^* \cdot q_i^* = P_i^* \cdot c_i + \beta_i \left(r - \sum P_i^* \cdot c_i \right)$$

أي أن الانفاق الاستهلاكي الكلي ينقسـم الى قسمين :

- انفاق استهلاكي اجباري
- انفاق استهلاكي اضافي

لماذا مواد أساسية ؟ -1- الانفاقات الاستهلاكية لهذه المواد أقل مرونة .

2) مرونتها تؤول الى الانخفاض كلما تحسن مستوى المعيشة .

3) انفاقاتها متقاربة في الوسطين الريفي والحضري

4.3- تطبيقات الشكل العام على النموذج الخطي للانفاق الاستهلاكي:

لتكن U دالة المنفعة من شكل : "ستون - جيري" حسب العلاقتين :
(16) و (17)،
فالمسألة تصبح كالتالي : تعظيم الدالة L على شكل دالة "لاقرانج"

4.3.1- تعظيم دالة "لاقرانج"

$$(19) \ldots\ldots L = \sum b_i \log(q_i^* - c_i) + k(r - \sum P_i^* \cdot q_i^*)$$

$$(20) \ldots\ldots \begin{cases} \frac{\partial L}{\partial q_i^*} = 0 \Rightarrow \frac{\partial L}{\partial q_i^*} = \frac{b_i}{q_i^* - c_i} - k P_i^* = 0 \\ \Rightarrow \frac{b_i}{q_i^* - c_i} = k.P_i^* \quad , \quad K = \frac{b_i}{(q_i^* - c_i).P_i^*} \end{cases}$$

$$(21) \ldots P_i^* q_i^* - P_i^* c_i = \frac{b_i}{K}$$

فإن : وحيث أن : $\sum b_i = 1$

$$(22) \ldots \sum P_i^*(q_i^* - c_i) = \frac{\sum b_i}{K} \Rightarrow \sum P_i^*(q_i^* - c_i) = \frac{1}{K}$$

وبالتعويض عن K من (21) في (22) نتحصل على ما يلي :

$$(23) \ldots \sum P_i^*(q_i^* - c_i) \cdot b_i = P_i^*(q_i^* - c_i)$$

$$P_i^* = m_i \cdot P_i \quad , \quad r = \sum P_i^* \cdot q_i^*$$

و

$$q_i^* = \frac{q_i}{m_i}$$

من (23) ينتج ما يلي :

$$P_i^* q_i^* = P_i^* \cdot c_i + b_i(r - \sum P_i^* c_i)$$

$$(24) \ldots x_i = P_i q_i = m_i \cdot P_i \cdot c_i + b_i(r - \sum m_i \cdot P_i \cdot c_i)$$

$m_i \cdot P_i \cdot C_i$: الإنفاق الاستهلاكي الإجماري للمادة i للأسرة ذات التركيبة $\tilde{n}$.
تفضي خطية النموذج على أن تكون العلاقة بين m_i و $\hat{n}$ خطية :

$$m_i = \sum W_i^t \cdot n_i \quad \ldots\ldots\ldots (25)$$

حيث أن الانفاق الاستهلاكي الاجماري لأسرة معينة مساويا الى مجموع الانفاقات الاستهلاكية الاجمارية لاعضائها .

4.3.2- الانفاق الاستهلاكي الضروري :

اذا كانت أسرة معينة تتركب من n_t فإن الانفاق الاستهلاكي الاجماري يساوي :

$$m_i \cdot P_i \cdot c_i = \sum W_i^t \cdot P_i \cdot C_i \cdot n_t \quad \ldots\ldots\ldots (26)$$

واذا كانت الأسرة تتكون من فرد واحد، فالعلاقة (26) تصبح كالتالي :

$$d_i^t = m_i \cdot P_i \cdot c_i = W_i^t \cdot P_i \cdot C_i \quad \ldots\ldots (27)$$

d_i^t : الإنفاق الاستهلاكي الضروري للمادة i وللفئة t (فئة الأعمار)
أما في الحالة العامة فالعلاقة تصبح كالتالي :

$$m_i \cdot P_i \cdot c_i = \sum d_i^t \cdot m_t \quad \ldots\ldots\ldots (28)$$

بعد هذا التفسير أو بعد تحديد شكل العلاقة المحددة للانفاق الاستهلاكي الضروري الأسرة : تصبح العلاقة الأساسية لنموذج "بارتن"[1] كالتالي :

$$x c_i = P_i q_i = \sum n_t d_i^t + b_i \left(r - \sum n_t \cdot r_t \right)$$

$$x c_i = \sum n_t \left(d_i^t - b_i r_t \right) + b_i r \quad \ldots\ldots\ldots (29)$$

حيث أن :

$$r_t = \sum_{i=1}^{n} d_i^t$$

العلاقة (29) تعبر عن العلاقة الاساسية للنموذج بدلالة الميزانية المخصصة للانفاق وحجم الاسرة $\hat{n}$.

---

(1) العلاقة (24)

4.4- الدخل المكافئ ومقاييس التكافؤ لميزانيات الانفاق الاستهلاكي :

4.4.1- تحديد الدخل المكافئ :

قبل تحديد الانفاقات الضرورية للمواد الغذائية أو غير الغذائية لمختلف شرائح الأعمار، وبعد تحديد وتقدير معاملات النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعممة، يحدد الدخل المكافئ[1] لأسرة معينة مقارنة مع أسرة نموذجية ذات تركيبة n ودخل r بحيث أن دالتي المنفعة غير المباشرة تكون متساويتين :

$$f(r,n) = f(r^*, n^*)$$

$$f(r,n) = cte + \log(r - \sum n_t r^t) - \sum \beta_i \log(\sum n_t d_i^t) \quad \dots (30)$$

$$f(r^*, n^*) = cte + \log(r^* - \sum n_t^* r^t) - \sum \beta_i \log(\sum n_t^* d_i^t) \quad -(31)$$

وبما أن :

$$f(r,n) = f(r^*, n^*)$$

فإن :

$$\log(r^* - \sum n_t^* r^t) = \log(r - \sum n_t r^t) + \sum \log(\sum n_t^* d_i^t)^{\beta_i} - \sum \log(\sum n_t d_i^t)^{\beta_i}$$

$$\log(r^* - \sum n_t^* r^t) = \log(r - \sum n_t r^t) + \sum \log\left[\frac{\sum n_t^* d_i^t}{\sum n_t \cdot d_i^t}\right]^{\beta_i}$$

$$\log(r^* - \sum n_t^* r^t) = \log(r - \sum n_t r^t) \prod \left[\frac{\sum n_t^* d_i^t}{\sum n_t \cdot d_i^t}\right]^{\beta_i}$$

(1) الدخل المكافئ (الميزانية المكافئة) للأسرة ذات حجم * $\tilde{n}$ بالنسبة لأسرة ذات حجم $\tilde{n}$ وميزانية r الدخل الذي يحقق تساوي دالتي المنفعة غير المباشرة .

(2) لوجود عدم تجانس تباين الخطأ والذي يتم التطرق إليه في المباحث اللاحقة.

$$r^* = \sum n_t^* . r^t + \left(r - \sum n_t . r^t\right) \prod \left[\frac{\sum n_t^* . d_i^t}{\sum n_t . d_i^t}\right]^{\beta i} \quad \ldots (32)$$

$\sum n_t^* r^t$ يمثل الانفاق الاستهلاكي الضروري[1] للأسرة[2] ذات تركيبة n^*

والقسم الثاني من العلاقة عبارة عن انفاق استهلاكي إضافي

والهدف من تحديد الدخل المكافئ هو كالتالي :

1- لتحديد مقاييس التكافؤ: $\frac{r^*}{r}$

2- لتحديد الحد الأدنى لهذا الدخل يضمن أدنى مستوى معيشة .

3- لتحديد الفرق في مستوى معيشة أي فئة أو شريحة أعمار وشريحة أعمار نموذجية .

4.4.2- مقاييس التكافؤ أو وحدة الاستهلاك .

الوحدة الاستهلاكية لا تتمثل في شخص أو أسرة وهذا نظرا للاختلاف والتباين الموجود بين الاشخاص (كبار عاملين ،نساء في المنزل ،أطفال وهكذا) وبين الأسر (أسرة تتكون من عائلة أو عدة عائلات ، حسب انتماء الاسرة السكني : قطاع حضري أو قطاع ريفي ، أو مهني اجتماعي : الى الفئة الدنيا المتوسطة أو العليا وهكذا . . .) وبالتالي فاستهلاك أية أسرة يتوزع بشكل مختلف بين أفرادها وهذا حسب شريحة الاعمار التي ينتمي اليها الفرد وحسب الجنس ودور الفرد في الأسرة أو مرتبته وأهميته (اتخاذ قرار الاستهلاك) .

وأكثر المقاييس المستعملة مقياس أوكسفورد الذي يوزع الاوزان بالشكل التالي :

1) رب الاسرة : 1

2) الأطفال الاقل من 14 سنة : 0،5

---

(1) أو ما يسمى بأثار الاحتياجات الاساسية .

(2) فعالية مستوى المعيشة اذا كان الانفاق الاستهلاكي الاجباري حسب كل مادة مستقل عن الافراد فان الانفاق الاجباري هو $\sum n_t^* . r^t$ والانفاق استهلاكي الاضافي هو :

$$\frac{n^*}{n}\left(r - \sum n_t . r^*\right)$$

3ـ الآخرون : 0،7

وحسب هذا المقياس فإن الاسرة التي تتكون من 7 أفراد مثلا : 3 أطفال أقل من 14 سنة تقابل : 3 × 0،5 + 3 × 0،7 + 1 = 4،6 وحدة استهلاكية يبين هذا المقياس أثر مستوى المعيشة[1] على سلوك المستهلكين كما يمكن من مقارنة مداخيل أسر ذات بنى مختلفة وهو صالح فقط بالنسبة للانفاق الكلي للاسرة أي ليس بالامكان استعماله في تحديد الوحدات الاستهلاكية بالنسبة للمواد .

4 • 5ـ مشكلة تخصيص النموذج وطريقة التقدير

4 • 5 • 1ـ مشكلة التخصيص :

بعد عرض الشكل العام للنموذج الخطي للانفاق الاستهلاكي الذي يأخذ بعين الاعتبار الدخل وتركيبة الاسرة كمتغيرين تفسيريين وحتى يصبح النموذج عملي (قابل للتطبيق) ، ننتقل الى تحديد الشكل المختصر .

ـ الشكل المختصر للنموذج :

تم التوصل الى الشكل الهيكلي التالي[2]

$$(33)\ldots\begin{cases} x_i = \sum n_t (d_i^t - b_i r^t) + b_i r \\ \alpha_i^t = d_i^t + b_i r t \\ \beta_i = b_i \\ r_t = \sum d_i^t \end{cases}$$

يكون الشكل المختصر كالتالي :

$$x_i = \sum \alpha_i^t n_t + \beta_i \cdot r \quad \ldots\ldots\ldots (34)$$

---

(1) لتحديد مستوى المعيشة الحقيقي لابد من تقييم الخدمات المقدمة مجانا (التعليم ، العلاج ...) .
(2) علاقة (29)

يؤدي حساب معاملات الشكل المختصر الى حساب كل معاملات الشكل الهيكلي في حالة ما اذا كان للنموذج رتبة كاملة ، ولكن الجملة (33) مرتبتها ليست كاملة لان معادلات هذه الجملة ليست مستقلة وبالتالي[1] فان الرتبة أصغر من المرتبة حيث أن :

$$35)\ldots \begin{cases} \sum a_i^t = 0 \\ \sum \beta_i = 1 \end{cases}$$

الجملة (35) ناتجة كمايلي :

1- مجموع الانفاقات تساوي الدخل : $r = \sum_i X_i$

2- عند استعمال بيانات مقطعية تصبح المرتبة ($Nk + k$) بدلا من ($Nk + 2k$).

ولذلك فان الضرورة تتطلب ادخال المزيد من الفرضيات ، حتى نتجنب كل ما من شأنه اعطاء نتائج لا تعبر عن طبيعة الظاهرة المدروسة .

ولكن سواء أكانت تجريبية أو نظرية فان النماذج التي تدخل مفهوم وحدة الاستهلاك أو مقاييس التكافؤ غير مشخصة اذا استعملت بيانات مقطعية .[2]

ومن من الفرضيات التي يمكن ادخالها مثلا : عدم استهلاك التبغ من طرف الاطفال ، والمواد الغذائية الخاصة بالأطفال بالنسبة للكبار وهكذا . . .

4 . 5 . 2 - النموذج وطريقة التقدير :

تستعمل بيانات مقطعية ، حتى تأخذ بعين الاعتبار ظاهرة الاحلال والتكامل

---

(1) مولبور (44) ص 159

(2) " " (45) ص 808

من جهة ، ونظرا للقيود الموضوعة في البرنامج من جهة أخرى ، كما أنه لا يمكن دراسة مجموعة انفاق استهلاكية على حدى ، لأن في هذه الحالة معامل المرونة لمجموعتين المجموعات الكبرى يظهر أكبر من قيمته الحقيقية وهذا راجع الى كون أن الميزانية المخصصة للانفاق غير محدودة . تستوجب فرضية نفاد الميزانية كلية وجود علاقة بين البواقي لأن مجموع البواقي يساوي الصفر وهذا مايوحي وجود ارتباط بين البواقي غير ظاهر . وعدم التوفر على بيانات احصائية فردية ، تستعمل : الدخل المتوسط ، عدد الافراد المتوسط في الشريحة ، الانفاق الاستهلاكي المتوسط ، وبالتالي يستعمل النموذج المختصر لتقدير المعلمات .

4 ، 5 ، 2 ، 1 - الشكل المختصر للنموذج :

$$(36) \ldots \bar{x}_{ij} = \beta_i \cdot \bar{X}_j + a_i^1 \cdot \bar{n}_{1j} + a_i^2 \cdot \bar{n}_{2j} + a_i^3 \cdot \bar{n}_{3j} + \bar{u}_{ij}$$

$\bar{X}_j$: الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي

$\bar{x}_{ij}$: القيمة المتوسطة لانفاق فئة المواد i للشريحة الانفاقية j وفق المواد i ($i = 1, \ldots, 8$)

شرائح الانفاق $j = (1, \ldots, 17)$

$t = 1, 3$ (t شرائح الافراد)

$\bar{n}_{tj}$ عدد الافراد في الشريحة t

- وبعد التقديرات الأولية ، تبين وجود علاقة بين البواقي أو عدم تجانس تباين الخطأ يقدر النموذج بإدخال عدد الأسر المقابلة لكل شريحة انفاق : M_j

$$(37) \ldots \sqrt{M_j} \cdot \bar{x}_{ij} = \sqrt{M_j} \cdot \beta_i \bar{X}_j + a_i^1 \sqrt{M_j} \cdot \bar{\eta}_{1j} + a_i^2 \cdot \sqrt{M_j} \cdot \bar{\eta}_{2j} + a_i^3 \cdot \sqrt{M_j} \cdot \bar{\eta}_{3j} + \sqrt{M_j} \cdot \bar{u}_{ij}$$

تحت القيود الفنية المذكورة آنفا .

والعلاقة التي تعطي التباينات المقدرة (1) تكون بالشكل التالي

$$(38) \ldots \ldots \quad \hat{v}_i = \frac{\sum_{j=1}^{17} M_j \left(x_{ij} - \hat{\beta}_i \cdot \bar{X}_j - \sum \hat{a}_i^t \cdot \bar{\eta}_{tj} \right)^2}{(17-4)}$$

<u>4 . 5 . 2 . 2 - الخطوات الممكن اتباعها لتجنب ظاهرة عدم تجانس تباين الخطأ</u>

الخطوة الأولى : يقدر النموذج (36) تحت القيود التالية :

$$\sum_t a_i^t = 0 \quad , \quad \sum \beta_i = 1$$

حيث تستعمل البواقي المحسوبة في الخطوة الأولى لحساب مصفوفة التباين والتباين المشترك التالية :

$$\begin{array}{c|cccccc}
 & 1 & 2 & 3 & \ldots & 33 & 34 \\
\hline
1 & \hat{v}_1/M_1 & \hat{C}_{12}/M_1 & & & & \\
2 & \hat{C}_{12}/M_1 & \hat{v}_2/M_1 & & & & \\
3 & & & \hat{v}_1/M_2 & \hat{C}_{12}/M_2 & & \\
\vdots & & & \hat{C}_{12}/M_2 & \hat{v}_2/M_2 & & \\
 & & & & \ddots & & \\
 & & & & & \hat{v}_1/M_{17} & \hat{C}_{12}/M_{17} \\
33 & & & & & \hat{C}_{12}/M_{17} & \hat{v}_2/M_{17} \\
34 & & & & & & \\
\hline
\end{array}$$

(1) التباينات المقدرة للبواقي

<u>الخطوة الثانية</u> : يقدر النموذج (37) فقط بالنسبة لمجموعة المواد الغذائية ، ومعلمات المجموعة الاخرى يتم بعملية الطرح تحت فرضية وحدانية مصدر الموارد الموجهة للإنفاق الإستهلاكي .

<u>الخطوة الثالثة</u> : بعد تقدير معلمات الشكل المختصر للنموذج ، تحسب قيم معلمات الشكل الهيكلي للنموذج .

<u>4 . 5 . 3 . شرطية الانفاق الاستهلاكي الضروري</u>

يحدد نصيب كل شريحة أعمار من الميزانية المخصصة للإنفاق الاستهلاكي من خلال تقييم الوحدات الاستهلاكية ووضع مقاييس للتكافوء ، ولكن قبل هذا توضيح فرضيات للدخل تحقق انفاقات استهلاكية اجبارية أكبر من الصفر ، انطلاقا من الشكلين التاليين :

$$(39) \ldots \begin{cases} X_i = \sum_t a_i^t . M_t + \beta_i . r \\ a_i^t = d_i^t - b_i . r_t \\ \beta_i = b_i \\ r_t = \sum_i d_i^t \end{cases}$$

اذن : $d_i^t \geq 0$ (الانفاق الاستهلاكي الاجباري للمادة i حسب الشريحة t)

$$(40) \ldots d_i^t \geq MAX \left\{ - \frac{a_i^t}{b_i} \right\}$$

وباستعمال معطيات التحقيق الثاني لميزانيات الأسر حسب ثلاث مجموعات كبرى للموارد وثلاثة شرائح للاعمار والفرضتين : H_0 ، H_1 للدخل .

.../...

خاتمة الفصل الرابع :

- ظهرت ضرورة ملحة في تكييف النموذج المطروح مع المعطيات المتوفرة فالنموذج المقترح من طرف " باوتن " يفترض وحدانية اتخاذ القرار أي قرار الاستهلاك ولكن من الصعب تحقيق ذلك نظرا لاختلاف سلوكات الاستهلاك للأفراد مما حدى بطرح نموذج ("ستون") الذي يعتمد أساسا على مركز اتخاذ قرار متعدد.

ان النتائج التي يمكن الحصول عليها لاتعبر عن النتائج الحقيقية وهذا نظرا لوجود علاقة بين المتغيرات التفسيرية أو وجود ظاهرة التعدد الخطي من جهة ووجود عدم تجانس تباين الخطأ من جهة أخرى .

ان ظاهرة التعدد الخطي ناتجة عن العلاقة الموجودة بين تركيب الاسرة والانفاق الاستهلاكي الكلي ،وذلك فمن الاحسن استعمال عدد أقل من شرائح الاعمار أو التقليل قدر المستطاع من عدد شرائح الاعمار .

كما أنه وجدت عدة طرق لتفادي ظاهرة عدم تجانس تباين الخطأ وهو ماسوف نراه في نهاية هذا البحث .

الفصل الخامس :

دراسة تطبيقية على معطيات دراسة ميزانية الأسر (79-80)

الفصل الخامس : تطبيق النموذج على معطيات الدراسة الثانية

لميزانية الأسر (79/80)

المقدمة :

بعد أن تم ترتيب المعطيات حسب شرائح الانفاق وشرائح الأعمار ونكتفي فقط بالقيمة المتوسطة .

ولتفادي أثر الفارق الزمني الذي يفصل الدراسة الثانية لميزانية الأسر عن هذا التطبيق يمكن أن نستعمل الارقام القياسية لأسعار المواد المقتنات (المواد الاساسية وعلى وجه الخصوص المواد الغذائية) وذلك بضربها في النتائج المتحصل عليها .

ونأخذ بعين الاعتبار ثلاثة مجموعات كبرى للمواد : مواد غذائية ، صناعية وخدمات أو مجموعتين فقط : غذائية وغير غذائية .

ويتم التقدير على مرحلتين :

المرحلة الاولى : تقدير معلمات النموذج على المستوى الوطني والقطاعين الحضري والريفي كل على حدى .

المرحلة الثانية : تقدير الانفاق الاستهلاكي الضروري ومقاييس التكافؤ ثم تحديد الميزانية المكافئة لأسرة معينة مقارنة مع أسرة نموذجية وهذا لتبيان أثر فعالية تركيب الأسرة على الانفاق الاستهلاكي أو اثر زيادة فرد من شريحة معينة (وخاصة الاطفال) الى أسرة مرجعية وضرورة تخطيط الاسرة للمحافظة على مستويات معيشة ملائمة .

...../...

5.1- تقدير النموذج على المستوى الوطني :

1- البيانات المستعملة لمجمل الاسر الجزائرية

جدول رقم : 11

شرائح الانفاق للفرد	عدد الاسر	الميزانية المتوسطة للفرد	الحجم المتوسط للاسرة	عدد الأفراد غير العاملين	عدد الافراد العاملين	مواد غذائية	مواد صناعية	خدمات
أقل من 800	78655	630	8,69	7,50	1,19	427	177	26
1000-800	70257	899	8,38	7,17	1,21	614	234	51
1200-1000	91653	1098	8,66	7,38	1,28	740	296	62
1500-1200	167625	1362	7,93	6,72	1,21	902	374	86
2000-1500	408621	1792	8,29	7,03	1,26	1129	508	15
2500-2000	322931	2334	7,63	6,42	1,21	1404	711	219
3000-2500	256149	2840	7,85	6,62	1,23	1732	840	268
3500-3000	231863	3339	7,33	6,02	1,31	1987	992	360
4000-3500	174596	3838	7,09	5,74	1,35	2287	1096	455
4500-4000	139077	4333	6,66	5,34	1,32	2404	1416	513
5000-4500	124023	4840	1,16	4,82	1,34	2596	1646	598
5500-5000	91128	5346	6,30	5,05	1,25	28,48	1757	741

.../...

تابع للجدول رقم 11

718	2168	2951	1،30	4،51	5،81	5837	60124	6000-5500
766	2593	3032	1،51	4،28	5،79	6365	44441	6500-6000
792	2939	3124	1،28	4،62	5،90	6855	49523	7000-6500
986	2655	3698	1،41	4،17	5،58	7339	33491	7500-7000
1406	5067	4382	1،35	3،37	4،72	10855	147130	7500 فأكثر

المصدر : دراسة ميزانية الاسر 1979/1980 (50) ص79

2- تقديرات معلمات النموذج على المستوى الوطني باستعمال معطيات الجدول رقم 11

- تقسيم الانفاق الاجباري حسب المجموعات الكبرى للمواد تحت فرضية الدخل :

$$H_0 : r^1 = 1200 \quad r^2 = 5500$$

جدول رقم 12

المجموعات الكبرى للمواد	معامل الميزانية β	T_1 عدد غير العاملين (المتوسط)	T_2 عدد العاملين المتوسط الاسرة	الاستهلاك الضروري لفئة غير العاملين d_t^i	الاستهلاك الضروري لفئة العاملين d_a^i	مقياس التكافؤ (غير العاملين على العاملين) χ
مواد غذائية	0.413 (t_c =4.67)	337.5 (t_c=0.487)	990 (t_c=0.21)	1246.1	3261.5	38.2
مواد صناعية	0.461 (t_c =5.13)	-143 (t_c =-0.2)	-1585.2 (t_c=-0.33)	871.2	950.2	91.6
خدمات	0.126 (t_c =1)	-194.5 (t_c=-0.276)	595.2 (t_c=0.039)	82.7	1288.2	6.4

معامل الارتباط المتعدد = 0.999228

دربان- وتسون = 19.6034

3- تقدير الانفاق الاستهلاكي الاجباري (الضروري) على المستوى الوطني حسب المجموعات الكبرى تحت فرضية الدخل. الحالة الثانية : $H_1 : r' = 3000$; $r^2 = 6500$

جدول رقم 13

المجموعات الكبرى للمواد	معامل الميزانية β	معامل T_1 (T_1 عدد غير العاملين)	معامل T_2 (T_2 عدد العاملين)	الانفاق الضروري لفئة غير العاملين d_i^1	الانفاق الضروري لفئة العاملين d_i^2	مقياس التكافؤ W_λ %
مواد غذائية	0،413 (t_c =4،67)	337،5 (t_c =0،487)	990 (t_c =0،21)	1576،5	3674،5	42،9
مواد صناعية	0، 461 (t_c =5،13)	-143 (t_c =-02)	-1585،2 (t_c =-9،33)	1240	1411،3	87،86
خدمات	0،126 (t_c= 1)	- 194،5 (t_c =-0،276)	595،2 (t_c= 0,039)	183،5	1414،2	13

5.1.2- تحديد الميزانية المكافئة حسب الفرضية H_0:

تحديد الميزانيات من العلاقة (32) تحت فرضية الدخل بحيث يكون $d_i^t \geq 0$ وسوف يتم التطرق الى عدة حالات من بينها :

1- تحديد الميزانية التي تحقق اذن انفاق استهلاكي على المستوى الوطني .

2- على مستوى القطاعات السكنية ; القطاع الحضري والقطاع الريفي .

3- حسب الفئة الاجتماعية (المتوسطة)

4- حسب عدد العاملين في الاسرة .

وانطلاقا من أسرة مرجعية تتكون من فردين (الزوج والزوجة مثلا)، وعدد العاملين مساويا الى الواحد ،ونفرض أن هذه الأسرة تنتمي الى الأسر ذات الدخل المنخفض (الأجر الشهري لرب الأسرة يساوي 1000دج)

اذن : $r = 12000$ نفرض أن : $r^2 = 5500$ ، $r^1 = 2200$

$$\sum_t n_t . r^t = 5500 + 2200 = 7700$$

$$\left[\frac{\sum_t n_t^* d_i^t}{\sum_t n_t d_i^t} \right]^{\beta_i} = 1.334$$

الحالة 1 : أسرة تتكوّن من ثلاثة أفراد (عامل + 2 غيرعاملين)

$$\sum_t n_t^* r^t = 9900$$

n_t : عدد الافراد في الاسرة المرجعية

n_t^* :عدد الافراد في الاسرة المدروسة

β_i : معاملات الميزانية حسب ثلاث مجموعات من المواد

d_i^t : الانفاق الاجباري لمجموعة المواد i حسب الشريحة t

μ^* : الدخل المكافئ أو الميزانية المكافئة .

μ : دخل الاسرة المرجعية .

وبالتالي فان : $\mu^* = 9900+(12000-7700)\times 1،334 = 15636،2$ ، $\times(7700-2000)+9900 = \mu^*$

وهذا الدخل المكافئ* لأسرة تتكون من ثلاثة أفراد (الزوج الزوجة + طفل) من أجل ابقاء نفس مستوى المعيشة وعند اضافة فرد غير عامل الى الأسرة المرجعية لابد من اضافة 3636،2 دج سنويا .

H_0 : $\mu^2 = 5500, \mu^1 = 2200$: الدخل المكافئ* تحت فرضية الدخل

جدول رقم : 14

حجم الاسرة	زوجان + 1	زوجان + 2	زوجان + 3	زوجان + 4	زوجان + 5
الدخل المكافئ*	15636،2 (1) (1،30)	19272،4 (1،60)	22908،6 (1،90)	26544،8 (2،215)	30181 (2،515)

مقياس م.و.ف لإيرات (1،29) (1،59) (1،88)

ظاهريا فانه عند اضافة فرد غير عامل ،لابد من اضافة 3636،2 دج ولكن كلما أزداد عدد الافراد كلما انخفض الانفاق الاستهلاكي الضروري للفرد وهذا حسب اقتصاديات الحجم .

أظهرت تقديرات معلمات نموذج "بارتن" على المعطيات على المستوى الوطني نتائج متوسطة تحت فرضية الدخل : μ^1, μ^2 لشريحتين فقط (العاملين وغير العاملين) ولثلاثة مجموعات كبرى للمواد : غذائية ، صناعية ،خدمات

---

(1) مقياس التكافؤ الميزانية

3.1.5- تحـديد الميزانية المكافئة حسب الفرضية H_1 :

اعتماد على العلاقة (32) وحسب الفرضية H_1 ونفس خصائص الأسرة المرجعية السابقة .

$$H_1 \quad : r^1 = 3000 , \quad r^2 = 6500$$

$$r = 12000 , \sum_t n_t r^t = 9500 , \quad \sum_t n_t^* r^t = 6500 + 3000\,(2) = 12500$$

$$\prod_i \left[\frac{\sum_t n_t^* \cdot d_i^t}{\sum_t n_t \cdot d_i^t} \right]^{\beta_i} = 1{,}347$$

م.ع : $$\left[\frac{\sum_t n_t^* \cdot d_i^t}{\sum_t n_t \cdot d_i^t} \right]^{\beta_1} = \left[\frac{6827{,}5}{5251} \right]^{0{,}413} = 1{,}1144$$

م.ص : $$\left[\frac{\sum_t n_t^* \cdot d_i^t}{\sum_t n_t \cdot d_i^t} \right]^{\beta_2} = \left[\frac{3891{,}3}{2651{,}3} \right]^{0{,}461} = 1{,}19349$$

ح : $$\left[\frac{\sum_t n_t^* \cdot d_i^t}{\sum_t n_t \cdot d_i^t} \right]^{\beta_3} = \left[\frac{1781{,}2}{1597{,}7} \right]^{0{,}126} = 1{,}013$$

$$r^* = 12500 + (12000 - 9500)\, 1{,}347 = 15868{,}43$$

.../...

جدول رقم : 15

حجم الاسرة	أسرة نموذجية + فرد من فئة غير العاملين	2 +	3 +	4 +	5 +
الدخل المكافئ*	15868،43 (1،32)	19736،8 (1،64)	23605،3 (1،967)	27473،7 (2،289)	31342،15 (2،61)

تضاف 3868،43 الى ٢ .

تفسير نتائج تقدير النموذج : على المستوى الوطني .

بينت النتائج المتحصل عليها مايلي :

1- الانفاق الاستهلاكي الضروري للمواد الغذائية لفرد غير عامل يمثل 38،2 ٪ من الانفاق الاستهلاكي الضروري لفرد عامل .

- بالنسبة للمواد الصناعية بلغت هذه النسبة 91،6 ٪

- أما الخدمات فبلغت 6،4 ٪ فقط .

2- النسب المخصصة لكل مجموعة مواد من الميزانية :

- 41،3 ٪ من الميزانية تخصص للمواد الغذائية .

- 46،1 ٪ من الميزانية تخصص للمواد الصناعية .

- 12،6 ٪ من الميزانية تخصص للخدمات .

اذن : عند اضافة فرد غير عامل الى الأسرة المرجعية لابد من اضافة 3636،2 دج للميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي لبلوغ نفس مستوى المعيشة للاسرة المرجعية ، ويمكن تعميم هذه النتيجة بعدة تحفظات من بينها : التناقضات

لهذه القيمة كلما ازداد عدد الافراد في الأسرة .

- وجود ظاهرة ندرة المواد الاستهلاكية في السوق

- كون هذه الدراسة تخص ميزانيات أسر الاقتصاديات في طريق النمو .

- عدم وجود نموذج مثالي يبين السلوك الاستهلاكي لكل فئة أعمار .

ملاحظة : القيمة المقدرة (1) 3636،2 دج للفرد / سنويا والتي يمكن اضافتها للميزانية بإضافة فرد للأسرة النموذجية ،كانت لسنة الدراسة (80/1979) وحتى تحوّل الى القيمة الحالية ، تضرب في الرقم القياسي للأسعار وفي أغلب الاحيان لأسعار المواد الغذائية ، لماذا المواد الغذائية ؟ لأن الفرد الذي يضاف في كل حالة هو الطفل .

والرقم القياسي للاسعار حالياً مقارنة مع سنة الاساس (79/80) يساوي بالتقريب الضعف (1،8) اذن القيمة الحالية تساوي تقريبا 7000 دج للفرد / سنويا بما يعادل تقريبا 600 دج للفرد / شهريا ، وبالتالي عند اضافة فرد لأسرة نموذجية لابد من اضافة 600 دج شهريا للوصول الى نفس مستوى المعيشة لسنة الأساس أو سنة الدراسة .

تبين هذه الدراسة أن المنحة العائلية للفرد الواحد لابد أن تكون 600دج شهريا حتى يتحقق مستوى معاشي لابأس به ، ويعطى هذا المبلغ لثلاثة أو أربعة أطفال في الأسرة ،ثم يتحمل رب الأسرة مسؤوليته اذا أنجب أكثر من ذلك .

---

(1) حسب الفرضية H_0 (الأولى)

وحسب النتائج المتحصل عليها باستعمال الفرضية الاولى ،فان الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي لابد أن تتضاعف عند تجاوز 3 الأطفال في الاسرة اذا أراد رب الأسرة المحافظة على نفس مستوى المعيشة للأسرة النموذجية (الزوجين بدون أطفال) .

ونفس الشيء يمكن ملاحظته بالنسبة للفرضية الثانية .

أما مقارنة مقاييس التكافؤ المتحصل عليها مع مقاييس التكافؤ للمعهد الوطني الفرنسي للاحصاء والاقتصاد التطبيقي فهي متقاربة جدا عند استعمال الفرضية الأولى ،اذن يمكن القول أن الفرضية الأولى أكثر قربا للواقع .

2 - تقدير الانفاق الاستهلاكي الضروري على المستوى الوطني (1) باستعمال فرضيات أخرى للدخل حسب الفئة الاجتماعية المتوسطة .

- عدد شرائح الاعمار : 2 (أقل من 18 سنة ،والآخرون)
- عدد مجموعات المواد : 3 (مواد غذائية ،غير غذائية (صناعية)، وخدمات):

---

(1) نفس معطيات الجدول : 11 باستعمال فرضيتين للدخل : H_o ، H_1

جدول نتائج المعلمات المقدرة والانفاق الضروري: جدول رقم 16

تحت القيد : $\sum \beta_j = 0 \; ، \; \sum \beta_i = 1$

المجموعات الكبرى للمواد		الشريحة الاولى أقل من 18 جنية d_i^1	الشريحة الثانية الاخرون d_i^2	مقياس التكافؤ Wi %
مواد فيزيقية	H_0	0،12×2000+،336،83 = 1161،83	0،412×5500+995،04 = 3263،79	35،59
	H_1	0،46 ×2500 -142،72 = 1366،83	0،412×6000+995،04 = 3261،04	41،9
مواد صناعية	H_0	0،46×2000 - 142،72 = 777،28	0،46×5500- 1584،06 = 945،94	82،17
	H_1	0،46×2500 -148،78 = 1007،28	0،46×6000 -1584،06 = 1175،94	85،65
خدمات	H_0	0،127×2000-194،106 = 59،894	0،127×5500+589،017 1287،5	4،65
	H_1	0،127×2500 -194،106 = 123،394	0،127×6000+589،017 = 1351،017	09،13

تحت فرضية الدخل :

$H_0 : r^1 = 2000 \; ، \; r^2 = 5500$

$H_1 : r^1 = 2500 \; ، \; r^2 = 6000$

تفسيرات الجدول السابق :

يخص الجدول السابق تقدير معلمات النموذج المقترح وتقدير الانفاق الاستهلاكي الضروري لشريحة معينة من الاعمار على المستوى الوطني .

من الملاحظ على معامل الميزانية سواء لمجموعة المواد الأولى أو الثانية أو الثالثة يظهر قريبا نوعا ما من الفكرة القائلة بأن نصف الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي توجه للمواد الغذائية .

وتأتي في المرتبة الأولى : مجموعة المواد الصناعية ثم تليها مجموعة المواد الغذائية وأخيرا مجموعة الخدمات بـ 12٪ (وهذه النسبة تظهر عادية نظرا للخدمات المجانية المقدمة من طرف الدولة لفئات معينة من المجتمع) .

وفي كلا الفرضيتين H_0 ، H_1 : فان القسط المخصص من الانفاق للشريحة الثانية (الاخرون : الاكبر من 18 سنة) أكبر من النصيب المخصص للشريحة الاولى ، والملاحظ كذلك : أنه عند الانتقال من فرضية الدخل H_0 الى H_1 أي عند زيادة ثابتة لـ n^1 n_g^2 فان مقياس التكافؤ يزداد بمقدار حوالي 6٪ للمواد الغذائية و 3،5٪ لمجموعة المواد الصناعية وتقريبا 5٪ لمجموعة الخدمات وهذه الظاهرة تفسر بالشكل التالي : كلما ازداد الدخل فان الاعتناء بشريحة الاعمار (الأقل من 18 سنة) يتحسن .

.../...

5.2- تقدير النموذج على مستوى القطاعين : الريفي والحضري .

5.2.1- تقدير معلمات النموذج :

الجدول رقم 17

مجموعات المواد	مواد غذائية				مواد غير غذائية			
معلمات النموذج	R	T_1	T_2	T_3	R	T_1	T_2	T_3
القطاع الحضري	0،363	643،4	-1474	4482	0،636	-643،4	1474	-4482
القطاع الريفي	0،306	-97،6	138،9	4321،7	0،6936	97،5	-138،9	-4321،7

.../...

5.2.2- تقدير الانفاق الاستهلاكي الضروري

ومقاييس التكافؤ للوسطين : الحضري والريفي
(الفئة المتوسطة) حسب فرضيتي الدخل : Ho ، H1

$$\begin{cases} H_0 : r^1 = 2000 , \quad r^2 = 4500 , \quad r^3 = 8000 \\ H_1 : r^1 = 2500 , \quad r^2 = 5000 , \quad r^3 = 8500 \end{cases}$$

جدول رقم :18

القطاع الحضري		d_1	d_2	d_3	W_A^1 %	W_A^2 %
H_0	م.غ	1369.4	159.4	1386	18.54	2.15
	مواد غير غذائية	628.6	4336	606	103.7	715.5
H_1	م.غ	1550.8	341	7567.5	20.49	4.5
	مواد غيرغذائية	946.6	4654	924	102.5	503.6

.../...

$$\begin{cases} H_0 : \mu^1 = 1200, & \mu^2 = 1800, & \mu^3 = 6500 \\ H_1 : \mu^1 = 1500, & \mu^2 = 2200, & \mu^3 = 7000 \end{cases}$$

جدول رقم :19

القطاع الريفي		d_1	d_2	d_3	W_i^1	W_i^2
Ho	م.غ	269.6	689.7	6310.7	4.27	10.92
	م.غغ	929.92	1109.58	186.7	498	594.3
H1	م.غ	361.4	812.1	6463.7	5.6	12.56
	م.غغ	1138	1387.02	533.5	213	260

5.2.3- تفسير نتائج الجدول رقم :19

5.2.3.1- الوسط الريفي : الفئة المتوسطة

أ- مجموعة المواد الغذائية : تتضمن نتائج الجدول رقم :19/ الانفاق الاستهلاكي الضروري لشرائح الاعمار الثلاثة حسب فرضيتي الدخل وحسب 17 شريحة انفاق .

توصل "تيسويلو وفولسبرقار"[1] الى نتيجة مفادها أن الانفاق الاستهلاكي الضروري للمواد الغذائية لشريحة الاعمار العاملة أكبر من الانفاق الاستهلاكي الضروري لأية شريحة أخرى من الاسرة تحت الدراسة ، وهذه النتيجة معبرًا

منهما في الجدول رقم : 19 سواء حسب الفرضية الأولى للدخل أو الفرضية الثانية ،فحسب الفرضية الأولى يبلغ الانفاق الاستهلاك الضروري لشريحة الأعمار العاملة ، 6310,7 دينار / سنويا للفرد في المتوسط بالنسبة للمواد الغذائية تليها شريحة الأعمار لغير العاملين بـ 689,7 دينار/للفرد سنويا في المتوسط ،مما يقابل مقياس تكافوء مساويا لـ 10,92٪ أي أن الانفاق الضروري لشريحة الاعمار غير العاملين لا يمثل الا 10,92٪ من الانفاق الضروري لشريحة الاعمار العاملين ،أما هذه النسبة فانها لا تتعدى 4,27٪ بالنسبة لشريحة الاعمار للأفراد الأقل من 18 سنة .

أما بالنسبة للفرضية الثانية ،فهذه النسب بلغت على التوالي 12,56٪ و 5,6٪ فكلما ارتفع الدخل المخصص لشرائح الاعمار كلما ارتفعت النسبة السابقة (مقياس التكافوء) .

ب ـ مجموعة المواد غير الغذائية : يختلف الأمر تماما سواء حسب الفرضية الأولى للدخل أو الثانية ، فشريحة الاعمار التي تأخذ أكبر نصيب هي الشريحة الثانية ثم تليها الشريحة الأولى ثم الثالثة فالانفاق الاستهلاكي لمجموعة المواد غير الغذائية يبلغ حوالي 70٪ من الانفاق الكلي ، وارتفاع هذه النسبة تفسره طبيعة وسط المعيشة : سواء في اعطاء أهمية للنقل والمواصلات باستعمال الوسائل الخاصة واصلاحها ، وانخفاض النسبة المخصصة للانفاق على المواد الغذائية والمقدرة بـ: ثلاثين بالمئة (30٪) راجع الى الاستهلاك الذاتي الهام لهذه المجموعة في هذا الوسط .

ثم يدخل عامل آخر في تحليل هذه النتائج وهو عامل كيفي يتمثل في العادات الاستهلاكية المستجدة في اعطاء أهمية أكبر في الانفاق الاستهلاكي للشريحة الثانية مقارنة مع الشريحة الاولى سواء بالنسبة للمواد الغذائية

أو المواد غير الغذائية .

ولكن وجود ظاهرة التعدد الخطي قد جعل النتائج تنحرف عن قيمتها الحقيقية وهو ما يظهر واضحا من خلال الفرق الكبير بين الانفاق الاستهلاكي الضروري لشرائح الاعمار الثلاثة ويمكن أن نتفادى نوعا ما هذا المشكل بالتقليل من عدد الشرائح حيث يمكن الاكتفاء بشريحتين فقط : الاولى تخص الأفراد العاملين في الاسرة والثانية : الباقون .

5.2.3.2- الوسط الحضري :

تقدر النسبة المخصصة للمواد الغذائية أكثر من 36٪ (ضعف الاستهلاك الذاتي في هذا الوسط) ، بينما النسبة المخصصة للمجموعة الثانية حسب النموذج المستعمل لا تتجاوز 63٪ وانخفاض هذه النسبة مقارنة بالوسط الريفي يعود الى وجود (استهلاك ذاتي لمجموعة المواد غير الغذائية) .

ويمكن تفسير انخفاض النسبة المخصصة من مجموعة المواد الغذائية لشريحة الأعمار الثانية بالمساعدات التي تتلقاها هذه الشريحة (مساعدات اجتماعية ومعايشة من طرف الدولة) .

أما بالنسبة للمواد غير الغذائية ، فنسبتها تظهر أكبر للشريحة الثانية وهذا راجع الى القيام بمهن حرّة غير معلن عنها من طرف فئة غير العاملين مما يستوجب تخصيص حصة أكبر من الميزانية للمواد غير الغذائية .

وتم اختبار الفرضية H_0 و H_1 بشكل أن : $d_i^t \geq 0$

ولكن كلما زاد عدد شرائح الأعمال كلما زادت أهمية التعدد الخطي ، اذن نفس الملاحظة التي طرحت للوسط الريفي يمكن طرحها للوسط الحضري

وهذا بالتقليل تسدر الامكان من عدد شرائح الأعمار (تقتصر على شريحتي أعمار) .

5.2.4 - تحديد الدخل المكافئ حسب القطاع السكني :

5.2.4.1 - القطاع الريفي :

1- حسب الفرضية H_0 : $H_0 : r^1 = 1200 , \ r^2 = 1800 , \ r^3 = 6500$

أنطلاقا من العلاقة (32) : بحسب الدخل المكافئ لأسرة نموذجية تتكون من فردين (زوج و زوجة)

$$\sum_t n_t^* \cdot r^t = 1200 + 1800 + 6500 = 9500$$

$$\sum_t n_t \cdot r^t = 1800 + 6500 = 8300$$

$$r = 12000$$

$$\prod_i \left[\frac{\sum_t n_t^* \cdot d_i^t}{\sum_t n_t \cdot d_i^t} \right]^{\beta_i} = \left[1.0385 \right]^{0.306} \cdot (1.717)^{0.6936} = 1.472$$

$$r^* = 9500 + (12000 - 8300)\, 1.472 = 14\,946.4$$

2- حسب الفرضية $H_1 : r' = 1500, \ r^2 = 2200, \ r^3 = 7000$

$$\sum_t n_t^* \cdot r^t = 10\,700 \ , \ \sum_t n_t \cdot r^t = 9200$$

$$r = 12000$$

$$\prod_i \left[\frac{\sum_t n_t^* \cdot d_i^t}{\sum_t n_t \cdot d_i^t} \right]^{\beta_i} = 1.0149 \times 1.38 = 1.401$$

$$r^* = 10700 + (12000 - 9200) \cdot 1.401 = 14622.8$$

5.2.4.2- القطـــاع الحضـــري :

1- الفرضية H_0 : $H_0 : r^1 = 2000 , r^2 = 4500 , r^3 = 8000$

$$\sum n_t^* . r^t = 14500 , \sum n_t r^t = 12500$$

$$r = 14000$$

$$\Pi \left[\frac{\sum n_t^* . d_i^t}{\sum n_t . d_i^t} \right]^{\beta_i} = 1.164$$

$$r^* = 14500 + (14000 - 12500) 1.164 = 16246$$

2- حسب الفرضية : $H_1 : r^1 = 25000 , r^2 = 5000 , r^3 = 8500$

$$\sum n_t^* . r^t = 16000 , \sum n_t r^t = 13500 , r = 14000$$

$$\Pi \left[\frac{\sum n_t^* . d_i^t}{\sum n_t . d_i^t} \right]^{\beta_i} = 1.179$$

$$r^* = 16000 + (14000 - 13500) 1.179 = 16589.5$$

5.2.5: الدخل المكافئ حسب حجم الأسرة :

5.2.5.1- القطاع الحضـــري :

جدول رقم :20

5+	4+	3+	2+	1+	حجم الأسرة / فرضية الدخل
25230 (1.8)	22984 (1.64)	20738 (1.48)	18492 (1.32)	16246 (1.16)	H_0
26947.5 (1.92)	24358 (1.74)	21768.5 (1.55)	19179 (1.37)	16589.5 (1.18)	H_1

5.2.5.2- القطاع الريفي :

جدول رقم : 21

فرضية الدخل / حجم الاسرة	1+	2+	3+	4+	5+
Ho	14946.4 (1.24)	17892.8 (1.49)	20839.2 (1.736)	23785.6 (1.98)	26732 (2.22)
H1	14622.8 (1.21)	17245.6 (1.43)	19868.4 (1.655)	22491.2 (1.87)	25114 (2.09)
مقياس "كمفورد"	(1.29)	(1.59)	(1.88)		

القيم بين قوسين تعبر عن مقاييس التكافؤ مقارنة مع أسرة نموذجية. بالنسبة للقطاع الحضري دخل الأسرة النموذجية يساوي 14000 ، أما بالنسبة للقطاع الريفي فان دخل الأسرة النموذجية يساوي 12000.

5.2.6- تحليل النتائج :

5.2.6.1- الدخل المكافئ :

أ- الوسط الريفي :

الظاهرة التي تمت ملاحظتها في هذا الوسط هي كما يلي :

كلما أرتفع الدخل الفرضي المخصص لكل شريحة أعمار كلما تناقصت القيمة التي يمكن اضافتها عند انضمام فرد من شريحة أعمار معينة الى الأسرة النموذجية حيث انخفضت هذه القيمة من 2946.4 دينار

للفرد سنويا الى 2622،8 دينار للفرد سنويا عند الانتقال من الفرضية الأولى الى الفرضية الثانية عند نفس المستوى من الدخل .

ب) الوسط الحضري :

بينما في الوسط الحضري لوحظ عكس ما لوحظ في الوسط الريفي حيث القيمة التي يمكن اضافتها عند انضمام فرد الى الأسرة النموذجية تتأثر بدرجة التحضر فارتفعت إلى 343,5 دينار / للفرد سنويا ، ان القيمة التي يمكن اضافتها عند انضمام فرد من شريحة أعمار معينة تبقى ثابتة نظريا وفي حقيقة الأمر تتناقص عمليا كلما ارتفع عدد الافراد في الأسرة .

ونفس الملاحظة التي طرحت على المستوى الوطني تطرح على مستوى القطاعات السكنية والخاصة بالتحويل الى القيمة الحالية بالاعتماد على الرقم القياسي لاسعار المواد المستهلكة .

5،2،6،2- مقياس التكافؤ :

أ- الوسط الحضري :

حتى تحافظ الأسرة التي تتكون من 7 أفراد (الزوجين و 5 أطفال) على مستوى معيشة الأسرة النموذجية لابد أن تضاعف الدخل بالنسبة للفرضية الثانية .

وللحفاظ على نفس مستوى معيشة الأسرة عند وصول طفل ،فمن الضروري زيادة الدخل أو الانفاق الكلي بـ 16 ٪ تحت الفرضية الأولى و 18٪ تحت الفرضية الثانية مع العلم أن هذه النسبة حددت بـ 20 ٪ في دراسة ميزانية

الأسر في بريطانيا .(1)

ولكن مقاييس التكافؤ الاكثر استعمالا هو مقياس أوكسفورد ، الذي يحدد وحدة استهلاكية لرب الاسرة/7 ، 0 وحدة استهلاكية لبقية الكبار و 0.5 وحدة استهلاكية للأطفال ،فعند اضافة طفل الى أسرة نموذجية من الضروري اضافة 29 ٪ من الانفاق الكلي حسب مقياس أوكسفورد .

ب ـ القطاع الريفي : ان الفرضية الأولى للدخل تعطي مقياس تكافؤ أكثر قربا لمقياس أوكسفورد ، وللحفاظ على نفس مستوى المعيشة عند اضافة طفل الى الأسرة النموذجية وتحت الفرضية الأولى فمن الضروري زيادة الدخل أو الانفاق الكلي بمقدار 24 ٪ وبالتالي فعند انضمام 4 أطفال فمن الضروري من مضاعفة الدّخل أو الانفاق الكلي .

3.5 ـ بعض المشاكل القياسية :

تضع النماذج المستعملة عادة فرضية تجانس تباين الخطأ حتى يكون التقدير غير منحرف ، وبينت التجربة أن هذه الفرضية لا تتحقق في حالات عديدة ، وتتطلب طبيعة الظاهرة المدروسة ابطالها وخاصة في حالة بيانات مقطعية .

ان ظهور نقائص ونتائج غير مرغوب فيها يعود الى وجود مشاكل خطيرة في النموذج المصاغ ، وللتقليل من خطورتها نلجأ الى ابطال فرضية تجانس تباين الخطأ واستبدالها بفرضية عدم تجانس تباين الخطأ ولكن لابدّ

(1) مولميور (41) ص 153

من اتباع طريقة خاصة في عملية تقدير المعلمات وهذا ما ذهب اليه هيتوفسكي[1] عند طرح طريقته .

5 ـ 3 ـ 1 ـ عدم تجانس تباين الخطأ :

في حالة البيانات المقطعية نصطدم بعقبة من عقبات النماذج القياسية تتمثل في وجود عدم تجانس تباين الخطأ مما ينتج عنه انحراف في النماذج مما دعت الضرورة الى اختيار طريقة للتقدير لتجنب هذه العقبة .

فرضيات النموذج في حالة تجانس تباين الخطأ :

$$(41) \quad \ldots \quad \begin{cases} E(U_i)=0 & -1 \\ \forall i \quad V(U_i)=\sigma^2 & -2 \\ Cov(U_i, U_j)=0 \quad \forall (i \neq j) & -3 \\ U_i \longrightarrow N(0, \sigma^2) & -4 \end{cases}$$

بينت الدراسات والبحوث السابقة عدة فجوات في النماذج القياسية وخاصة تلك التي قام بها (هوتكار وبرايس) (Prais & HOUTHAKKER) من خلال دراسة وتحليل ميزانية الأسر المخصصة للانفاق الاستهلاكي ، حيث لوحظ أنه كلما ارتفع الدّخل ازدادت البواقي مما يؤدي الى الغاء فرضية تجانس تباين الخطأ ، ليصبح التباين بالشكل التالي :

$$\sigma_i^2 = \sigma^2 \cdot \alpha_i \qquad \qquad \alpha_i \text{ : معلومة}$$

---

(1) وزارة التخطيط (51) ص 2

5.3.1.1- تقدير معلمات النموذج

1) في حالة متغير تفسيري واحد وبيانات غير مجمعة:

الخطوة الأولى : تقسم طرفي معادلات النموذج على α_i بإستعمال طريقة المربعات الصغرى المرجحة . $V_i = \frac{u_i}{\alpha_i}$

$$b^* = \frac{\sum_i \left(\frac{y_i}{\alpha_i}\right)\cdot\left(\frac{x_i}{\alpha_i}\right)}{\sum_i \left(\frac{x_i}{\alpha_i}\right)^2} = b + \frac{\sum_i \left(\frac{x_i}{\alpha_i}\right)\cdot V_i}{\sum_i \left(\frac{x_i}{\alpha_i}\right)^2} \quad \ldots \quad (42)$$

حيث التوقع : $\frac{\sum_i \left(\frac{x_i}{\alpha_i}\right)\cdot V_i}{\sum_i \left(\frac{x_i}{\alpha_i}\right)^2} = 0$

b مقدر بدون انحراف

بشكل أن النسبة بين تباين مقدر المربعات الصغرى المرجحة وتباين مقدر المربعات الصغرى العادية لايتجاوز الواحد :

$$\frac{V(b^*)}{V(\hat{b})} \leq 1 \quad \ldots \quad (43)$$

تعطي طريقة المربعات الصغرى العادية مقدر بدون انحراف ولكن بدون كفاءة مقارنة مع طريقة المربعات الصغرى المرجحة في حالة متغير تفسيري واحد وبيانات غير مجمعة .

2) في حالة متغير تفسيري واحد وبيانات مقطعية :

نفرض وجود عدة شرائح انفاق ومقابل كل شريحة عدة مشاهدات ، ثم يحدد الدخل المتوسط لكل شريحة انفاق وعلى أساس هذا يتم التقدير:

إذن : $V(\bar{u}_i) = \frac{\sigma^2}{n_i}$ ، n_i عدد المشاهدات (الأسر) لشريحة الانفاق i.

σ^2 التباين في حالة البيانات غير المجمعة ، وبضرب طرفي العلاقة السابقة في n_i لتصبح كالتالي :

$$V(\sqrt{n_i},\ \bar{u}_i) = n_i \cdot \frac{\sigma^2}{n_i} = \sigma^2$$

5.3.1.2- تقدير معلمات النموذج في حالة بيانات مقطعية وأكثر من متغير تفسيري :

يحتوي النموذج المراد تقديره على أكثر من متغيرين تفسيرين الدخل أو الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي وعدد من شرائح الاعمار وأول خطوة أساسية تتوقف عليها صلاحية النتائج المتحصل عليها هي ترتيب المعلومات على أساس الميزانية وشرائح الاعمار .

ترتيب المعلومات :

تتطلب هذه العملية الى بيانات تفصيلية حول دخل العائلات وشرائح الأعمار ، وهو ماتعذر علينا الحصول عليه من نتائج التحقيق الثاني لميزانيات العائلات .

اذا تم جميع المعلومات وفق مداخيل الأسر ، فان عدد فئات الانفاق الاستهلاكي حسب ماتم وضعه تساوي 17 شريحة انفاق .

5.3.2- عرض بعض الطرق لتجنب عدم تجانس تباين الخطأ

تهدف كل الطرق المقترحة الى التقليل من أثر عدم تجانس تباين الخطأ ، ولحساب التباين المقابل لكل شريحة انفاق نتبع مايلي :

1- حساب التباين العام في حالة تجانس تباين الخطأ ونقسمه على عدد المشاهدات (الأسر : n_i) $\sigma_1^2 = \frac{\sigma^2}{n_1}, \sigma_2^2 = \frac{\sigma^2}{n_2}, \ldots\ldots, \sigma_i^2 = \frac{\sigma^2}{n_i}$

ومع أننا نستعمل القيم المتوسطة ، فان طريقة التقدير : طريقة المربعات الصغرى المرجحة .

أظهرت التقديرات السابقة أن الانحدارات حسب كل ترتيب على حدى

أعطى نتائج ضعيفة مقارنة مع ماتم الحصول عليه ، اذن من المفروض أن يكون الترتيب للبيانات المقطعية .

ومع أن المعلمات المقدرة ليس لها مدلول أو تفسير مقبول رغم أن معامل التحديد ذو قيمة كبيرة نوعا ما وبمعاملات ل "ستودانت" ضعيفة مما تظهر بوجود تعدد خطي ، وهذه من بين المشاكل التي تظهر في عدد كبير من النماذج مما تقلل من فعالية النتائج ، ومن هذا المنطلق اقترح "هيتو فسكي" ، طريقتين لتحسين النتائج : الطريقة الأولى،طريقة"هوتكار" والثانية طريقته الخاصة .

5 . 3 . 2 . 1 - طريقة " هوتكار"

يستعمل " هوتكار " البيانات المرتبة حسب المتغيرات المفسيرة ، ويكون بالشكل التالي :

1- المتوسط المرجح حسب ترتيب معين متساوي مع الترتيب الأخر

2- تهمل في كل مرة مشاهدة من مشاهدات ترتيب معين حتى نتفادى مشكلة التبعية الخطية أو التعدد الخطي .

3- أما في حالة عدة متغيرات تفسيرية أي أكثر من متغيرين فيتم اهمال المشاهدة الاخيرة لكل متغير تفسيري إلا المشاهدات الأخيرة للمتغير التفسيري الأول فإنها لاتهمل .

حيث أن البواقي في نفس المجموعة مستقلة وذات تباينات مختلفة حسب عدد الأسر في كل شريحة انفاق، ولكن من مجموعة إلى مجموعة غير مستقلة وذات تباين مشترك مرتبط بعدد المشاهدات في المجموعة الأولى وفي

وفي الفئة i وفي المجموعات الأخرى وفي الفئة j ونرمز له بالرمز n_{ij}

$n_{i\circ}$ عدد المشاهدات (الأسر) في الفئة i في المجموعة الاولى .

$n_{\circ j}$ عدد المشاهدات في الفئة j للمجموعة الثانية .

اذن التباين المشترك بين بواقي الفئة i للمجموعة الاولى والفئة j للمجموعة الثانية يعطى بالشكل التالي :

$$COV(U_i, U_j) = \left[\frac{n_{ij}}{n_{i\circ} \cdot n_{\circ j}}\right] \cdot \sigma^2$$

$$= E \cdot \left[\frac{\sum^{n_{i\circ}} U_{ij}}{n_{i\circ}}\right] \cdot \left[\sum \frac{U_{ij}}{n_{\circ j}}\right] \quad \ldots\ldots (44)$$

وعلى هذا الاساس فانه لايمكن فقط استعمال طريقة المربعات الصغرى المرجحة ولكن طريقة المربعات الصغرى المعممة لأن الاولى لا تأخذ بعين الاعتبار التباينات المشتركة .

في حالة بعد واحد ، فإنّ نتائج المربعات الصغرى المرجحة أحسن من غيرها ، ولكن تطبيق طريقة "هوتكار" تتطلب معلومات دقيقة ومفصلة للعينة المدروسة من الأسر ووضع جداول خاصة .

5.3.2.2- طريقة "هيكتوفسكي" :

ليكن النموذج التالي : حسب 3 مجموعات كبرى للمواد ، وثلاثة شرائح للأعمار

$$(45)\quad \begin{cases} Y_A = \beta_1 x_1 + \beta_2 . t_1 + \beta_3 . t_2 \quad \beta_4 . t_3 + u_1 \\ Y_{mid} = \beta_5 . x_1 + \beta_6 . t_1 + \beta_7 . t_2 + \beta_8 . t_3 + u_2 \\ Y_S = \beta_9 . x_1 + \beta_{10} . t_1 + \beta_{11} . t_2 + \beta_{12} . t_3 + u_3 \end{cases}$$

$$\beta = \begin{bmatrix} \beta_1 & \beta_2 & \beta_3 & \beta_4 \\ \beta_5 & \beta_6 & \beta_7 & \beta_8 \\ \beta_9 & \beta_{10} & \beta_{11} & \beta_{12} \end{bmatrix}, \quad X_i = \begin{bmatrix} x_1 \\ t_1 \\ t_2 \\ t_3 \end{bmatrix}, \quad u_i = \begin{bmatrix} u_1 \\ u_2 \\ u_3 \end{bmatrix}, \quad y_i = \begin{bmatrix} Y_A \\ Y_{mid} \\ Y_S \end{bmatrix}$$

$$y_i = \beta X_i + u_i$$

يفرض أن u_i شعاع طبيعي .

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى يتم الحصول على عدة انحدارات :

$$Y/X_1 , \quad Y/t_1 , \quad Y/t_2 , \quad Y/t_3$$

ثم يأخذ كل انحدار على حدى ،

بالنسبة للميزانية المخصصة للإنفاق :

$$(46) \begin{cases} Y_i = b_i X_i + u_i \\ E(w_i) = g_i \end{cases}$$

$$\hat{b}_I = b_I \, y/x = \frac{\sum y_i \cdot x_i}{\sum x_i^2} = b_I + \frac{\sum x_i (g_i + u_i)}{\sum x_i^2} \quad \dots (47)$$

$$E(b_I y/x) = E(\hat{b}_I) = b_I + \frac{b_i . \sum x_i . g_i}{\sum g_i^2} \quad \ldots (48)$$

الترتيب حسب x (الموازنة): $b_I y/x = \hat{b}_I + \hat{b}_i . \frac{\sum x_i g_i}{\sum x_i^2} \ldots (49)$

الترتيب حسب t_1 : $b_{II} y/t_1 = \hat{b}_{II} + (\hat{b}_I . \hat{b}_{III} . \hat{b}_{IV}) . \frac{\sum t_1 . P_i}{\sum P_i^2} \ldots (50)$

الترتيب حسب t_2 : $b_{III} y/t_2 = \hat{b}_{III} + (\hat{b}_I . \hat{b}_{II} . \hat{b}_{IV}) . \frac{\sum t_2 . M_i}{\sum M_i^2} . (51)$

الترتيب حسب t_3 : $b_{IV} y/t_3 = \hat{b}_{IV} + (\hat{b}_I . \hat{b}_{II} . \hat{b}_{III}) . \frac{\sum t_3 . N_i}{\sum N_i^2} \ldots (52)$

حيث P_i هي قيم المتغيرات التفسيرية ماعدا t_1

" " " " " M_i " t_2

" " " " " N_i " t_3

وحيث نحصل على تقدير غير متحيز.

ويؤكد "هينو فسكي" بأن المعلمات المقدرة من الانحدار المبسط تكون جيدة اذا كان الترتيب بالنسبة للمتغير التفسيري .

وعند ايجاد قيم $b_I y/x$ ، $b_{II} y/t_1$ ، $b_{III} y/t_2$ ، $b_{IV} y/t_3$ ، نعوضها في المعادلة السابقة الأولى لايجاد قيم المقدرات بدون تحيز ، والمعادلة المتحصل عليها هي معادلة خطية.

الجـــدول المستعمل عند تطبيق طريقة هيتسوفسكـــي

جدول رقم 88

j	عدد العائلات M	الانفاق المتوسط للشريحة j $\bar{X}_i$	الميزانية المتوسطة للاسرة $\bar{r}$	العدد المتوسط من أفــراد الفئة i $\bar{n}_1$	$\bar{n}_2$	$\bar{n}_3$
ترتيب المعطيات 1 حسب الدخل 2 μ						
ترتيب المعطيات 1 حسب عدد أفراد 2 الشريحة الاولى t_1						
ترتيب المعطيات 1 حسب عدد أفراد 2 الشريحة الثانية t_2						
ترتيب المعطيات 1 حسب عدد أفراد 2 الريشحةالثالثة 3 t_3						

وهكـــذا .

خاتمة الفصل الخامس:

أظهرت طبيعة المعطيات المستعملة في تطبيق النموذج عدة نقائص، أثرت بشكل واضح على صلاحية النتائج المتحصل عليها مقارنة مع الواقع، وظهر هذا بشكل أكثر وضوحا في قطاعي السكن (الحضري والريفي)، بينما تضاءل هذا الفارق على المستوى الوطني.

يرجع انخفاض معامل المرونة للمواد الغذائية الى عدة عوامل من بينها:

- مساعدات وتدعيم الدولة لبعض المواد الغذائية الأساسية مما حدى بالمستهلكين الى عدم تخصيص حصة كبيرة لهذه المجموعة (مجموعة المواد الغذائية).
- الاستهلاك الذاتي للبعض الاخر منها وخاصة في الوسط الريفي.
- الارتفاع الكبير في أسعار بقية المواد الغذائية أو ندرتها الكاملة من السوق (وخاصة المواد الغذائية المستوردة، التي قررت الدولة التوقف عن استرادها بعد انخفاض أسعار النفط) مما جعل المستهلك ذو الدخل المنخفض والمتوسط ينصرف عن استهلاكها. ورافق هذه الظاهرة ارتفاع ظاهري للمداخيل أقل نسبة من ارتفاع أسعار المواد المستهلكة.

في هذا البحث تطرقنا فقط الى المجموعات الكبرى للمواد (ثلاث مجموعات كبرى: غذائية، صناعية، خدمات) وركزنا على قياس تكلفة معيشة فئة معينة من الأسرة (فئة الأطفال الأقل من 18 سنة خاصة).

وهذا بعد تحديد الانفاق الاستهلاكي الضروري ثم الدخل المكافئ ومقاييس التكافؤ لتظهر في الأخير النسبة من الميزانية المرجعية التي يمكن اضافتها للمحافظة على نفس مستوى المعيشة السابق على الأقل.

أظهرت النتائج المتحصل عليها أن النسبة المخصصة من الميزانية لشريحة الأعمار العاملين من المواد الغذائية أكبر من غيرها ، وهذا تأكيدا للملاحظة التي توصل اليها " ثيل - فولند برقار" .
أما المواد الصناعية والخدمات فنسبتها متغيرة لا تخضع لقاعدة معينة .
ظهرت تكلفة الفرد (الطفل) في القطاع الريفي أكبر منها في القطاع الحضري ، بينما الملاحظ هو أن الميزانية المكافئة لأسرة حضرية أكبر منها لأسرة ريفية .
إن النتائج وخاصة تكلفة فرد اضافي كانت بأسعار سنة الدراسة الثانية لميزانية الأسر (1979 - 1980) ويمكن تحويلها الى القيمة الحالية وذلك اعتمادا على الرقم القياسي لأسعار المواد المستهلكة ، علما أن أغلب أسعار المواد الاستهلاكية تضاعف سعرها خلال ست سنوات .
فمثلا تكلفة معيشة فرد اضافي على المستوى الوطني قدرت بـ 3868 د ج / للفرد سنويا بأسعار سنة (1979 - 1980) وعند تحويلها الى القيمة الحالية تصبح حوالي 7500 د ج / للفرد سنويا ونفس الشيء يمكن قوله في قطاعي السكن .
ومع أنه لوحظ وجود ظاهرة عدم تجانس تباين الخطأ ، نظرا للنتائج التي توصلنا اليها ، فقد اقترحنا طريقة " هيتوفسكي " للتجنب والتقليل من بعض آثارها ، ولكن عدم وجود معطيات تفصيلية حسب ما تتطلبه هذه الطريقة تعذر علينا تطبيقها .

الخاتمة العامة:

تطور التحليل القياسي للانفاق الاستهلاكي في السياق المذكور آنفا وفق تقاربين [1]:

1) التقارب الأول: المتمثل في دوال "انقل" التي تعرض أثر تركيب الأسرة على الانفاق الاستهلاكي عن طريق الوحدات الاستهلاكية أو مقاييس التكافؤ.

2) التقارب الثاني: المتمثل في تعظيم منفعة الاسرة لاظهار أثر تركيب الأسرة على الانفاق الاستهلاكي عن طريق مقاييس التكافؤ

في بحثنا هذا اتبعنا التقارب الثاني لتقويم مستوى مختلف الأفراد (وعلى وجه الخصوص: الأطفال) من مختلف الشرائح. بشكل أن الدوال المتحصل عليها الناتجة عن تعظيم المنفعة تحتوي كحالة خاصة على دوال النموذج التجريبي (وفق التقارب الأول) ومقارنة مستويات معيشة الأسر انطلاقا من أسرة مرجعية، في هذه الدراسة، تطرقنا فقط الى العلاقة الخطية بين المتغيرات، والاهتمام فقط بالانفاق الاستهلاكي الضروري دون التطرق الى الانفاق الاستهلاكي الإضافي. مع العلم أن المساعدات الاجتماعية التي تقدمها المجتمع لا تدخل في هذا الاطار، لأن تطور الاستهلاك النهائي للأسر لا يترجم إلا جزئيا [2] تطور مستوى معيشة المجتمع، حيث أن بعض الحاجيات الجماعية تضمن أو تقدم من طرف الدولة: التعليم، الثقافة، الصحة ... الخ.

.../...

---

[1] طرونيو [67] ص 4

(2) وزارة التخطيط [45] ص 81

أما النتائج التي تم التوصل اليها فيمكن تقسيمها الى استنتاجات واقتراحات .

وأما الاستنتاجات نلخصها في النقاط التالية :

- ان معطيات الدراسة الثانية (1979/1980) ليست فعالة وهامة في مستوى الدراسة وأهدافها ، وهذا يرجع للعوامل التالية :

1) طول الفترة الفاصلة بين التعداد الثاني للسكان والسكن (1977) والدراسة الثانية لمعيشة الأسر ، وهذا الفرق الزمني يؤثر بشكل أو بآخر على نوعية المعلومات المتحصل عليها .

2) صغر حجم العينة (8098) أسرة ، مقارنة مع عدد الأسر (2500000 أسرة) وتبيّن أدبيات نظرية المعاينة أنه اذا كانت نسبة حجم العينة الى المجتمع أقل من 2% (قدرت هذه النسبة بـ 25ر3%) فالظاهرة المدروسة تعتبر ظاهرة شاذة وهذا نظرا لعدم توزيعها توزيعا طبيعيا .

3) انتقال مهمة دراسة معيشة الأسر من (ج ج د ا ا) الى الديوان الوطني للاحصاء وهذا يترتب عنه مشاكل تقنية (نقص في الخبرة والتهيئة) .

4) - عندما تعذر ادخال الأسعار كمتغير تفسيري في النموذج المقترح ثم التوصل الى اظهار أن التغير في حجم الأسرة يكافئ التغير في أسعار المواد المستهلكة بالنسبة لتركيب أسرة مرجعية .

5) - عرف الانفاق الاستهلاكي تطورا ملحوظا كما وكيفا مما لم يرافقه نفس التطور في الجهاز الانتاجي لأغلب المواد المستهلكة ، وكان أثره واضحا على السوق الوطنية ، المتمثل في الندرة المزمنة والدورية لبعض المواد الاستهلاكية الأساسية مما نتج عنه الارتفاع المذهل في الأسعار وهذا ساهم في ظاهرة التضخم الذي يعرفها الاقتصاد الوطني ، زيادة الى عامل عدم الفعالية والمرونة في جهاز التوزيع والتخزين ، وعدم توفر المواد المستهلكة على مستوى السوق شكل صعوبات كبيرة في تحديد السلوك الاستهلاكي المعقد للأسرة .

6) - امكانية تحديد المساعدات الاجتماعية والمنح العائلية على ضوء النتائج المتحصل عليها ، وخاصة أن الفرد الاضافي في الأسرة ينتمي الى شريحة الأعمار الأقل سنا .

7) - امكانية الحصول على القيمة الحالية لتقويم مستوى معيشة مختلف الأفراد بالاعتماد على الرقم القياسي للأسعار (تضرب القيمة المتحصل عليها في الرقم القياسي للأسعار للحصول على القيمة الحالية) .

8) - ارتفاع تكلفة معيشة أي فرد ينتمي الى شريحة معينة بشكل كبير (تضاعفت التكلفة) من الدراسة الثانية (1980/ 1979) الى نهاية سنة 1986 .

9) - تأكيد فكرة " ثيل وفولد برقار" بأن الانفاق الاستهلاكي الضروري للمواد الغذائية للفرد العامل أكبر من غيره في مختلف شرائح الأعمار .

10) - عند ارتفاع الدخل الفرضي 4 المخصص لكل شريحة أعمار تتناقص الحصة التي يمكن اضافتها عند انضمام فرد من شريحة أعمار معينة الى الأسرة النموذجية بالنسبة للوسط الريفي ، أما في الوسط الحضري فهذه الحصة تزداد وذلك بتأثرها بدرجة التحضر .

11) - حتى تحافظ الأسرة النموذجية على مستوى معيشتها فعليها أن تضيف من 16% الى 19% من الميزانية عند انضمام طفل (حددت هذه النسبة بـ 20% في بريطانيا) ، أما حسب مقياس " أكسفورد " فان هذه النسبة ترتفع الى 29% من الميزانية للانفاق الاستهلاكي هذا بالنسبة للقطاع الحضري .

أما بالنسبة للقطاع الريفي ، وحسب الفرضية الأولى للدخل فان النسبة التي يمكن اضافتها تقدر بحوالي 24% أي هي أكثر قربا لمقياس " أكسفورد " أي يكفي اضافة 4 أطفال لمضاعفة الدخل أو الميزانية المخصصة للانفاق الاستهلاكي .

12) - كلما ارتفع الدخل ازدادت البواقي وبارتفاع البواقي تلغى فرضية تجانس تباين الخطأ (حسب نتيجة " برايس - هوتكار ") واستبدالها بفرضية عدم تجانس تباين الخطأ .

وأما الاقتراحات فنطرحها في النقاط التالية:

1- التوسيع أكثر في أهداف الدراسات الخاصة بميزانية الأسرة، كأخذ المعلومات التفصيلية لعينات معينة من الأسر (زيادة على الانفاق الاستهلاكي الفردي في المتوسط، يضاف اليه الانفاق الاستهلاكي الفردي الخاص بكل شريحة أعمار وذلك بعد تقسيم الأعمار الى شرائح حسب امكانيات الدراسة، والتشكيلة الاجتماعية للعينة المدروسة).

2- الأخذ بعين الاعتبار: عدة عائلات في الأسرة الواحدة، أو عائلة واحدة في الأسرة، أي اجراء الدراسة على كل نوع من الأسر على حدة أو وضع نظام البطاقات على مستوى الأسر حتى تسهل الدراسة وخاصة ونحن على أبواب الدراسة الثالثة لميزانية الأسر.

3- ضرورة التنسيق بين مختلف القطاعات لتوفير على الأقل المواد الأساسية الاستهلاكية، وتوزيعها بصفة عادلة وحسب الاحتياجات الحقيقية للمنطقة.

4- التركيز على توفير المعلومات الاحصائية المتعلقة بالأسعار (أسعار المواد المقتناة من طرف الأسر) حتى نتمكن من تطبيق النماذج المطروحة سابقا وخاصة النموذج غير الخطي الاستهلاكي.

5- توفير المعلومات الاحصائية التفصيلية وترتيبها حسب الدخل وشرائح الأعمار (كما هو مبين في الجدول الأخير) لتطبيق طريقة "هيتوفسكي" لتجنب ظاهرة عدم تجانس تباين الخطأ.

قائمة الجداول :

قائمة المراجع

I) مراجع باللغة العربية :

1- العيسوي ابراهيم : القياس والتنبؤ في الاقتصاد، دار النهضة، مصر ، الطبعة الأولى ، سنة 1978.

2- الاطرقجي محمد علي : الوسائل التطبيقية في الطرق الاحصائية ، دار الطليعة ، بيروت ، سنة 1980.

3- عصام عزيز شريف : مقدمة في القياس الاقتصادي ، د.م.ج. الجزائر طبعة ثانية ، سنة 1981.

4- ناظم حيدر: الاحصاء التطبيقي ، مطبعة خالد بن الوليد، دمشق 1976

5- محمد سمير مصطفى : استهلاك الغذاء في مصر ، معهد التخطيط القومي 1981

6- ساحلي زينب : نمط الحياة والنماذج الاستهلاكية في الجزائر قبل الاستعمار.

7- المخطط الخماسي الثاني (85/89) ، وزارة التخطيط ، تقرير عام ، جانفي 1985 ، من صفحة 23 الى ص 27.

II) مراجع باللغة الاجنبية :

(1) AARDES : 1) Modèle urbain et rural de consommation alimentaire enquête sur les budgets familiaux (1967/1968) Volume n° 4.

(2) AARDES : 2) Etude socio-économétrique d'une fonction de consommation pour l'Algérie (sans le grand Alger) Volume n° 1.

(3) AARDES : 3) La dépense d'alimentation Volume n° 3a et 3b.

(4) AARDES : 4) Dépenses et consommation de produits alimentaires spécifiques Volume n° 8.

(5) BARRERE (A) : Déséquilibres Economiques et contre révolution Keynesienne, Economica, Paris, 2ème édition 1983.

(6) BARTEN (A.P) : Estimating demand équations, Journal of the Econométric society, Econométrica V : 36, n° 2, 1968.

(7) BARTEN (A.P) : The systems of consumer demand functions approach, Econométrica : V 45; 1 : 1977.

(8) BELOUTI (A) : La consommation : problèmes théoriques et pratiques, mémoire de Magister en Sciences Economiques, 1979.

(9) BIBBY (J) - TOUTENBURGH : Prediction and improved Estimation in linear models, Wiley, New-York, 1977.

(10) BOJER (H) : The effect and consumption of household size and composition, European Economic review, Volume : 9; 2; 1977.

(11) BONNIEUX (F) : L'Econométrie en tant que discipline, Economie rurale n° 156 et 157, année 1983 : pp : 3-97.

(12) BOUKHOBZA (M) : L'indice du coût de la vie (chez les divers groupes sociaux) en Algérie, AARDES, Alger, 1977.

(13) BOUKRAMI (S.A) : Formes de marché et politique de l'entreprise "Le cas de l'Algérie". O.P.U Alger, 1982.

(14) BROWN (A) & DEATON (A) : Survey of Applied Economic Journal n° 82, 1972 pp. : 1145-1236.

(15) CARLEVARO (F) : Etude sur les données canadiennes, cahier du Centre d'Econométrie, Genève, 1979.

(16) CARLEVARO (F) et ROSSIER (E) : Le programme linex pour l'Estimation des paramètres du S.L.D par la méthode du maximum de vraisemblance, cahier du département d'Econométrie, Genève, 1970.

(17) CLEMENTS (M.C) : Equivalence scales for Children, Journal of public Economics, n° 8, 1977 p : 191.

(18) CRAMER (J.S) : Efficient grouping, regression and correlation in Engel curve Analysis, Journal of the American Statistical Association, Marsh 1964.

(19) CREDOC : Budget des Français en 1966 n° 2, 3 : 1960.

(20) DARMON (D) : La consommation des ménages à moyen terme, INSEE, Paris, n° 92, 1983.

(21) DANIEL (A) : Les réactions du consommateur devant le prix, "L'observation Economique", SEDES, Paris, 1958.

(22) DOREMUS (C), SANTROY (G) : Consommateurs ou consommés, Edition du Seuil, Paris, 1973.

(23) DRAPER (N) & SMITH (H) : Applied regression analysis Wiley, New-York U.S.A 2ème édition, 1981.

(24) DUESEMBRY (J.S) : Income saving and the theory of consumer Dehavior, Cambridge, London, 1948.

(25) EICHER (J.C) : Consommation et épargne, sirey , Paris 5ème, 1961.

(26) EISEMPRESS (H) & GREEN Stadt : The Estimation of non linear Econométric systems, Econométrica U.S.A, Vol : 34; 4, 1966. pp : 851-861.

(27) FERBER (R) : Théorie de la consommation, Economica, Paris, 1976.

(28) FOUQUET (A) : Modèles de projection de la demande des ménages INSEE, n° M22, Paris, 1973.

(29) FOURGEAUD (C) et NATAF (A) : Consommation en prix et revenu réels et théorie des choix, Econométrica, U.S.A Volume : 27; 3 Juillet 1959.

(30) FRIEDMAN (M) : A theory of the consumption function, Princeton University press, New-York, 1957.

(31) GABRIEL (P) : Revenu et consommation discrétionnaires, DROZ, Genève, 1975.

(32) HAITOWSKY (J) : Regression Estimation from grouped observations, HAFNER Publishine Company, New-York, 1973.

(33) HOLLY (A) : Une présentation unifiée des tests d'Exogeneité dans les modèles à équations simultanés, INSEE n° 50, Paris, 1983.

(33) 1 JOHNSTON (J) : Econométric méthods, MC. Graw-Hill Book Company, New-York, 2ème édition, 1972.

(34) KEYNS (J.M) : The général theory of employment, interst, and money, New-York, 1936.

(35) KLEIN (L.R) : An Econométric Model of the united kingdom, basil blackwell - Oxford, U.S.A, 1961.

(36) LANGE (J) : Eléments de Macro-Economie, Foucher, Paris, 1980.

(37) LESER (CE.V) : forms of Engel function, Econométrica, U.S.A, 1963, pp : 694-703.

(38) LONGARD (R.P) : Etude Econométrique de la demande de Tabac, Armand Colin, Paris, 1955.

(39) MALINVAUD (E) : Méthodes statistiques de l'Econométrie, Dunod, Paris, 1975.

(40) MONFORT (A) : Cours de Statistique Mathématique, Economica, Paris, 1982.

(41) MUELLBAUER (J) : "Testing the Barten Model of House Hold Composition effects and the cost of Children, the Economic Journal, 87, Septembre 1979.

(42) MUELLBAUER (J) : "An almost ideal demand system", américan Economic review, Vol: 70, n° 3, Juin 1980.

(43) MUELLBAUER (J) : "The Estimation of the Prais & Houthakker model of Equivalence scales, Econométrica : n° 48 U.S.A, 1980, p : 159.

(44) MUELLBAUER (J) : Identification of consumer unit scales Econométrica, 1975, page : 808.

(45) MPAT : Actualisation de l'Esquise technique du développement Economique et social à l'horizon 2000, Alger, Août 1987.

(46) MPAT : Dépenses de consommation des ménages Algériens, 2ème édition, Alger, Juillet 1983.

(47) MPAT : Bulletin intérieur n° 1
(48) MPAT : Bulletin intérieur n° 2 } du Juillet 82 au Mars 1983, Alger
(49) MPAT : Bulletin intérieur n° 3

(50) MPAT : Analyse Economique et projection des dépenses de consommation des ménages à l'horizon 1999, Alger, Décembre 1982.

(51) MPAT : Heteroscedasticité et groupement des données, Alger, Avril 1981.

(52) MUNKENI (L.T) : Les formes fonctionnelles flexibles dans l'analyse et l'estimation de systèmes de demande, Cabay-Louvain-la-neuve, faculté des Sciences Economiques Sociales et Politiques, série n° 152 Genève, 1983.

(53) NASSE (P) : Analyse des effets de substitution dans un système complet de fonctions de demande, INSEE n° 5, Paris, 1970.

(54) OTTENWAELTER (B) : L'influence des enfants dans la consommation des ménages, INSEE note interne, Paris, 1979.

(55) OUA : Evolution de la consommation alimentaire en Afrique, le cas de l'Algérie, 1982.

(56) PRAIS (S.J) & HOUTHAKKER (H.S) : The analysis of family Ludgets, Cambridge University press, London, 1955.

(57) PRILE (A) et PILLOUD (D) : Simulation des activités privées et publiques de l'Economie Suisse, département d'Econométrie Genève, 1979.

(58) ROTTIER (G) : Econométrie Appliquée : modèles de consommation Dunod, Paris, 1975.

(59) SNELLA (J.J) : Spécifyng House Hold Consumption functions for forsys, theory and experiments with France 1960-1975, Institut Battele, Centre de Recherche, Genève, 1978.

(60) SNELLA (J.J) A Fortran program for Multivariate non linear regression: G.C.M, département d'Econométrie Genève, 1979.

(61) SNELLA (J.J) : Un système hiérarchique de fonctions de consommation, travaux du département d'Econométrie sur la consommation 68/79, Genève, 1980.

(62) SOLARI (L) : Essais de méthode et analyse Econométrique DROZ (Paris, Genève), 1979.

(63) SOLARI (L) : De l'Economie qualitative à l'Economie quantitative, Masson, Paris, 1977.

(64) STIGLER (G.J) : The eurly history of empirical studies of consumer Behavior, the Journal of political Economy Vol : 62, 1954 pp : 95-114.

(65) STIGLER (G.J) & NAGAR : Identification of consumer unit scales, Econométrica 43, 1978, U.S.A, p : 807.

(66) SYDENSTRIKER (E) & KING (W.I) : The measurement of relative status of families, quarterely, publication of the American Statistical Association, 17, 1921.

(67) TROGNON (A) : Composition des ménages et système linéaire de dépenses, INSEE n° 41, Paris, 1981.

(67) 1 TROGNON (A), MONFORT (A), GOURIEROUX (C) : Estimation sur la méthode du psudo-maximum de vraissemblance cahiers du séminaire d'Econométrie : C.N.R.S n° 25, Paris, 1983.

(68) VERNEUIL (P) : Les enquêtes "Budgets-Consommation" auprès des ménages, AMIRA n° 33, MPAT (Alger), 1981.

(69) WOLFF (J) : Prévision et nation, Berger Levrault, Paris, 1963.

(70) Souane (A): Système linéaire de dépense incorporant la composition des ménages, Revue statistique, ONS, n° 11, Alger, 1987.

المحتويات

الصفحة

الصفحة